قتل الأسرى المصريين

دراسة للجرائم الإسرائيلية

د . سيد عيسى



قتل الأسرى المصريين

دراسة للجرائم الإسرائيلية

قتل الأسرى المصريين

دراسة للجرائم الإسرائيلية

دكتور/ سيد عيسى محمد

٢٠٠٩

مصر العربية للنشر و التوزيع

العنوان

قتل الأسرى المصريين

دراسة للجرائم الإسرائيلية

المؤلف

د. سيد عيسى محمد

الطبعة

الأولى ٢٠٠٩

الناشر

مصر العربية للنشر والتوزيع

١٩ ش إسلام- حمامات القبة- الزيتون- القاهرة

تليفاكس ٢٢٥٦٢٢٦٨ / ت ٢٤٥٠٥٨٦٣

رقم الإيداع

٢٠٠٧/١٧٥٧

I. S. B. N
977-5471-60-5

البريد الإلكتروني

masrelarabia@hotmail.com

الغلاف

وائل الملا

تنفيذ داخلي

مها عصمت

إهداء

إلى الأسرى الشهداء المصريين

إلى جنود مصر الأبرار الذين ضحوا

بأرواحهم لاسترداد كرامة الوطن

قائمة المحتويات

المقدمة

في استقصاء نشرته «مجلة نيوزويك» الأمريكية قال ٨٤% من الإسرائيليين إن قتل الفلسطينيين يعتبر أمراً مقبولاً، وقال ٦٥% إنهم لا يرون ضرورة للتحقيق في عمليات القتل هذه. وسبق أن نشرت «صحيفة الجارديان» البريطانية تحقيقاً عما فعلته الحكومة الإسرائيلية في الستينيات حين شكلت فريقاً للاغتيالات، وقام باغتيال أفراد من المنظمات الفلسطينية مقيمين في أوروبا، وقالت «الجارديان» إن الأوامر صدرت إلى أعضاء هذا الفريق بالاستقالة من المخابرات الإسرائيلية لإعطاء الفرصة للحكومة لإنكار صلتها بعملياتهم إذا اكتشف احد من مرتكبيها، وقام هذا الفريق بقتل عدد من الفلسطينيين بطرق مختلفة.

إن جرائم الحرب الإسرائيلية تملأ مجلدات، ولابد من استقصاء تفاصيل وقائع كل منها وتوثيق هذه الوقائع، ولأن هذه الجرائم لم تقع على أبناء بلد واحد من البلاد العربية، ولكنها طالت أبناء البلاد العربية ولكل بلد عربي ضحايا لها، لذا فإن مهمة إعداد الكتاب الأسود للجرائم الإسرائيلية تقع على عاتق جميع الدول العربية.

ومن بين تلك الجرائم التنى نشرتها صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية اعتراف العميد السابق «أرييه بيرو» بقتل ٤٩ مدنيا كانوا يعملون في أحد المحاجر قريبا من ممر متلا والتمثيل بجثثهم، وقد تم تقييد أيديهم وإطلاق الرصاص عليهم، وتركهم جثثا هامدة مكدسة في العراء، ونشرت اعترافات بجرائم أخرى ذكرها جنود إسرائيليون سابقون بفخر وقالوا: إنهم نفذوها بأوامر من رؤسائهم.. وفي كتاب للمؤرخ الإسرائيلي «أوري ميليشتاين» صدر عام ١٩٩٤ شهادات عديدة تؤكد أن وحدة من

الجيش الإسرائيلي بقيادة "بنيامين بن اليعازر" وزير البنية التحتية الحالي وبأوامر منه قامت بقتل المئات من المصريين والفلسطينيين بعد انتهاء الحرب بالقرب من مدينة العريش.

كما نشرت جريدة جريدة "هاأرتس" الإسرائيلية اعترافات جندى إسرائيلى سابق تجاوز السبعين من عمره يتحدث عن ذكرياته أثناء تكوين دولة إسرائيل وممارساتها غير الآدمية فى قتل العرب، مشيراً إلى أن الجنود الإسرائيليين، وبدون استثناء يشعرون بنشوة عارمة عندما يقتلون الفلسطينى بدم بارد ويفتخرون بذلك، بل أنهم على استعداد للعودة إلى تنفيذ هذه الجرائم، لأنه ليس صحياً – كما قال– أن نشفق على الفلسطينيين.

ونقلت الصحيفة عن الجندى قوله "**أنه إذا استيقظ فى الصباح بشعور سيئ فإنه يعمد إلى قتل فلسطينى مسلح أو غير مسلح، ليعدل مزاجه السيئ**".

وإضاف أنه يفضل قتل أمرأة عربية حتى تتوقف عن إنجاب الأطفال، وأن يقتل الطفلة الصغيرة التى ستكبر؛ لأنها ستتزوج بعد ذلك وتلد على الأقل ١٠ أولاد يتحولون بعد ذلك إلى قنابل موقوتة ومشاريع انتحارية تنفجر فى وجه أبناء إسرائيل فى يوم من الأيام.

ويتابع قائلاً "بعد انتهاء عملية قتل الفلسطينيين كنا نعود إلى القاعدة العسكرية؛ حيث كانت تجرى هناك مسابقة بين الجنود من قتل اليوم فلسطينيين أكثر من الآخرين"، وأكد الجندى الصهيونى أن ثقافة القتل متأصلة لدى جنود الجيش الصهيونى، واشار أن جميع القادة والساسة يركزون بشكل بالغ على تلك الثقافة، فالمؤرخ "بن فيرد" يقول بعد انسحاب الجنود من قرية "دير ياسين" وقت الهجوم عليها "شوهدت عشرات الجثث للفلسطينيين بلا رؤوس وعثر على كثير من النساء داخل بيوتهن وأجسادهن

مخرمة بطلقات نارية، وقد انبعثت من الجثث غير المدفونة رائحة كريهة"، وكذلك يذكر "مناحم بيجين" فى كتابه "التمرد" أنه أرسل رسالة شكر إلى القادة والجنود الذين شاركوا فى تنفيذ المجزرة فى "دير ياسين" واصفاً هذا الفعل ضد العزل من المدنيين القرويين الفلسطينيين "بالأنتصار الرائع".

وفى حرب عام ١٩٥٦ يذكر المؤرخ العسكرى الإسرائيلى "أهارون بروم" أن قائد سلاح المظليين فى جيش الاحتلال فى ذلك الوقت الجنرال "أرييل شارون" أمر بقتل المئات من الجنود المصريين بعد استسلامهم، وقام التليفزيون الإسرائيلى أوائل الثمانينيات بعرض افلام وثائقية ومقابلات صحفية مع جنرالات وجنود فى جيش الاحتلال خدموا فى حرب عام ١٩٥٦، أكدوا فيها أن إعدام أسرى الحرب كان أمراً مألوفاً بالنسبة للعسكرية الإسرائيلية.

وفى حرب عام ١٩٦٧ لا يحتاج المرء إلى شهادات الإسرائيليين والأفلام الوثائقية التى ينتجونها، فيكفى التوجه للفسلطينيين فى قطاع غزة، الذين شاهدوا بأعينهم كيف كان الجنود يطلقون الرصاص على رؤوس الناس فى شوارع المدن والمخيمات، فقط من أجل أن يدب الرعب والفزع فى نفس الشعب الفلسطينى، هذه هى الثقافة العدوانية التى تربى عليها الجيش الإسرائيلى.

وأشار الجندى الذى تجاوز السبعين عاماً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "أرييل شارون" حين قام بتعيين الجنرال "مائير دجان" في منصب رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية للمهام الخارجية "الموساد"، رد على معاونيه الذين انتقدوا قيامه بتعيين "دجان" فى هذا المنصب قائلاً: دجان يجيد أفضل الطرق لفصل رأس العربى عن جسده.

وكان "دجان" قائداً لوحدة "ريمونيم" التابعة للواء المظليين فى الجيش الإسرائيلى فى مطلع السبعينات، والتى كانت تتمركز فى قطاع

"غزة" فى حين كان يشغل "شارون" منصب قائد المنطقة الجنوبية، وكان مسئولاً عن "دجان" وقواته، وكانت عناصر وحدة "ريمونيم" يضعون جثث الفلسطينيين فى حاويات النفايات بعد قتلهم.

ويذكر ما حدث مع "إيهود ياتوم" الذى كان فى عام ١٩٨٤ قائداً لشعبة العمليات فى جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلية "الشاباك"، وكان مسئولاً عن عملية إطلاق سراح رهائن إسرائيليين اختطفهم فلطسينيان من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعدما سيطر "ياتوم" وجنوده على الفلطسينيين إثر استسلامهما، وبعدما التقطت الصحافة الإسرائيلية صوراً لهما وهما يرفعان أيديهما لأعلى مستسلمين، أقتادهما "ياتوم" إلى أحد بساتين البرتقال المجاورة وقام بتحطيم جمجمتيهما بحجر كبير، وقد اعترف" ياتوم" بذلك على الملأ وعفت عنه الدولة.

كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق "إيهود باراك" كان يّذكر للناخبين اليهود، بأنه كان يطلق الرصاص على مؤخرة رؤوس المقاومين الفلسطينيين، ولا يتركهم إلا بعد أن يشاهد بياض عيونهم وهو يتطاير في الفضاء.

بعد حرب اكتوبر وخلال التفاوض على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، طرحت قضية التعويضات وقدر الرئيس السادات جميع التعويضات لمصر كنتيجة للنهب الاسرائيلي لبترول سيناء، وتدمير البنية الامامية كخط السكك الحديدية من القنطرة الى رفح، وكثير من المنشآت البترولية والخدمية، وتعويضات الاسرى وقتل العمال المدنيين والأطفال الأبرياء، وسرقة الاثار المصرية، بنحو (عشرين مليار دولار)، لكن مصر لم تطالب بها بعد وفاة الرئيس السادات.

وقد فتحت قضية التعويضات بالنسبة للأسرى عندما قتل احد الجنود المصريين عدداً من السائحين الاسرائيليين، وعوضت مصر القتلى

بمبالغ باهظة في حادثة "سليمان خاطر" الشهيرة. وكان يمكن لمصر انذاك أن تشترط دفع التعويضات الخاصة بها.

إن تلك الدراسة ركزت على قضية قتل الأسرى المصريين فى حرب ١٩٦٧. ووضعت لها الأدلة والقرائن للمطالبة بالقصاص، وأظهار حقيقة إسرائيل أمام العالم بالشهود وبالاعترافات والأدلة القانونية.

ففى **الفصل التمهيدى** تناولت الدراسة الانتهاكات الإسرائيلية للعالم العربى ومصر، ثم تطرقت إلى وثائق الأرشيف الإسرائيلى التى تبرز مجازر الإسرائيليين فى حروبهم مع العرب وكذلك وثائق وزارة الدفاع والحربية المصرية المحفوظة فى دار الوثائق القومية التى تبين تعذيب الإسرائيليين الأسرى المصريين والعرب فى حرب ١٩٤٨، كما تناول الفصل حرب ١٩٦٧ وتأثيرها على مصر، ومدى تأثير الهزيمة على علاقة عبد الناصر بعامر، ثم انسحاب الجيش المصرى من سيناء بشكل ارتجالي وعشوائي دون تخطيط.

أما **الفصل الأول**، فيرصد اعترافات إسرائيل بقتل الأسرى المصريين من خلال الفيلم الوثائقى الذى بثته القناة الأولى الإسرائيلية عن المجزرة التى أرتكبت فى حق ٢٥٠ أسيراً مصرياً قُتلوا فى حرب ١٩٦٧، ذلك العمل الذى قامت به بعض وحدات الجيش الإسرائيلى بقيادة "بنيامين بن اليعازر" (الوزير الحالى للبنية التحتية ورئيس الوحدة فى حرب يونيو)، وهو ما يمثل أمراً لا يقبله الشرع أو القانون، وإن كان يعبر عن العقيدة السياسية والعسكرية لإسرائيل في تنفيذ بعض سياساتها غير المشروعة فى الشرق الأوسط، ثم يتناول الفيلم تاريخ وحدة "شاكيد" ومراحل تكوينها، بالإضافة إلى أدلة واعترافات إسرائيلية من قبل قادة وسياسيين ومؤرخين إسرائيليين بقتل الأسرى المصريين، كما ضم هذا الفصل موجز كتاب "كتلة الأسرار"

الذى ألفه المؤلف الأمريكى "بامفورد" وركز فيه على السفينة الأمريكية "ليبرتى" التى قصفتها القوات الإسرائيلية فى حرب ١٩٦٧، مؤكداً أن الإسرائيليين كانوا على دراية تامة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية، والهجوم كان الهدف منه طمس الأدلة التى جمعتها السفينة عن الفظائع والمذابح التى ارتكبتها القوات الإسرائيلية فى حق الأسرى المصريين على أرض سيناء على بعد ٢٠ كليومتراً من السفينة وتحديداً فى مدينة العريش.

استعرض **الفصل الثانى** شهادات المدنيين المصريين على عمليات قتل الأسرى أمام أعينهم، وكذلك شهادة من الجنود المصريين الأسرى الذين نجوا من الموت، بالإضافة إلى دور أهل سيناء فى حماية الجنود المصريين من القتل والتعذيب، ويعالج الفصل مدى كفاح أهل سيناء فى مقاومة الاحتلال الصهيونى.

واستعرض **الفصل الثالث** مجمل مواقف الشارع المصرى وقوى الشعب "مجلس الشعب ووزارة الخارجية والجهات الحكومية، وموقف المؤسسات الدينية المصرية والجهات غير الحكومية سواء فى الداخل أو الخارج" حول قضية قتل الأسرى المصريين، ودور قوى الشعب في هذه القضية من خلال القرائن والأدلة القانونية (وثائق الصليب الأحمر، وتقارير الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف وغيرها من الإجراءات الدولية)، ثم الدعوة القضائية المصرية.

ويعالج **الفصل الرابع** والأخير موقف القانون الدولى من معاملة الأسرى بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، وما موقف القانون الدولى من قضية قتل إسرائيل الأسرى المصريين، وكذلك موقف الحكومة المصرية من الأكاذيب الإسرائيلية حول قتل الجنود المصريين الأسرى الإسرائيليين فى حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣.

وفى النهاية تضمنت الدراسة بعض الملاحق، ومنها السيرة الذاتية لـ "بن إليعازر"، وأسماء الشهود المصريين والشهود الإسرائيليين على قتل الإسرى المصريين، ثم قائمة الوثائق والمصادر والمراجع والدوريات والدراسات.

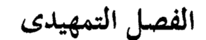
وقد اعتمدت الدراسة على بعض المصادر الوثائقية والشفاهية والمراجع، ومنها وثائق أرشيف وزارة الدفاع الإسرائيلية، ووثائق الكونجرس الأمريكى، ووثائق وزارة الدفاع المصرية، المعروفة باسم وثائق المشير المحفوظة بدار الوثائق القومية، بالإضافة إلى المصادر الشفاهية من شهود العيان الذين عاصروا الحدث، وعاشوا التجربة لحظة بلحظة، وكذلك الصحف الإسرائيلية والعربية، ومواقع الانترنت الخاصة بالحكومة الإسرائيلية، وكتب المؤرخين الإسرائيليين والعرب.

وفى النهاية لايسعنى إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من أدلى بقوله من شهود العيان من أجل أظهار الحق، كما أقدم خالص شكرى وحبى إلى زوجتى الحبيبة التى ساعدتنى كثيراً فى اتمام الدراسة، وابنى الحبيب "محمود"، وإلى أبى وأمى وأخوتى الأعزاء، وإلى الأستاذ "محمد حسنين هيكل" الذى علمنى كيفية قراءة التاريخ وبواطن السياسة، وإلى أستاذى الدكتور "جمال زكريا قاسم" الذى دربنى على كتابة التاريخ، وإلى مدير دار النشر "مصر العربية" الأستاذ "وائل الملّا" على نشره تلك الدراسة.

وإن آخر دعوانا "أن الحمد لله رب العالمين".

د. سيد عيسى محمد

القاهرة: ٢٠٠٧/١٠/٢٥



الحروب الإسرائيلية وانتهاكاتها في العالم العربي ومصر

- وثائق الأرشيف الإسرائيلى تبرز مجازر اليهود فى حربهم مع العرب.
- حرب ١٩٦٧ وتأثيرها على مصر.
- تأثير الهزيمة على "عبد الناصر" و"عامر".
- انسحاب الجيش المصرى من سيناء.

قبل الحديث عن قضية الأسرى المصريين، ستحاول هذه الدراسة أن تلقى الضوء على بعض الجرائم التى أرتكبت فى حق الشعوب والإنسانية، وتم الاعتراف بها ومعاقبة مجرميها سواء من قبل التاريخ، أو من قبل المحاكم الدولية، كما ستظهر الدراسة عبثية المحاولة الإسرائيلية المناقضة للواقع للتنصل من قتل الأسرى العرب والمصريين على السواء والمدنيين العزل على أنها أحداث فردية، وسوف تناقش الدراسة كل هذه القضايا بالوثائق والمصادر والشهود العيان.

أن إسرائيل التى لا تزال تلهب ظهرالعالم بما تعرض له اليهود فى معسكرات النازية فى الحرب العالمية الثانية "الهولوكوست"، وتحصل لذلك على تعويضات مالية كبيرة، لم تتوقف بعد عن مطاردة النازيين المتهمين بتعذيب وقتل اليهود داخل معسكرات الاعتقال – ونذكر فى هذا الصدد على سبيل المثال قيام عملاء الموساد باختطاف الضابط النازى "إيخمان" من الأرجنتين مطلع الستينات ونقله ومحاكمته فى إسرائيل بتهمة إبادة اليهود حيث أعدم – وعن تأكيد أن الجرائم النازية لا تسقط بالتقادم، وتستمر إسرائيل في تُسخير كل طاقاتها ومراكز نفوذها فى أمريكا والغرب لجلد من يشكك فى الهولوكوست أو ينتقدها بسبب ما يرتكبه جنودها من جرائم وحشية فى الأراضى الفلسطينية[1].

وبكل أسف فإن العرب حتى اليوم لم ينجحوا فى الدفاع عن قضيتهم المتصلة بإجبار الآلاف منهم على ترك منازلهم ووطنهم بوسائل تجعلها تحت دائرة الضوء، ولم يتمكنوا من إعداد ملف لملاحقة العسكريين الإسرائيليين المسئولين عن قتل المدنيين والسياسيين والعسكر العزل من الفلسطينيين والمصريين والسوريين والأردنيين واللبنانيين والسعوديين والسودانيين والكويتيين وإلى غير ذلك من العرب.

والحقيقة أن القضايا العادلة لا يدافع عنها سوى أصحاب العزيمة والإرادة القوية ولا شك فى إن مصر لا ينقصها لا العزيمة ولا الإرادة القوية للدفاع عن شهداءها الأبرار الذين قتلوا بنيران إسرائيلية، خاصة بعدما تكشفت الحقائق فى الأيام الماضية.

وثائق الأرشيف الإسرائيلى تبرز مجازر إسرائيل فى حروبها مع العرب:

ظهرت وثائق إلى العلن من الأرشيف الإسرائيلي المدني (أرشيف دولة إسرائيل) – وهو أرشيف سياسي جزئياً ويضم مجموعات من الأوراق الخاصة – خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، تفضح كثيراً من المجازر التي ارتكبتها القوات اليهودية ضد العرب في مجرى الحرب الإسرائيلية العربية الأولى لسنة ١٩٤٨، وتتدرج هذه المجازر حجماً من إطلاق النار على حفنة من المدنيين أو عدة مجموعات منهم اختيروا عشوائياً واصطفوا إلى حائط قرية بعد احتلالها (كما حصل، على سبيل المثال، في قرى مجد الكروم وبعنا ودير الأسد وعيلبون وجش وصالحة وصفصف وسعسع خلال عملية حيرام) إلى ذبح نحو مائتين وخمسين مدنياً ومعتقلاً أثناء إطلاق نار في مدينة اللد الواقعة جنوبي شرق تل أبيب، عصر الثاني عشر من يوليو سنة ١٩٤٨ (٢).

وعبر الأعوام، تم الإفراج عن وثائق جديدة، ومقابلات صحفية جرت مع شهود ومشاركين فى مجازر إسرائيلية ارتكبت بحق المدنيين وأسرى الحرب العرب في الحروب اللاحقة في سنوات ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ و١٩٨٢، وشكل ظهور هذه الوثائق صدمة للجمهور الإسرائيلي الذي رُبِّي على الإيمان بتفوقه الأخلاقي وعلى مبدأ "طهارة السلاح"، واعتُقد سابقاً أن القوات اليهودية، في إطار الحركة السرية الرئيسية، الهاجاناه، قبل ١٩٤٨، وجيش الدفاع الإسرائيلي منذ تلك السنة، قد دربت على عدم تلطيخ

أسلحتها باقتراف فظائع. وعندما تكشفت تلك الفظائع إلى النور، كان يتم دائماً صرف النظر عنها باعتبارها استثناء نادراً وحدثاً مفرداً [٣].

والحقيقة عكس ذلك، وليست مفاجأة أن سلسلة الحروب الإسرائيلية العربية تركت كرهاً عميقاً من كل طرف للآخر، ومخاوف وجودية عميقة بين اليهود الإسرائيليين أنفسهم وبين العرب الفلسطينيين أيضاً. أكثر من ذلك وقعت الحروب على الأقل جزئياً في مناطق مكتظة بالمدنيين (فلسطين كلها سنة ١٩٤٨، قطاع غزة سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧، الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وسيناء سنة ١٩٦٧، جنوبي لبنان وبيروت سنة ١٩٨٢)، ونتيجة لذلك أوذي مدنيون وقتلوا عمداً، رغم تأكيد الإسرائيليين أن حوادث القتل كانت تتم في الأغلب دون قصد[٤].

وكانت أكثر هذه الحروب دموية وفظاعة، من دون شك، حرب ١٩٤٨ التي بدأت فعلياً كحرب عصابات بين عرب فلسطين وبين العصابات اليهودية في شهر نوفمبر ١٩٤٧، واستمرت بشكل نظامي منذ مايو ١٩٤٨ إلى يناير ١٩٤٩ كحرب تقليدية بين جيوش الدول العربية ودولة إسرائيل المزعومة حديثاً؛ ولأن العرب شنوا الحرب -العرب الفلسطينيون في شهري نوفمبر- ديسمبر ١٩٤٧ والدول العربية في شهر مايو ١٩٤٨ - ولأن الحرب كانت حرباً طويلة الأمد ومكلفة جداً لليهود (الذين فقدوا ستة آلاف قتيل، أي ١% من مجموع سكان يبلغ ٦٥٠،٠٠٠)، فقد تفاقم الغضب الإسرائيلي ضد العرب وتعزز النزوع إلى ارتكاب فظائع، وهو ما استدعى أحياناً بعض ردود الفعل الانتقامية من جانب العرب[٥].

ففي الثلاثين من شهر ديسمبر ١٩٤٧، ألقى إرهابيو منظمة إرجون زفاي لئومي (المنظمة العسكرية القومية) قنبلة على موقف باصات عربي عند مدخل مصفاة بترول حيفا، وقُتل من العرب أكثر من مائة شخص

وجرح كثيرون، ورد العمال العرب الموجودون داخل المصفاة فوراً بالهجوم على زملائهم العمال اليهود بالسكاكين والعتلات والعصي، قاتلين تسعة وثلاثين منهم، وبدورها، ردت عصابات الهاجاناه الصهيونية في ليلة الحادي والثلاثين من ديسمبر بالإغارة على قرية "بلد الشيخ" المجاورة، ناسفة المئات من المنازل وقاتلة نحو مائة وستون عربياً[٦].

وبالمثل، كان هجوم العرب غير النظاميين على قافلة من الأطباء والممرضات والطلبة وعصابات الهاجاناه تشق طريقها عبر القدس الشرقية إلى المسكوبية (قافلة المسكوبية) في الثالث عشر من شهر أبريل ١٩٤٨ اقتصاصاً أيضاً من الهجوم الذي قامت به القوات اليهودية (المشكلة من منظمات الهاجاناه وإرجون وليهي) على قرية "دير ياسين" العربية الواقعة غربي القدس في التاسع من أبريل سنة ١٩٤٨، والذي أدى إلى مذبحة قُتل فيها نحو خمسمائة قروي عربي، بالإضافة إلى الأطفال والنساء والشيوخ من أهل فلسطين[٧].

وفي المجمل، اقترفت العصابات اليهودية- الهاجاناه وإرجون وليهي (لوحوماي حيروت يسرائيل، أو مقاتلو إسرائيل من أجل الحرية، أو "عصابة شتيرن"، كما كانت السلطات البريطانية تدعوهم)، وجيش الدفاع الإسرائيلي- فظائع ضخمة سنة ١٩٤٨، فقد اجتاحت الهاجاناه مناطق عربية واسعة مأهولة بالسكان- نحو أربعمائة قرية وبلدة- بينما استردت القوات العربية أقل من مائة من المستوطنات اليهودية في مجرى الحرب[٨].

وإذا وضعنا المجازر جانباً، نستطيع القول إن حرب ١٩٤٨ اتسمت بقتل عشوائي كبير للمدنيين العرب قامت به العصابات اليهودية. فكانت الدوريات والكمائن تقوم عشوائياً بقتل المدنيين الذين ينتشلون الطعام من القمامة أو يحاولون عبور خطوط الجبهة لأسباب أخرى.

ومن الأدلة المتوفرة، يظهر أن أي جندي إسرائيلي أو ضابط لم يعاقب أبداً لصلته بهذه الفظائع، ولم تقتصر الفظائع على القتل؛ فقد طُرد كثير من القرويين وسكان المدن من بيوتهم على يد العصابات الصهيونية، ووقعت أكبر عملية طرد في مدن اللد والرملة في الثاني عشر من يوليو والثالث عشر منه، حين طرد أكثر من خمسين ألف شخص عربى على الطرق شرقاً. وعندما يستعيد المرء الأحداث، يصبح واضحاً أن ما قام به الصهاينة سنة ١٩٤٨ في فلسطين كان نوعاً من التطهير العرقي أو الأبادة الجماعية للمناطق العربية(٩).

وعموماً، فقد تم طرد حوالي ٧٠٠،٠٠٠ فلسطيني أو نحوهم أصبحوا لاجئين سنة ١٩٤٨، حيث قامت العصابات الصهيونية بأكبر عملية طرد من خلال مساعدات بريطانية وأوربية مستمرة بالأسلحة، لتحديث معداتها العسكرية المتفوقة أصلاً على أسلحة الفلسطينيين التقليدية، بالإضافة إلى تدفق اليهود وتزايدهم بالهجرة إلى فلسطين من دول أوروبا الشرقية والغربية، وكذلك أيضاً هجرتهم من بعض الدول العربية؛ وهو ما أدى لتكوين النواة السكانية للدولة العبرية(١٠).

ومن المؤكد أن الفلسطينيين منعوا من العودة إلى بيوتهم أو مناطقهم بقرار من الحكومة الإسرائيلية اتخذته في شهر يونيو سنة ١٩٤٨؛ وبناء على ذلك أصدرت العصابات اليهودية قراراً مفاده "أن من يجروء من العرب على العودة إلى دياره يقتل برصاص الجيش الإسرائيلي"(١١).

إن الأربعمائة قرية عربية التي اجتاحتها إسرائيل وأفرغتها من سكانها دمرت تماماً على مدى سنة ١٩٤٨، لمنع اللاجئين من العودة، وأبداً لم يحاكم أي جندي أو قائد صهيوني أو يعاقب لقيامه بطرد جماعة عربية أو لتدميره قرية عربية(١٢)، وصحيح أن العرب طردوا الجماعات اليهودية من

كل موقع دخلوه، إلا إن ذلك كان في إطار العمليات الحربية، كما أن مثل تلك المواقع كانت منخفضة السكان؛ لأن الصهاينة استطاعوا تجميع أنفسهم فى بؤر محددة بموافقة وبمساعدة بريطانية لانتهاز الفرصة لاعلان دولة إسرائيل، ويشمل ذلك الحي اليهودي في القدس القديمة الذي دمرت فيما بعد بعض مبانيه؛ تجمع مستوطنات عصيون- كفار عصيون، ماسوعوت يتسحاق، رفادي، وعين تسوريم، وكفار داروم في قطاع غزة. (جميع هذه المواقع أعيد استيطانها من قبل يهود بعد أن استولت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب ١٩٦٧، بينما ظلت مئات المواقع التي أُخرج العرب منها في ١٩٤٨، والبيوت المدمرة، إما غير مأهولة بالسكان أو أعاد اليهود استيطانها).

وفي شهري أكتوبر- نوفمبر ١٩٥٦، اجتاحت القوات الإسرائيلية قطاع غزة الذي ظلت تسيطر عليه إلى شهر مارس ١٩٥٧، وأثناء المعركة تم السيطرة على هذه المنطقة المكتظة بالسكان، وخلال الأسابيع الأولى من الاحتلال، قتلت القوات الإسرائيلية نحو خمسمائة مدني، إما أثناء القتال الفعلي أو في سلسلة المجازر اللاحقة(١٣).

وفي مكان آخر أثناء حرب السويس- سيناء، رُوي أن القوات الإسرائيلية قتلت قوات مصرية غير مسلحة في الأغلب، بالمئات، وفي بعض الأحيان أسرى حرب، وعلى سبيل المثال، في نهاية شهر أكتوبر ١٩٥٦، قتلت القوات الإسرائيلية نحو ثلاثمائة من أسرى الحرب المصريين قرب ممر متلا، وقد كشف النقاب عن هذا فى ١٩٩٥؛ فقدمت الحكومة المصرية احتجاجاً إلى تل أبيب، طالبت فيه بتحقيق في الأمر (لم تعلن نتائجه مطلقاً)(١٤).

وأثناء حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وقعت حالات قام فيها الجيش الإسرائيلي بقتل مدنيين عرب عزل من السلاح، كما قتلت قوات عربية غير مسلحة، كما تم قتل مجموعة من أسرى الحرب عمداً.

إن القوات الإسرائيلية دمرت عند اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، أكثر من خمسمائة من القرى العربية في الضفة الغربية (عمواس، يالو، بيت نوبا، خربة بيت مرسم، النبي صموئيل، إلخ) وطردت سكانها، وفيما بعد، حولت المنطقة التي كانت تقع فيها القرى الثلاث الأولى إلى محمية طبيعية، منتزه كندا، الذي لا يزال إلى هذا اليوم مكان التنزه الإسرائيلي المفضل[١٥].

إجمالاً، وأثناء حرب ١٩٦٧ وعقب انتهائها، ترك ما بين ٢٠٠،٠٠٠ إلى ٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، وكان الكثير منهم لاجئين للمرة الثانية، إذ انتقلوا إلى الضفة الغربية سنة ١٩٤٨ من مناطق أصبحت إسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فرّ ما بين خمسين ألفاً إلى تسعين ألفاً من المدنيين السوريين (يوجد خلاف حول العدد الحقيقي) من منازلهم أو طردوا من مرتفعات الجولان أثناء الاستيلاء عليها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. وكما في ١٩٤٨، لم تسمح إسرائيل إلا لقلة من هؤلاء اللاجئين، من الضفة الغربية وغزة والجولان، بالعودة، ولا يزال معظمهم يعيشون في مخيمات في الأردن وسوريا ولبنان[١٦].

وفي سنة ١٩٨٢، ارتكب جيش الإسرائيلي الذي اجتاح جنوب لبنان، بما في ذلك بيروت وطريق دمشق - بيروت، فظائع متعمدة، رغم أن رحى الحرب دارت في منطقة مكتظة بالسكان، ووقع فيها آلاف من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين التي قاومت العدوان الإسرائيلى بصلابة.

وقتل الإسرائيليون، بطائراتهم ومدافعهم ودباباتهم، آلاف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، ويوجد خلاف حول العدد الحقيقي للمدنيين العرب

الذين قتلوا (يقول الإسرائيليون إنهم "مئات"؛ ويقول اللبنانيون والفلسطينيون إنهم "آلاف"، وقد وصل عددهم، كما ورد في أحد التقارير، إلى ثمانية عشر ألفاً). وما لا يوجد خلاف عليه هو أن شوارع وحارات بأكملها في مدن لبنانية مثل صور وصيدا وبيروت قد دمرت، وأن عدداً من مخيمات اللاجئين قد دمر معظم أحيائها (الرشيدية قرب صور، عين الحلوة قرب صيدا، وغيرهما) أثناء القتال[١٧].

وطبقاً لما يقوله الناطقون باسم الحكومة الإسرائيلية، كان سبب غزو إسرائيل للبنان، أو ما دفع إليه، هو "الإرهاب الفلسطيني" الذي انطلق من جنوب لبنان ضد أهداف إسرائيلية. وفي الحقيقة، وخلال الفترة بين يوليو ١٩٨١ ويونيو ١٩٨٢ لم تنطلق، عملياً، أية هجمات فدائية من لبنان ضد إسرائيل[١٨].

ولكن بين ١٩٦٩ و١٩٨١ كان جنوب لبنان قاعدة لانطلاق هجمات منظمة التحرير الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، ومن أشهرها عملية الطريق الساحلي في شهر مارس ١٩٧٨، وهذا حق مشروع للفلسطينين للدفاع عن أرضهم، وذلك عندما سيطر فدائيون فلسطينيون قدموا بحراً من لبنان على باص إسرائيلي في الطريق بين تل أبيب وحيفا وقتلوا أكثر من ثلاثين راكباً إسرائيلياً[١٩].

وفي شهر سبتمبر ١٩٨٢ وقعت أكبر مذبحة في حرب لبنان، حيث ذُبِحَ عدة مئات من اللاجئين الفلسطينيين - حسب التقديرات الإسرائيلية - (مرة أخرى يوجد خلاف حول الرقم الحقيقي، رغم أنه يبدو أن نحو سبعمائة قد ماتوا) في مخيمي صبرا وشاتيلا جنوبي بيروت، على يد رجال المليشيات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب المتحالف مع إسرائيل، ورغم أن الحكومة الإسرائيلية أدعت أن جيشها لم يتعمد القيام بالمجزرة ولم يخطط لها، إلا أن الحجم الكبير للمذبحة وما أدت إليه من ردود فعل كبيرة، أجبر

الحكومة الإسرائيلية على إقصاء وزير الدفاع "إرئيل شارون" من منصبه بناء على توصية لجنة تحقيق، حيث وجدته لجنة "كاهان" مسؤولاً بشكل غير مباشر عما حدث. إن المجزرة، وما سبقها من تدمير لمخيمات اللاجئين في الجنوب، ينسجم مع سياسة شارون القاضية بدفع جماعات اللاجئين شمالاً بعيداً عن حدود إسرائيل بأكثر ما يمكن ذلك، ومع رغبة حزب الكتائب بتخليص لبنان تماماً من اللاجئين الفلسطينيين[٢٠].

وفي الفترة التي تلت ذلك، ظهر في الصحف الإسرائيلية تقريران فقط عن فظاعتين متعمدتين مات فيهما قرويون لبنانيون وفلسطينيون، ومن المحتمل وقوع المزيد منها، إلا إنه في الفترة من ١٩٨٢- ١٩٨٥، عندما حاولت القوات الإسرائيلية ضرب حملة المقاومة ضد احتلالهم لجنوب لبنان، أعدم رجال الأمن الإسرائيليون كثير من المقاومين، كما اعتقلوا آلافاً من الشباب لمجرد الاشتباه في أنهم من رجال المقاومة دون محاكمة، وعذبوا المشتبه بهم بشكل منتظم، ودمروا أحياناً منازل مقاتلي المقاومة[٢١].

وقادت الحروب الإسرائيلية العربية أيضاً إلى سيطرة إسرائيل على أراض عربية مأهولة بالسكان، فمن ١٩٦٧ إلى ١٩٩٥ احتلت إسرائيل، وحكمت الضفة الغربية وقطاع غزة المأهولين بالسكان الفلسطينيين، وازداد عدد السكان باستمرار خلال هذه الفترة من مليون إلى مليونين، ومن ثم قام السكان المحليون دورياً بتشكيل مجموعات فدائية لتقاوم الاحتلال الإسرائيلى، فتستخدم أحياناً وسائل سياسية لا عنفية (إضرابات، إغلاق مدارس، تظاهرات)، وفي أحيان أخرى توظف "المقاومة المسلحة" وكثيراً ما تشمل هذه الأعمال التي تقع في الأراضي المحتلة وإسرائيل نفسها، وعلى طول حدود إسرائيل مع الأردن ولبنان، هجمات متعمدة على الإسرائيليين، وفي فترات مقاومة الأصوليين الإسلاميين القصيرة بين ١٩٩٤- ١٩٩٦،

دمر الفدائيون باصات إسرائيلية في مراكز تل أبيب والقدس أحتوت العشرات من الإسرائيليين.

ردت إسرائيل على كلا شكلي النشاط، العنيف وغير العنيف بتدابير متنوعة، انتهك عديدها القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، قامت إسرائيل ودون محاكمة بطرد مئات من النشطاء السياسيين من الأراضي المحتلة لمجرد الاشتباه في أن بعضهم على صلات بـــ "المقاومة المسلحة"؛ واشتباه بآخرين لمجرد قيامهم بـــ"الإثارة" و"التحريض" السياسيين(٢٢).

وعادة ما اتُخرت عقوبات صارمة للأشخاص المشتبهين بما تسميه إسرائيل إرهاباً أو تحريضاً على الإرهاب، ففي خلال السنوات بين ١٩٦٧-١٩٨١، هدمت السلطات الإسرائيلية أو ختمت بالشمع نحو ١٣٠٠ منزلاً، عادة ما تكون لمن اشتبه بأنهم من المقاومة المسلحة، ودمرت ٧٠٠ منزل آخر أو نحوها أو ختمت بالشمع أثناء الانتفاضة، انتفاضة الفلسطينيين شبه العنيفة التي وقعت ما بين ١٩٨٧- ١٩٩٣ وبعامة، عادة ما تكون المنازل المدمرة منازل أخوة المشتبه بهم وأخواتهم وآبائهم وأطفالهم، مما يجعل هذا الإجراء شكلاً من أشكال العقوبات الجماعية. وعادة لا يسمح للعائلات بإعادة بناء منازلها، وكثيراً ما هدمت المنازل قبل تقديم المشتبه به إلى المحاكمة أو قبل الحكم عليه بأية جريمة (٢٣).

ومن المؤكد أن أكثر الإجراءات المضادة للمقاومة شيوعاً هو الاعتقال. فخلال الثلاثين عاماً من الاحتلال مرّ أكثر من خمسين ألف فسطيني على نظام السجن الإسرائيلي، معظمهم أثناء أعوام الانتفاضة. واعتقل آلاف أخرون بأوامر إدارية، أي أنهم لم يحاكموا أو يدانوا أبداً من قبل أية محكمة قانونية. فالسلطات العسكرية لديها سلطة اعتقال أشخاص لستة أشهر دون محاكمة، قابلة للتجديد بإذن قاضٍ، ولا تزال السجون

الإسرائيلية تحتفظ بأكثر من خمسمائة معتقل إداري، قلة منهم أمضت أعواماً في السجن دون أن يقفوا أبداً أمام محاكمة(٢٤).

غير إن معظم السجناء- تضم السجون الإسرائيلية اليوم نحو خمسة آلاف سجين فلسطيني- حوكموا من قبل محاكم عسكرية. أفرجت المحاكم عن عدد ضئيل جداً من المشتبه بهم، وكثيراً ما انتقدت الأحكام بأنها غير عادلة، إذ يمكن لصبي يبلغ الخامسة عشرة من عمره أن يمضي عاماً أو عامين في السجن لرميه حجراً على سيارة، ومن جهة أخرى مالت المحاكم العسكرية والمدنية الإسرائيلية إلى أن تكون لينة جداً مع جنود أو مدنيين إسرائيليين قتلوا فلسطينيين، وكثيراً ما تجمد الأحكام أو الأوامر ويكتفي بفرض نوع من الخدمة عليهم بين جماعاتهم، هذا وقد استعمل جهاز الأمن الإسرائيلي (وأقل منه جيش الدفاع الإسرائيلي ووحدات الشرطة) أشكالاً متنوعة من التعذيب بانتظام، مثل الحرمان من النوم، الضرب، عدم التبول، إطلاق الكلاب المسعورة، لسعات الكهرباء، الحمامات الباردة، والأوضاع المؤلمة، وظلت هذه الممارسات تمارس بإنتظام طوال أعوام ضد السجناء الفلسطينيين(٢٥).

وفي مجرى الانتفاضة، قتلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، برصاص عادي ورصاص بلاستيكي، نحو ألف فلسطيني، العديد منهم قصّر، وقد قُتل معظمهم أثناء اشتباكات بين الجنود ورماة الحجارة المتظاهرين(٢٦).

وأثناء الانتفاضة أيضاً، قتل المئات من المشتبه بأنهم مسلحون على يد وحدات عسكرية أو وحدات شرطة سرية طالما اتهمت بالتصرف كفرق موت، وفي مواجهة هذا الاتهام، قال المتحدثون الرسميون الإسرائيليون: إن الظروف الشاذة لعمليات مثل هذه الوحدات- فرق صغيرة ترتدي ثياباً عربية وتعمل في وسط البلدات العربية دون دعم وثيق من قوات نظامية- تجعل سرعة ضغط الإصبع على الزناد أمراً بديهياً للحفاظ على الذات(٢٧).

وبينما لم يقتل العرب أو يجرحوا خلال الستة أعوام من عمر الانتفاضة إلا حفنة من رجال هذه القوات السرية، لجأت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى إجراءات جماعية بالجملة لتقمع التمرد بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وكثيراً ما فرض حظر تجول من أربع وعشرين ساعة أو حظر تجول من الغسق إلى الفجر على مدن أو قرى بأكملها- منعاً للسكان من الذهاب إلى العمل أو من العيش حياة عادية لأيام متعاقبة(٢٨).

وقد تعرضت إدارة إسرائيل للأراضي المحتلة للنقد ولا تزال؛ لأن إسرائيل تدعي أنها ليست مجبرة قانونياً على تطبيق شروط اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة باحتلال الأراضي. صحيح أن إسرائيل طرف في جميع اتفاقيات جينيف الأربع، إلا إنها لم توقع البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لسنة ١٩٧٧، وتقول الحكومة الإسرائيلية إنها تطبق في الممارسة الفعلية ما تسميه "أحكام" الاتفاقية الرابعة "الإنسانية" على الأراضي المحتلة دون تحديد أية أحكام هي الأحكام "الإنسانية"، هذا وقد هاجم الفلسطينيون والدول العربية هذا الموقف غير المقبول من قبل حليف إسرائيل الأساسي، الولايات المتحدة الأمريكية، أو من قبل أية دولة رئيسية أخرى(٢٩).

وأحد أسباب رفض إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة قانونياً، هو أن حكومة حزب العمل التي كانت في سدة الحكم سنة ١٩٦٧ خشيت من أنها إن طبقت الاتفاقية التي تشير مادتها الثانية إلى "جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضـــي طرف سامي متعاقد"، فإنها ستعترف فعلياً بالأردن سيداً سابقاً على الضفة الغربية، بينما تعتبر إسرائيل الأردن دولة في حالة حرب معها احتلت الضفة الغربية بشكل غير شرعي وألحقتها بشكل غير قانوني(٣٠).

والواقع أن إسرائيل هى التى تثير أفعال استفزازية ضد العرب عامة وآخرها ما آثارته الصحف الإسرائيلية والتليفزيون الإسرائيلى ببث مشاهد يوضح فيها قتل الأسرى المصريين العزل من السلاح على أيدى القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧، وقبل الخوض فى عرض تلك القضية، نوضح بداية تأثير حرب ١٩٦٧ على الجانب المصرى والإسرائيلى، لكى نصل إلى حقيقة القضية من بدايتها إلى نهايتها.

حرب ١٩٦٧

فى صيف عام ١٩٦٦ أصدرت القيادة العسكرية المصرية التى كان على قمتها المشير "عامر" و"شمس بدران" حركة تنقلات وتعيينات ضخمة تضمنت نقل عدد كبير من كبار القادة والضباط من المناصب التى كانوا يتولونها على رأس التشكيلات والوحدات ليحل محلهم فى مناصبهم لاعتبارات الأمن قادة وضباط آخرون لا مؤهل لمعظمهم سوى أنهم من أهل الثقة والولاء بصرف النظر عن كفاءتهم العسكرية أو مؤهلاتهم القيادية(٣٢).

وفى أواخر شهر مايو ١٩٦٧ وعندما تحرج الموقف العسكرى على الجبهة مع إسرائيل بعد إتمام الحشد المصرى فى سيناء وسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، وأصبح نشوب القتال متوقعاً بين يوم وأخر انتاب المشير عامر والوزير "شمس بدران" القلق، فقد كانا على يقين من أن معظم من تم تعيينهم من أهل الثقة والولاء فى وقت السلم لا يصلحون بتاتاً لتولى قيادة تشكيلاتهم ووحداتهم الميدانية أثناء المعركة، وسوف ينكشف ذلك عند نشوب القتال، وأن الموقف بات يستلزم مراعاة عامل الكفاءة وحدها عند اختيار القادة الذين سوف يخوضون غمار المعركة المنتظرة، ولكن الأوان فى الواقع كان قد فات لتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة(٣٣).

وفى محاولة بائسة لتصحيح الأمور قبل وقوع الكارثة أصدرت القيادة العسكرية قبل أيام من نشوب الحرب قراراً كان يقضى بتغيير أثنى عشر قائداً من قادة الفرق ورؤساء الأركان.

ولم يكن فى إمكان القيادة بالطبع أن تشمل حركة التغيير أكثر من هذا العدد خشية انهيار الهيكل العام للقيادات؛ ولذا ظل بعض أهل الثقة برغم ضعف قدراتهم العلمية والميدانية محتفظين بمناصبهم القيادية الخطيرة سواء فى القيادات بالقاهرة أو فى قيادات الجيش الميدانى فى سيناء؛ بسبب ضيق الوقت وفوات الأوان فقد بلغت الأزمة ذروتها وباتت الحرب على الأبواب[٣٤].

وأن أغلب القادة الجدد لم يتمكنوا من تسلم مهام قياداتهم، **كما ورد فى مذكرات الفريق أول محمد فوزى** – إلا يوم ٤ يونيو أى قبل نشوب الحرب بيوم واحد، مما كان يعنى أن التشكيلات الميدانية البرية تم إعدادها للقتال وتدريبها على أيدى أولئك القادة من أهل الثقة، ثم دخلت هذه التشكيلات المعركة فى اليوم التالى بقيادة قادة آخرين لا يعرفون من أمر ضباطهم وجنودهم شيئاً، ولم يكن لهم برغم كفاءتهم دراية بالخطط الموضوعة والأهداف المطلوب تحقيقها، وليس لهم خبرة سابقة بالأرض التى سيقاتلون عليها، كما أن القوات التى قاتلت تحت قيادتهم لم يكن لديها أى وقت للتعرف على قادتها الجدد مع أن أساس النجاح فى القيادة هو أن يكون بين الجنود وقادتهم رباط وثيق وثقة متبادلة ليمكنهم خوض المعارك بنجاح وإحراز النصر[٣٥].

وهكذا جنى نظام تقريب أهل الثقة والولاء الكاذب واستبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة والرأى الشجاع على مصر والقوات المسلحة، وكان بلا شك أحد العوامل الرئيسية فى وقوع هزيمة ٥ يونيو.

تأثير الهزيمة على "عبد الناصر" و"عامر"

عقب ضربة الطيران الإسرائيلية صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ التى ألحقت بالقوات الجوية المصرية أفدح الخسائر، كان الموقف فى مكتب المشير "عامر" بالقيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر يدعو لخيبة الأمل، فقد اهتزت أعصاب المشير "عامر" عقب هذه الكارثة التى جعلت التشكيلات والوحدات البرية المصرية المنتشرة فى أرجاء سيناء مكشوفة تماماً أمام الطيران الإسرائيلى[٣٦].

وفى اثناء الضربة الجوية الإسرائيلية وما بعدها توالت اتصالات الفريق أول "صدقى محمود" قائد الطيران المصرى التليفونية بالمشير بطريقة دلت على أن أعصابه قد انهارت بعد فقده لمعظم طائراته، إذ كان يبكى فى التليفون، وأتضح أنه كان يهدف من اتصالاته المستمرة تبرير الكارثة التى حلت بالطيران المصرى بإقناع "عامر" بأن عدد الطائرات المغيرة على المطارات المصرية تبلغ ألف طائرة؛ نظراً لأن طائرات أمريكية وبريطانية اشتركت مع الطائرات الإسرائيلية فى غاراتها، وأن إسرائيل لا تملك طائرات ذات مدى بعيد، بحيث يمكن لطائراتها الوصول إلى مطار الأقصر كما جرى، واتصل "عامر" تليفونياً ب "عبد الناصر" وأخبره أن عدد الطائرات المغيرة على مطارات مصر أكثر مما يملك العدو، وأن هناك طائرات أمريكية تغير على مطار الأقصر، وطلب منه أن يبحث عن حل سياسى، وأن يصدر بياناً يتهم فيه أمريكا بالمشاركة فى العدوان، ولم يستجب "عبد الناصر" لمطلب "عامر"، وطالبه أن يثبت له تدخل الطائرات الأمريكية بأن يحضر له ولو بجناح طائرة واحدة عليه العلامات الأمريكية[٣٧].

واتضح أن كل ما ذكره الفريق "صدقى محمود" للمشير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة، ولم يتبع المشير "عامر" للأسف أثناء إدارته للحرب الأساليب السليمة للقيادة وإجراءات المعركة الصحيحة بأن تكون اتصالاته المباشرة مقتصرة على الفريق "أول عبد المحسن مرتجى" قائد الجبهة أو الفريق "صلاح محسن" قائد الجيش الميدانى، وأن يترك لهذين القائدين مسئولية مواجهة الموقف وإدارة المعركة ضد العدو، وأن تكون توجيهاته وأوامره الصادرة لهما منبثقة عن تقديرات الموقف التى تجريها هيئة العمليات الحربية الموجودة بغرفة العمليات المجاورة لمكتبه، وكان يراسها وقتئذ الفريق "أنور القاضى"، فقد اتضح أن المشير "عامر" قام باتصالات مباشرة عديدة مع قادة وضباط بعض الوحدات الفرعية دون أخطار قياداتها الأعلى[٣٨].

وكان "عبد الناصر" قد حضر إلى مقر القيادة بعد ظهر يوم الاثنين ٥ يونيو، وعندما التقى مع "عبد الحكيم عامر" فى مكتبه أخبره "عامر" بأن الدفاع الجوى أسقط طائرة أمريكية فى ترعة الإسماعيلية بعد ضربها، ولكن "عبد الناصر" أكد له أنه تبين أنها إسرائيلية وليست أمريكية، وطلب منه الاتصال بالمهندس "مشهور احمد مشهور" رئيس هيئة قناة السويس وقتئذ، ليتأكد منه بنفسه عن صحة الخبر، واتصل "عامر" بالفعل مع "مشهور" الذى أكد له أنها طائرة إسرائيلية، وحاول "عبد الناصر" عدة مرات أن يستفسر من المشير "عامر" عن خسائر مصر فى الطائرات وعن حقيقة الموقف على جبهة القتال، ولكن المشير كان يتهرب من الإجابة بأن يشغل نفسه فى الرد على المكالمات التليفونية، وأخيراً طلب منه الرئيس أن يتفرغ له ولو لمدة ربع ساعة ولكن دون فائدة، فقد كان مستمراً فى الانهماك فى الرد على التليفونات، وكأن القائد العام ليس لديه مساعدين أو سكرتارية للقيام بهذه الأعمال البسيطة[٣٩].

وقد شكا "عبد الناصر" فيما بعد إلى صديقه "ثروت عكاشة" وزير الثقافة الأسبق عن سوء المعاملة التى تلقاها يوم ٥ يونيو حينما زار لأول مرة بعد نشوب الحرب مركز القيادة العامة، فقال: **"أحب أن أشهدك على أننى قد عوملت أسوأ معاملة من "عبد الحكيم عامر" و"شمس بدران" منذ صباح ٥ يونيو فبمجرد وصولى إلى القيادة العامة لأتبين حقيقة الموقف لم أجد من يلقى لى بالاً أو يعنى حتى بالرد عليٍ فإذا ما تساءلت عن أمر من الأمور، يعجز "عبد الحكيم عن أن يجد الإجابة، ومما أثر دهشتى أنى رأيت المشير يتصل تليفونيا بالعريش، يحاول تحريك أحد الألوية، فتساءلت أين قادة الفرق الخمس، وأين قائد الجبهة وكيف يحرك المشير قوات خاضعة لقائد الجبهة دون إذنه؟، حاولت مناقشته لكنه كان متوتراً للغاية فلم يرد عليٍ فى حين كان "شمس بدران"، واقفا كالمذهول، لقد كان الشلل الفكري مسيطراً على جهاز القيادة بأسره. وبعد قليل انبرى المشير يقول: لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة فقلت له: غير معقول فقال الأمريكان يحاربونا، قلت له غير معقول، قال: لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكان فى القتال. قلت:" أعطنى الدليل، وهنا ثار المشير ثورة عنيفة، وانسحب "عبد الناصر" وتركه بعد أن تبين هزيمة الجيش المصرى"**[٤٠].

انسحاب الجيش المصرى من سيناء

اتخذ "عامر" قرار الانسحاب لكل القوات من سيناء بعد ظهر ٦ يونيو ١٩٦٧، وعندما سأل "عامر" عن الموقف وأخبار المعركة من زملائه، قال لهم **(قررنا الانسحاب العام وأن تنسحب قواتنا إلى غرب قناة السويس)**[٤١]. وسئل عن السبب فى هذا القرار الخطير فقال: إن الطائرات تصطاد المدرعات المصرية فى الصحراء وهى مكشوفة لها، ولابد أن تنسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها إنما المطلوب هو إنقاذ أولادنا[٤٢].

وقد روى الفريق أول "محمد فوزى" فى مذكراته كيف أصدر المشير عامر قرار الانسحاب قائلا: "**طلبنى المشير بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦ قائلاً لى... عاوزك تحط لى خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس ثم أضاف.. أمامك ٢٠ دقيقة فقط**"، وفوجئت بهذا الطلب إذ إنه أول أمر يصدر لى شخصياً من المشير الذى كانت حالته النفسية العصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لا يسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير فى مثل هذا الأمر، فقد كانت القوات البرية فى سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاة متماسكة حتى ذلك الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعى إطلاقا التفكير فى انسحابها، واسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق "أنور القاضى" رئيس الهيئة واللواء "ممدوح تهامى" مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر فى أسلوب وطريقة انسحاب القوات، وانتهى الأمر بوضع خطوط عامة وإطار واسع لتحقيق الفكرة ودونها التهامى فى ورقة وتوجهنا إلى المشير، وقرأ "التهامى" الورقة له بأن الانسحاب يتم فى أربعة أيام وثلاث ليالى، وفوجئنا بصوت المشير يرتفع موجهاً الحديث إلى.. (أربعة أيام وثلاث ليالى يا فوزى.. أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص) ثم دخل إلى غرفة نومه التى تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية بعد أن أزداد وجهه أحمراراً أثناء الحديث بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير[٤٣].

ومما يدعو للعجب أن أمر الانسحاب لم يصل إلى القائد الذى كان المفترض أن يكون أول من يتلقاه وهو الفريق "مرتجى" قائد الجبهة كى يصدر تعليماته إلى التشكيلات التابعة له بالنظام الذى سوف تتم به عملية الانسحاب إذ أن الانسحاب هو مرحلة رئيسية من مراحل الحرب مثل التقدم والدفاع والهجوم، وله عناصره وإجراءاته التى تدرس فى الكليات والمعاهد

العسكرية التى ينبغى أتباعها بدقة حتى لا تتحول عملية الانسحاب إلى حالة عارمة من الفوضى والذعر والارتباك، وهو الأمر الذى جرى للأسف للجيش المصرى أثناء انسحابه من مواقعه فى سيناء إلى غرب القناة(٤٤).

ومما يثير الدهشة أن الفريق أول "مرتجى" قائد الجبهة لم يعلم بأن أمر بالانسحاب العام قد صدر لقواته إلا عن طريق قائد الشرطة العسكرية قبيل فجر يوم ٧ يونيو، فقد أبدى لمرتجى دهشته لبقائة هو وأفراد مركز قيادته فى مكانهم بينما كل القوات إما قد وصلت إلى غرب القناة أو لم تفلح فى طريقها للوصول إليه(٤٥).

وكان أمر الانسحاب الذى لم يسبق له مثيل فى غرابته والذى أصدره المشير "عامر" يقضى بانسحاب جميع القوات فى ليلة واحدة (ليلة ٧/٦ يونيو) تاركة أسلحتها ومعداتها الثقيلة ولا يحمل أفرادها سوى أسلحتهم الخفيفة مع مراعاة أن يكون التحرك فى مجموعات صغيرة متفرقة(٤٦).

وعقب الزيارة التى قام بها "عبد الناصر" للقيادة العامة يوم الاثنين ٥ يونيو وما قوبل به هناك من سوء معاملة من المشير "عامر" و"شمس بدران"، كما صرح بعد ذلك لزملائه، وبعدما لاحظه من اهتزاز أعصاب المشير أثر ضربة الطيران الإسرائيلية(٤٧) وما أضحى عليه من توتر وعجزعن القيادة، تعهد "عبد الناصر" عدم الحضور مرة أخرى إلى القيادة العامة، وترك المشير عامر يتصرف وحده فى مواجهة الموقف الميؤوس منه، وقبع بعيداً فى منزله بمنشية البكرى كى يجرى اتصالاته السياسية بالعالم الخارجى، وليطلب من أصدقائه من رؤساء الدول نجدة مصرعسكرياً بإمدادها بما يمكنهم إرساله من الطائرات، وسياسياً بمساندتها فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن(٤٨).

وإزاء تدهور الموقف العسكرى اتصل "عبد الناصر" بعد ظهر الثامن من يونيو ١٩٦٧ بوزير الخارجية "محمود رياض" وطلب إليه الاتصال بالسفير "عوض القوتى" مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة ليبلغه أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توافق على وقف إطلاق النار بدون أى شروط (أى بعدم ربط هذه الموافقة بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها الأولى قبل نشوب القتال كما جرى العرف فى جميع الحالات المماثلة)(٤٩).

ومن المؤسف أن قائد الجش الميدانى الذى أبلغه المشير "عامر" بنفسه شفوياً أمر الانسحاب أغفل إخطار رئيسه قائد الجبهة بذلك الأمر، كما نسى ما تعلمه فى كلية القادة والأركان عن الطريقة الصحيحة لإجراء عملية الانسحاب، وضرورة إصدار أمر عمليات للتشكيلات يتضمن تنظيم هذه العلمية الصعبة المعقدة، وترك قواته تهرول فى فوضى وارتجال دون أى نظام أو ترتيبات إلى قرب القناة تحت رحمة طيران العدو، مما أصابها بخسائر فادحة(٥٠).

الخلاصة أن حرب ١٩٦٧ أدت إلى هزيمة مصر عسكرياً وسقوط مكانة مصر الدولية بين الدول العربية والعالم برمته، وجاءت تلك الهزيمة نتاجاً لتخطيط أمريكي إسرائيلي يستهدف كسر تجربة "عبد الناصر" وضمان تقديم مصر تنازلات اقتصادية وسياسية للغرب بشكل لا يتناسب مع أفكار القومية العربية فى تلك الآونة، وضرب الطموح المصرى فى المنطقة العربية من أجل الأعتراف بوجود دولة إسرائيل والتعامل معها بإعتبارها الدولة الكبرى فى تلك المنطقة؛ ولهذا كان لابد للإدارة الأمريكية من نسج مؤامرة لهزيمة مصر وكسر طموحها القومي، وفرض إسرائيل علي الدول العربية من خلال قوتها العسكرية وانتهاكاتها التي لا تتفق مع الإنسانية ولا المواثيق الدولية ضد الشعوب العربية، وأبسطها قتل الأسرى المصريين العزل، وكذلك قتل كثير من المدنيين المصريين فى حرب ١٩٦٧، علاوة على الكثير من الممارسات الوحشية ضد الفلسطينيين.

الهوامش

(١) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ٦٥/٤٩/١٠٩٦ "سريّة سي". تقرير الكتيبة ١٠٣، التوقيع غير مقروء، ٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ٢٥٨/٤٩/١٠٩٦، تقريراللواء ١١٨، أغسطس ١٩٥٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ٦٥/٤٩/١٠٩٦ "سريّة سي". تقرير الكتيبة ١٠٣.

(٦) وثائق الدفاع ووزارة الحربية المصرية، محفظة (٣) ملف "ب" مذكرة من الهيئة العليا بفلسطين إلى وزارة الخارجية المصرية حول معاملة اليهود السيئة الأسرى العرب ١٩٤٨/٩/٩.

(٧) المصدر السابق "مذكرة من رئاسة أركان حرب الجيش إلى وزارة الحربية والبحرية بشأن المعاملة غير الأنسانية التى يتلقاها الأسرى العرب لدى اليهود، ١٩٤٨/١٠/١١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ٦٥/٤٩/١٠٩٦/ تقرير الكتيبة ١٠٣.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) نفسه.

(١٣) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ١٠٠٤ /٥١/٢٥ سرية إر تقرير وحدة ١٠١ /١٩٥٦-١٩٦٤.

(١٤) مذكرات "أرييل شارون"، ص١٥١-١٦٦.

(١٥) مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٥، ص ٤٧ و ٤٨.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ١٠٠٤ /٥١/٢٥ سرية إرتقرير وحدة ١٠١ /١٩٥٦-١٩٦٤.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ٢٥٨/٤٩/١٠٩٦ " تقريراللواء ١١٨، أغسطس ١٩٥٤.

(٢٠) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ٦٥/٤٩/١٠٩٦/ تقرير الكتيبة ١٠٣.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) بتسيليم، "التحقيق مع الفلسطينيين أثناء الانتفاضة"، ١٩٩١.. "تقرير شاباك" (القدس).

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى ٦٥/٤٩/١٠٩٦/ تقرير الكتيبة ١٠٣.

(٢٧) بتسيليم"، "تعذيب روتيني: وسائل تحقيق جهاز الأمن العام، القدس.

(٢٨) بتسيليم"، "التحقيق مع الفلسطينيين أثناء الانتفاضة"، ١٩٩١.."تقرير شاباك" (القدس).

(٢٩) "www. Idf.il/english/doctrine.stm" (جيش الدفاع الإسرائيلى، مجموعة القواعد لقوات الدفاع الإسرائيلية).

(٣٠) نفس الموقع السابق.

(٣١) نفس الموقع السابق، "مركز بيتسليم" (أوهام ضبط النفس).

(٣٢) جمال حماد: أسرار ثورة يوليو، ج ٢، ص١٤٤٧-١٤٤٨.

(٣٣) المرجع السابق، ص ١٤٤٨.

(٣٤) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٣٥) مذكرات الفريق "محمد فوزى"، ص ٣٥٨ -٣٦٣.

(٣٦) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٣٧) نفسه.

(٣٨) جمال حماد: أسرار ثورة يوليو، ج ٢، ص ١٤٤٩-١٤٥٠.

(٣٩) المرجع السابق، ص١٤٥٥١.

(٤٠) نفسه.

(٤١) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ج٢، "تحطيم الألهة"، ص ٢٨٨.

(٤٢) نفسه، ص ٢٨٩ إلى ٢٩١.

(٤٣) نفسه، ص ٢٩١.

(٤٤) جمال حماد: أسرار ثورة يوليو، ج ٢، ص ١٤٥١.

(٤٥) المرجع السابق، ص١٤٥٢.

(٤٦) المرجع السابق، ص ١٤٥٣.

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٤٥٣ -١٤٥٤.

(٤٨) المرجع السابق، ص١٤٥٤ -١٤٥٥.

(٤٩) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٥٠) نفسه.

الفصل الأول

اعترافات إسرائيلية على قتل الأسرى المصريين

- نبذة تاريخية عن "وحدة شاكيد".
- الفيلم الوثائقى عن "وحدة شاكيد".
- أدلة وقرائن إسرائيلية على قتل الأسرى المصريين.
- كتاب كتلة الأسرار.

كشف الفيلم الوثائقى الذى بثته القناة الأولى الإسرائيلية المجزرة التى أرتكبت فى حق الـ ٢٥٠ أسيراً مصرياً الذين قتلوا فى حرب ١٩٦٧، ذلك العمل الذى قامت به بعض وحدات الجيش الإسرائيلى بقيادة "بنيامين بن إليعازر" (الوزير الحالى للبنية التحتية ورئيس الوحدة فى حرب يونيو)، والذي يمثل أمراً لا يقبله أي شرع أو قانون، كما أنه يعبر عن العقيدة السياسية والعسكرية لإسرائيل في تنفيذ بعض سياساتها غير المشروعة فى الشرق الأوسط(١).

ورغم ما صرح به "بنيامين بن إليعازر" بأن الجنود القتلى كانوا فدائيين فلسطينيين وليسوا جنوداً مصريين، فإن هذا القول يفتقد الصحة والمصداقية، ومن ناحية أخرى فإن قتل النفس التى حرم الله قتلها إلا بالحق هو عمل تجرمه الأديان السماوية والإعراف الدولية واتفاقيات جنيف الأربع(٢).

ولكن نتسأل لماذا تم بث هذا الفيلم فى هذا التوقيت بالذات؟ (فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٧).

ذلك لأسباب عديدة وأهمها: أن تسريب هذه المعلومات فى هذا التوقيت يهدف إلى جذب انتباه العالم بعيداً عن الضغوط التى تتعرض لها إسرائيل لسرعة تسوية الصراع الفلطسينى الإسرائيلى(٣)، كما يستهدف الفيلم فى ذات الوقت التأثير سلباً على الشارع المصرى والعربى بصفة عامة سياسياً ومعنوياً، بالإضافة إلى محو هزيمة إسرائيل فى حربها مع حزب الله فى يوليو ٢٠٠٦، وأيضاً لتصفية حسابات بين القادة الإسرائيليين بعضهم وبعض(٤).

إن هذا الفيلم لم يثر ردود فعل قوية فقط على الساحة السياسية المصرية، وإنما على الساحة الإسرائيلية أيضاً؛ حيث نادت بعض الأصوات الأسرائيلية الداعية للسلام بمعاقبة المتورطين فى هذه المذبحة، بل وعرضهم على المحكمة الجنائية الدولية. أما فى مصر طالب بعض المسئولين

المصريين بضرورة معاقبة المتورطين فى هذه المذبحة، بل وطرد السفير الإسرائيلى "شالوم كوهين" من القاهرة[٥].

ولكن وفى غمرة هذا الغضب المتفشى سواء فى الأوساط السياسية المصرية أو حتى فى أوساط الجماعات الداعمة للسلام فى إسرائيل يطرح التساؤل ما الذى يدفع تل أبيب إلى عرض شريط وثائقى يكشف عن قيام إحدى الوحدات العسكرية بقتل الجنود المصريين، خاصة وأن القضية فجرتها "تل أبيب" بنفسها بداية من قيام التليفزيون الإسرائيلى بالتسجيل مع "بن اليعازر" وحتى مع الجنود ممن كانوا تحت إمرته وإدلائهم باعترافات مثيرة للغضب وتدينــهم من خلاله[٦].

أن رؤية هذا الشريط بل وعرضه يحمل مدلولاً فى منتهى الأهمية، وهو ممارسة إسرائيل لضغوط نفسية ترهيبية على العرب ومصر من أجل إظهار قوتها السياسية بل والعسكرية التى كانت ومازالت رادعاً قوياً لها تستطيع بواسطته صد أى هجوم من الممكن أن تتعرض له[٧]، خاصة وأن مصر فى الآونة الأخيرة انتهجت عدداً من السياسات التى أصابت تل أبيب بالقلق ومنها إحياء برنامجها النووي السلمي، وهو الإعلان الذى لا يزال يقابل بتفسيرات تعكس حالة القلق التى تسيطر على تل أبيب، خاصة وأن دخول مصر رسمياً للنادي النووي؛ يعنى أن المنطقة ستدخل فى سباق محموم لن يكون فى النهاية لصالح إسرائيل، خاصة لو وضع فى الاعتبار استمرار إيران فى برنامجها النووى الذى يصيب إسرائيل أيضا بالقلق، حيث أن كبار المسئولين الإيرانيين وعلى رأسهم الرئيس "محمود أحمدي نجاد" مازلوا يهددون بالقضاء على إسرائيل ملوحين باستخدام السلاح النووي للقيام بهذا الهدف[٨].

الأهم من هذا كله تزامن تفجيرعرض هذا الشريط بعد أيام من القبض على الجاسوس المصرى "محمد العطار" لتقول إسرائيل كلمتها فى هذه القضية،

وتوجه رسالة إلى الشعب المصرى وبالتحديد المخابرات المصرية من أن الرد على القبض على الجاسوس "محمد العطار" هو وجود قوة رادعة إسرائيلية قتلت المصريين من قبل، ومن الممكن ممارسة نفس السياسة فى المستقبل حال تغير سياسة مصر تجاه إسرائيل؛ لأن السلام المبرم بين مصر وإسرائيل هو سلام أتى من منطلق قوة إسرائيل وليس أى شئ آخر، وأن كشف القاهرة عن شبكة العطار لا يقلل من قوة إسرائيل وتفوقها على مصر(٩).

ويمكن طرح استنتاجات كثيرة في تلك القضية المثيرة للجدل، والتى آثارتها تل أبيب وبالتحديد التليفزيون الحكومى لتفتح ملفاً شائكاً فى السلام المؤقت بين مصر وإسرائيل، لتتعمق الأزمات التى تقف فى وجه هذا السلام، وتعوقه عن السير كما هى عادته منذ أن بدأ رسمياً عام ١٩٧٩(١٠).

أن عرض القناة الأولى بالتليفزيون الإسرائيلى هذا الفيلم عن وحدة "شاكيد" الخاصة بالجيش الإسرائيلى وقيامها بقتل الأسرى المصريين فى حرب ١٩٦٧، يجعلنا نتطرق إلى تاريخ "وحدة شاكيد" ثم الفيلم الوثائقى الذى تم بثه قبل الحديث عن قضية قتل الأسرى المصريين العزل(١١).

نبذة تاريخية عن "وحدة شاكيد"

وحدة "شاكيد" وحدة عسكرية خاصة (مثل الوحدة ١٠١ التى أنشأها أرييل شارون) بدأت بخمسة وعشرين جندياً، أنشئت عام ١٩٥٣ لمواجهة تسلل الفدائيين العرب من سيناء، وبعد عامين أخضعت لسيطرة قيادة المنطقة الجنوبية لتقاتل فى كل الحروب ضد العرب من حرب السويس (١٩٥٦) إلى حرب أكتوبر (١٩٧٣)(١٢).

مؤسس تلك الوحدة وقائدها الأول بدوى مسلم اسمه "عبد المجيد خاطر"، أنضم للجيش الإسرائيلى عام ١٩٤٨ ليخرج من دينه ويغير اسمه،

وكان "بنيامين بن إليعازر" نائب قائد هذه الوحدة عام ١٩٥٤ ثم أصبح قائداً لها عام ١٩٥٦ [١٣].

وفى عام ١٩٧٤ جرى تفكيك تلك الوحدة مبدئياً، وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ لم يعد لها وجود نهائيا، ومع إنشاء لواء "جفعاتى" الشهير عام ١٩٨٣ أطلق اسم شاكيد على إحدى كتائبه تمجيداً له[١٤].

الفيلم الوثائقى عن "وحدة شاكيد"

أثار التقرير الإخبارى الذى خرج من إسرائيل عن الفيلم الوثائقى "روح شاكيد" غضباً واسعاً في مصر، وفتح جراحاً قديمة، فقد سبق أن أعلنت إسرائيل قبل أكثر من عشر سنوات عن ارتكابها لمجازر جماعية ضد الجنود المصريين فى حرب يونيو، بالإضافة إلى وثائق هيئة الأمن القومى الأمريكى عن السفينة "ليبرتى" التى أغرقها الإسرائيليون وحرقوا بحارتها بالنابالم، عندما كانت تقف فى المياه الدولية بين مصر وإسرائيل ترصد وتراقب وتسجل تلك المجزرة، ومن بين تلك الوثائق التى نجت من الغرق فيلم واقعى صورته أجهزة التجسس فى السفينة لعملية بقيادة "أرييل شارون" الذى كان مسئولاً عن لواء من الألوية الثلاثة التى حاربت فى سيناء، لذبح ودفن أسرى مصريين[١٥].

جاء اسم الفيلم الوثائقى "روح شاكيد" نسبة لوحدة شاكيد، وقد توقع المخرج الإسرائيلى "ران ادرليستى" مخرج الفيلم بعض ردود الفعل السلبية على فيلمه، مؤكداً أن التقارير الصحفية أعطت صورة مشوهة عن عمله، وأن الفيلم لم يكن يتعلق أبداً بقتل سجناء حرب أو أسرى حرب، وأن الجيش الإسرائيلى كان يقاتل فرقة كوماندوز فلسطينية لم تستسلم فى المنطقة بين العريش وغزة، وأعترف بأنه كان هناك استعمال مفرط للقوة، ولكن الأمر لم يكن يتعلق بأسرى؛ ولكن الحقيقة أن ما جاء فى الفيلم الوثائقى الإسرائيلى أكد بالصوت والصورة وقوع مجزرة ضد جنود مصريين عقب انتهاء القتال فى يونيو ١٩٦٧[١٦].

وقد تناول الفيلم فى الثلث الساعة الأولى منه طبيعة عمل وحدة شاكيد الخاصة التى كانت تعمل على الحدود الجنوبية، وكانت من مهامها حماية المستوطنات الإسرائيلية فى قطاع غزة وسيناء في الفترة من ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٨ مع بداية حرب الاستنزاف. وفى بداية الفيلم قدمت المذيعة شرحاً للموضوعات التى يتناولها الفيلم بداية من إنجازات كتيبة "شاكيد"، بما فى ذلك أنشطتها فى كل من سيناء وقطاع غزة ولبنان والضفة الغربية(١٧).

المشهد الأول

بدأ الفيلم بعرض طاولة يجلس عليها المحاربون القدامى لوحدة "شاكيد"، وهم:

"**بينى كيدار**" (مؤسس الوحدة الاستطلاعية فى حرب الأيام الستة) وهو يؤكد أن رجال هذه الوحدة لم يكونوا يرتدون الملابس العسكرية، وإنما كانوا يقومون بالحراسة بالملابس المدنية لكي يستطيعوا الإمساك بالمتسللين الذين قد يهربون إذا ما شاهدوا ملابسهم العسكرية(١٨).

"**تسيفى زامير**" (قائد الوحدة الجنوبية من ١٩٦٢ – ١٩٦٤ وكان رئيس مكتب الموساد سابقاً) والذى كان من قصاصى الأثر الذين يقومون بتحديد عدد المتسللين واتجاهاتهم، وكانت القوة تقوم بمطاردتهم بعد ذلك، ويشير "زامير" إلى أنه بعد سنة من إقامة "وحدة شاكيد" أى فى عام ١٩٥٥ قامت الوحدة بتأمين الحدود مع مصر فكانت هناك ٣ ألف حالة تسلل، وقد أصيب حوالى مائتي إسرائيلى بينما تم –حسب زامير– قتل ألفين من المتسللين(١٩).

"**بائير بيلج**" وهو من قادة وحدة الاستطلاع وتم قتله عام ١٩٥٩.

"**صالح الهيب**" (الذى خدم فى شاكيد من ١٩٥٨ – ١٩٦٨ وكان قائد طاقم قصاصى الأثر) ويروى كيفية مقتل "بيلج" عندما لاحظ إثنان من المتسللين يزحفون ناحيتهم، فقام صالح بالالتفاف حولهما وقتلهما بعد أن قتلوا "بيلج".

"أمى تساخين" (عميد احتياط خدم فى وحدة شاكيد من ١٩٦٩ – ١٩٧٣ وكان قائد مدرعات) واليوم هو مقاول أعمال حفر.

"عاموس باركونى" الذى أتى إلى الخدمة فى وحدة شاكيد بأوامر من "موشى ديان" وقام بتعليم الجنود قواعد قص الأثر التى تعلمها من والده[٢٠].

المشهد الثانى

بعد ذلك يعرض الفيلم الوثائقى صور مجموعة من السيارات وقد خرجت لتسلك نفس الطريق الذى سارت عليه "وحدة شاكيد"، ويذكر معلق الفيلم أنه فى عام ١٩٥٤ خرجت تلك الوحدة للدفاع عن حدود الدولة من جهة قطاع غزة وعلى طول حدود مصر حتى وادى عربة[٢١].

كما يشير المعلق إلى أن عددا كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين، كانوا قد فروا إلى قطاع غزة بعد حرب ١٩٤٨ وهناك أقيمت مخيمات للاجئين والتى ضمت مقاتلين.

وقد تحدث من المحاربين القدامى لوحدة شاكيد خلال هذا المشهد كل من الآتى ذكرهم:

"نيدف نوفيمان" خدم فى عام ١٩٥٥ فى وحدة شاكيد، وذكر أنه قد صدر إليه الأمر بضم أربعة كوماندوز وخمسة قصاصى أثر ليقوم بتعقب المتسللين على الحدود المصرية، وكان من مهامه القيام بتسوية الطرق، وتمهيدها يومياً لإظهار أي أثر لأقدام المتسللين.

ويشير المعلق إلى أنه فى مقابل وحدة شاكيد تم إنشاء وحدة ١٠١ فى عام ١٩٥٤ بقيادة "أرييل شارون" وكانت تضم ٢٥ مقاتلاً وتقوم بحراسة الحدود فى وادى عربة على الحدود الأردنية، وقد أنشأ "موشى ديان" هذه الوحدة نتيجة الحوادث المتعددة التى وقعت على غرار مقتل إسرائيليين فى أتوبيس كانوا فى طريقهم لإيلات، وكانت القيادة السياسية تحاول منع قتل الإسرائيليين على طول

الحدود مع مصر والأردن بعد إشتعال فتيل الحرب، ولذلك أنشأت الوحدتين شاكيد و١٠١، وكانت إسرائيل تتعامل مع كل من يعبر حدودها عن طريق وحدتي شاكيد و ١٠١ وليس عن طريق الجيش الإسرائيلي[٢٢].

"**بيني بيلد**" أحد القواد في وحدة شاكيد من ١٩٥٩ – ١٩٦٣ ويعمل اليوم مديراً عاماً للفرقة الغنائية لمسرح الكيبوتس، وقد تحدث عن قواعد إطلاق النار والاشتباك في الوحدتين، حيث قال أنه كان يتم إطلاق النار في حالة تعرضه للخطر[٢٣].

"**يهوجا ميلمد**" (عقيد احتياط خدم في شاكيد من ١٩٦٦ – ١٩٧٠ واليوم يعمل خبير في الاقتصاد وهو حاصل على دكتوراه في الاقتصاد) وتحدث كذلك عن الخدمة العسكرية في أجواء الصحراء، وكيف أن هذا كان ممتعا بالنسبة لهم؟ ويتذكر كيف أنه كان يشعر أن صحراء النقب كلها كانت تحت أمرته وأنه كان يشعر بأنه ملك!![٢٤].

"**بينامين بن إليعازر**" قائد شاكيد من ١٩٦٦ – ١٩٧٠ واليوم هو وزير البنية التحتية، وقد تذكر أنه في اليوم الذي تسلم فيه القيادة أدرك مدى الفرق بين الخدمة في هذه الوحدة وبين الخدمة في الجيش الذي يتميز بالانصياع التام للأوامر، وأكد أن الأفراد في الوحدة كانوا يقومون بتجربة سلاحهم داخل الغرفة، وتحدث عن عدم الانضباط العسكري للوحدة، ولكن رغم ذلك أكد أن تدريبات أفرادها كانت قاسية.[٢٥]

المشهد الثالث

بعد ذلك أظهر الفيلم أعضاء الوحدة وهم يتناولون وجبة غذاء عند "صالح الهيب"، وأثناء وجبة الغذاء تلك، ذكر "**دانيال انكر**" (مقدم خدم في شاكيد كقصاص أثر من ١٩٦٣ – ١٩٦٥) أنه عندما قامت حرب ١٩٦٧ كان تكليف وحدة شاكيد بمواجهة الكوماندز المصري في سيناء، وبعد انتهاء

الحرب تم تكليف الوحدة بمتابعة وحدة كوماندز مصرية، كانت فى قطاع غزة وانسحبت عبر أراضى سيناء(٢٦).

وذكر "**ياريف جرشوني**" (مقدم احتياط خدم في وحدة شاكيد من ١٩٦٥-١٩٦٨، وكان في السابق طياراً مقاتلاً ويعمل الآن مديراً لشركة "ستارت أوف"، وهو الوحيد الذي تم تغطية وجهه)، أنه قد حصل على طائرتي هليكوبتر "بابير" كانتا تقومان بالتحليق في الجو للبحث عن الكوماندوز المصري، وقال: وقمت بمهاجمتهم وقتلهم وكنا نكتب على سراويلهم عدد القتلى منهم(٢٧).

وقال المعلق على الفيلم أنه بعد يومين من القتال أحصوا عدد القتلى وكان ٢٥٠ جندياً، وقد أوضح "جرشونى" إلى أى مدى كان خطر الأسرى أمراً مبالغاً فيه "لقد كانت هناك قوات لا تمثل خطراً علينا وقد هاجمناهم من أعلى".

وقد استعرض الفيلم بعض صور الجنود المصريين يستسلمون وهم يرفعون أيديهم، وهى صور التقطها جنود إسرائيليون، وتعليقاً عليها يذكر "جرشونى" حرفياً "**أنه فى نهاية حرب ٦٧ وجدت وحدة كوماندوز مصرية على حدود غزة وبعد يومين تم تحديد ٢٥٠ جندياً منها، وكنا نعلم أنهم خائفين وبعضهم اختبأ فى الرمال ولكننا وجدناهم**"(٢٨).

وتحدث "بنيامين بن اليعازر" وقال "لقد كنا نعاني من هذه الوحدة، ولم يكن ممكناً السماح لها بأن تنسحب، خاصة وأن معها سلاحاً، وبالتالى كان يجب مطاردتها".

بينما قال "جرشونى": لقد كنا نعمل تحت ضغط أن هذه العملية غير رسمية وغير منظمة ولا يستطيع أحد أن يشرحها، وأستطيع القول أن كل من شارك فى العملية كان يعمل تحت وطأة الخطة ولا ينتظر الأوامر(٢٩).

كما تحدث أحد أفراد الوحدة ويدعى "**يواف جولار**" (عقيد احتياط خدم فى وحدة شاكيد ١٩٦٥ - ١٩٧٢، وكان قائد لواء مدرع سابقا واليوم هو رجل أعمال)، وقال "ركبت سيارتى وكنت وقتها ضابط استطلاع وسرت بالسيارة عند القنطرة، وكنت استمر فى التقدم قدر المستطاع"(٣٠).

ثم استعرض الفيلم حرب الاستنزاف ودور وحدة شاكيد فيها على طول جبهة قناة السويس وسلطت الصورة على "بن إليعازر" الذى قال "**لقد منعت وحدة شاكيد دخول المصريين إلى سيناء، وقمنا بمطاردتهم وقتلنا كثيراً منهم داخل سيناء، وأعطينا أقصى حد من الأمان للقوات الإسرائيلية**".

ثم تحدث "يواف" قائلاً: وقد وصلنا إلى عدة أماكن وعند اشتداد الحرب **كان هناك ضابط صغار يتخذون القرارات، وفى نهاية الأمر فأن أهداف المعركة اتخذ قرارها الجيش وليس المستوى السياسى، وأن حدود إنهاء الحرب بعد ذلك تم تركها لضباط صغار لم يكونوا قادرين على تصور الموقف**(٣١).

أدلة وقرائن إسرائيلية على قتل الأسرى المصريين

تأتى القرينة الأولى عندما أعترف الجنرال "أرييه بيرو" الإسرائيلى بأنه سفك بيده دماء ٤٩ جندياً مصرياً وقعوا فى الأسر خلال حرب ١٩٥٦، وكانوا عزلاً غير مسلحين ثم تم صفّهم فى صف واحد وقيدت أيديهم وأرجلهم من الخلف، وقد أمرهم بأن يستلقوا على وجوههم فى الأرض ويرقدوا على تراب الصحراء، وبعد ذلك وجه مدفع رشاش على أجسادهم، وبنص اعترافه قال: "**شاركت بيدى فى قتلهم ولم يصرخ أى أحد منهم؛ لأنهم كانوا فى حالة صدمة، ولم يستغرق الأمر برمته سوى دقيقتين**"!!(٣٢).

وقد أشار "بيرو" إلى أنه أرشيف وزارة الدفاع الإسرائيلية يحتوى على وثائق تؤكد قوله فى قتل الأسرى المصريين، وجاء أعترافه بسبب المعركة السياسية التى حدثت بينه وبين خصومه السياسيين فى يوليو ٢٠٠٥

حينها[٣٣]، وتحدث عن تلك المجزرة فى مؤتمر صحفى، وذكر أنه "بلغ من العمر ٦٩ عاماً، ولا يخشى في حياته أى شيء، ولا يسعى لمنصب، بل يريد أن يترك سيرته لأبنائه نظيفة غير ملوثة، بعد أن أشار "رافائيل إيتان" رئيس حزب "تسوميت" الراديكالى حالياً إلى مسئوليته عن قتل الأسرى العرب، ومن ثم استعرض "بيرو" المجزرة التى أدارها، وهو برتبة النقيب، وكان يشاركه فيها ضابط آخر برتبة الملازم لم يكشف عن اسمه، وكان "بيرو" قائد فصيلة فى كتيبة العمليات الخاصة ٨٩٠، وكان الأسرى المصريين بحوزته، عندما صدرت له الأوامر بالتحرك جنوباً، وبحسب ما اسعفته الذاكرة فى اعترافه، قال أنه لم يكن يملك من الوسائل ما يمكنه من تحريك الأسرى معه، وكان لديه خوف كبير، إذا أطلق سراحهم، أن يشوا به وبجنوده إلى القوات المصرية التى تلاحقه، وأمام الصحفيين قال: "**إنه تأثر كثيراً لما حدث، ولكنه فخور بما أقترفه وإذا تكررت نفس الظروف فأنه سيكرر العمل نفسه**"[٣٤].

وكان قائد كتيبة ٨٩٠ مظلات فى ذلك الوقت "رافائيل إيتان" رئيس حزب "تسوميت الراديكالى"، والذى تقلد منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلى، وكان وزيراً وعضوا الكنيست، وكان يؤهل نفسه لخوض انتخابات ١٩٩٦ ليصبح رئيساً للوزراء، الرجل الذى فجر تلك الفضيحة لكى يطيح بخصومه السياسيين فى صيف ٢٠٠٥ فى تل أبيب، وعندما ضيق الصحفيون الخناق على "بيرو" بشأن مدى علم الجنرال "إيتان" بالمذبحة أجابهم بكلمة واحدة: إسألوه!.

إن تلك المعركة السياسية دفعت "بيرو" لأن يعلن للصحفيين أنه "**لن يسكت إذا ما قرروا إلقاءه للذئاب ليدفع ثمن الجريمة وحده، مهدداً بالكشف عن أسماء كل من يتحمل المسئولية عن هذه الجريمة**"[٣٥].

وفى ١٦ أغسطس ١٩٩٥ خرجت وكالة "أنباء أسوشيتد برس" بتقرير لمراسلتها فى القدس "كارين لوب" عنوانه (القوات الإسرائيلية قتلت

العديد من أسرى الحرب المصريين) وفيه أشارت المراسلة بوضوح لتورط رئيس الوزراء الإسرائيلى (آنذاك) "إسحاق رابين" فى المذبحة، وأن الوقائع التى كشف عنها "بيرو" طغت على وسائل الإعلام، وأنها أحدثت دوياً لدى الرأى العام الإسرائيلى فى مدى تجاهل الجيش الإسرائيلى للقوانين العسكرية وعدم التزامه بالمبادئ الأخلاقية، وأكدت المراسلة أن المتحدث باسم جيش الدفاع البريجادير جنرال "عاموس جيلاد" رفض التعليق تماماً على الفضيحة بينما أشاح "رابين" بوجهه عن الصحفيين عندما حاصروه بالأسئلة عن مدى صدق رواية "بيرو" وأصدر مكتبه بياناً يدين فيه قتل الأسرى المصريين، وإن اعتبر الجريمة مبالغاً فيها من قبل "بيرو"، مؤكداً أن مثل هذه الأمور تحدث ولكنها "حوادث فردية متفرقة بعيدة عن علم القيادة الإسرائيلية"[٣٦].

لكن المهم أن شهادة المؤرخ اليهودى "يورى ميلشتاين" عضو أكاديمية نيويورك للعلوم فى حواره مع المراسلة أكدت على وقوع تلك الجرائم مع الجنود المصريين بعد أن رفعوا أيديهم طلباً للاستسلام، كما نقلت المراسلة شهادة المؤرخ العسكرى وعضو الكنيست الإسرائيلى "مائير بيل" الذى قال: **"أن موشى ديان الذى كان رئيسا للأركان أثناء حرب ٥٦ كان على بينة من تلك الجرائم وأنه أنب إيتان عليها"**[٣٧].

وفى ذات اليوم وفى حوار لراديو إسرائيل كشف "أربيه يتسحاقى" الباحث بجامعة "بارإيلان" أنه أثناء عمله فى إدارة التوثيق بجيش الدفاع الإسرائيلى، اكتشف أن وحدة استطلاع تدعى "شاكيد" وكان يقودها الجنرال "بنيامين بن إليعازر" قتلت المئات من الأسرى المصريين الذين ألقوا اسلحتهم، وهاموا فى الصحراء خلال حرب ١٩٦٧ وقال "يتسحاقى": أنه بنفسه بعد انتهاء حرب ١٩٦٧ قام بدراسة حول تلك الوحدة، ووجد أن عدداً كبيراً من الضباط الذين تولى أعلى المناصب السياسية فى إسرائيل حالياً شاركوا فيها،

وانتهت الدراسة بتوثيق سبع حوادث متفرقة بشهود ووثائق، كان ضحيتها ١٠٠٠ جندى مصرى أسير قتلوا مخالفة لكل الأعراف والمواثيق الدولية[٣٨]، وأنه قدم هذه الدراسة فى حينها إلى رئيس الأركان فى هذا الوقت، الذى تواطأ مع كبار قادة الجيش لإلقاء الدراسة إلى سلة المهملات، وذكر الباحث بالنص: "**إن كل كبار قادة الجيش بمن فيهم موشى ديان (وزير الدفاع فى ذلك الوقت) كانوا يعرفون ما يجرى وأن أحدا منهم لم يكلف خاطره أن يدين هذه الأعمال**"[٣٩].

وفى اليوم التالى ١٧ أغسطس ١٩٩٥خرجت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بتقرير للصحفى "جابى برون" كان عنوانه "**الأسرى المصريون أمروا بحفر قبورهم قبل أن يدفنهم فيها الجيش الإسرائيلى**"[٤٠]، وفى التقرير كتب الصحفى شهادته عما رآه بعينه كجندى احتياط شارك فى حرب ٦٧، فقال بالحرف "فى ثالث أيام الحرب رأيت ١٥٠ من أسرى الحرب المصريين يعدمون بعد محاكمة صورية؛ التفسير الذى قاله لنا كبار الجنرالات العسكريين، إن الذين تم قتلهم هم من الفدائيين الفلسطينيين الفارين من قطاع غزة وسلموا أنفسهم إلينا على أنهم جنود مصريون ليفلتوا من القتل، لقد شهدت إعدامهم فى منطقة "عين رأسى" فى الثامنة من صباح ٨ يونيو فى محيط مطار العريش، وداخل مقر قيادة الجنرال "إسرائيل طال" الذى كنت أخدم تحت إمرته، وداخل المقر أيضاً كان يوجد مئات من الأسرى المصريين محتجزين، وكان بوسعنا الفرجة عليهم وهم جالسون على الأرض وأيديهم وراء أعناقهم وأمامهم جنديان إسرائيليان يقتادون أى جندى يتم اختياره، وبعد محادثة قصيرة خافتة يتم اقتياد المصرى إلى وراء المبنى بمائة متر ليحفر لنفسه حفرة فى ١٥ دقيقة ويعدم بعدها بدفعة من طلقات رصاص البندقية من طراز عوزى ليدفن فيها، كنت وزملائى نراقب كل شئ فى صمت إلى أن صدرت أوامر العقيد "إيشيل" قائد

كتيبة الاتصالات بأن ننتهى من الفرجة، وننصرف لشئوننا، وعندما ظهر له أننا نتثاقل في تنفيذ أوامره سحب مسدسه وصوبه علينا وهددنا به أن لم نطع الأوامر، وبحلول الظهيرة جاءنا ضابط مخابرات يروى لنا حكاية الفدائيين المتورطين فى قتل اليهود، وفى صبيحة اليوم التالى كانت هناك أخبار فى مقر القيادة بشأن قتل المئات من الجنود المصريين فى مناطق أخرى من العريش عن طريق إذابتهم فى ماء النار"[41].

ويشير كتاب "كتلة الأسرار" الذى ألفه الصحفى الأمريكى "جيمس بامفورد" فى ٢٠٠١ إلى أن إغراق الإسرائيليين لسفينة المخابرات الأمريكية (ليبرتى) يوم ٨ يونيو ١٩٦٧، وقتل ٣٤ جندى أمريكي وأصابة ١٧١ كانوا على متنها فى مساء ذلك اليوم، إنما جاء للتغطية على قتل ٤٠٠ أسير مصرى فى العريش، وحرمان وكالة الأمن القومى الأمريكية من حصيلة ما توافر لطاقم سفينة التجسس من براهين وأدلة توثق هذه المجزرة التى طالت عدداً كبيراً أيضاً من المدنيين المصريين[42]، والأخطر من هذا أن المؤلف قال بالنص "**أن إدارة الرئيس "جونسون" فى البيت الأبيض والكونجرس الأمريكى كانت على يقين من المجزرة، وقامت بالتعمية على الموضوع**". وسوف نتناول ذلك الكتاب بعد ذلك [43].

وفى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥ خرجت مجلة التايم الأمريكية بتقرير كتبته "ليزا برابان" من القدس عنوانه (اعترافات جندى) قالت فيه: أن "ميشيل زوجار" عضو الكنيست السابق وأحد المقاتلين الإسرائيليين فى حرب ٦٧ أعترف بأنه شاهد بعينه اثنين من الطهاة الإسرائيليين يقتلون ثلاثة من الأسرى المصريين بسكاكين المطبخ فى وضح النهار وأن أعمال ذبح الأسرى، كانت تتم فى كل الحروب التى خاضتها إسرائيل، وأن هذه الأعمال تحظى بقدر كبير من التغاضى من القادة العسكريين الكبار[44].

"أرييل شارون" كان رئيس الوحدات الخاصة فى حرب ٥٦ وكان من أبرز الوجوه التى عملت مع "موشى ديان" فى حرب ٦٧ علق وقتها على الفضيحة لمراسلة مجلة التايم بقوله: "**إن تأنيب الذات على مثل هذه الجرائم هو انتحار قومى، ومن العسير على الذين يجلسون اليوم على مقاعد وثيرة ينعمون بالهواء المكيف أن يتفهموا الظروف فى الميدان خلال حرب صعبة**"(٤٥).

وفى عدد ٢ أكتوبر ٢٠٠٥ خرجت مجلة التايم بتقرير كتبه "فريدريك بينتون" من واشنطن وأسهمت فيه من القاهرة "أمانى رضوان" ومن القدس "أريك سيلفر" كان عنوانه (فتح الجراح الغائرة). جاء فيه "**إن الأحداث التى تلت اكتشاف المصريين لمقبرتين جماعيتين فى العريش للأسرى المصريين الأسبوع الماضى، وضعت اعترافات العسكريين الإسرائيليين المتقاعدين بقتل الأسرى المصريين وغيرهم من المدنيين المصريين غير المسلحين خلال حربى ٥٦، ٦٧ فى سياق يتجاوز الاعتراف بالذنب وعرضت السلام المصرى الإسرائيلى إلى الخطر**"(٤٦).

وكشف د. "إسرائيل شاحاك" من جامعة "بن جوريون" النقاب عن إن آلاف الجنود المصريين الذين وجدوا أنفسهم خلف خطوط القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧ تقدموا بكل حسن نية إلى الجنود الإسرائيليين متوقعين أن يعاملوا كأسرى، وأشاروا لهم إلى الطريق المؤدية إلى قناة السويس أو مدينة العريش سعياً فى الحصول على شربة ماء أو كسرة خبز، لكن الجنود الإسرائيليين تركوهم نهباً للحر والعطش والجوع أو إبادتهم ودهسهم تحت جنازير الدبابات، بالإضافة إلى أن القادة الإسرائيليين كانوا يستقلون طائرات الهليكوبتر لاصطياد الجنود المصريين في الصحراء وهم بدون سلاح أو مؤن(٤٧).

كتاب "كتلة الأسرار" وثيقة مهمة لملاحقة الجناة

مؤلف الكتاب "جيمس بامفورد" واحد من أهم خبراء الأمن القومى ومؤلفاته من العلامات المهمة فى التأريخ لأنشطة الاستخبارات الأمريكية، وهو من الكتّاب المشهود لهم بالدقة والأمانة فى الطرح، وتظهر مقالاته على نحو دائم فى صحف كبرى فى مقدمتها "نيويورك تايمز"، وربما يكون توقيت ظهور الكتاب فى صيف عام ٢٠٠١ ثم حوادث نوفمبر من العام نفسه من الأسباب التى حولت الأنظار عن أحد الكتب الجادة الموثقة عن سر خطير لم ينل حظاً في الإعلام العربى والأمريكى إلا قليلاً.

كتاب "كتلة الأسرار" الذى عرضته عدة صحف عربية، وظهرت ترجمات كاملة له، يشير بالدليل القاطع إلى أن هناك عملية تغطية واسعة النطاق على جريمتين، الأولى قتل الجنود المصريين، والثانية قصف البارجة "ليبرتى" الأمريكية التى كانت موجودة على بعد ٢٠ كليومتراً من ميناء العريش فى الثامن من يونيو عام ١٩٦٧[٤٨].

تمكن "بامفورد" من الوصول إلى معلومات ووثائق بالغة الأهمية من وكالة الأمن القومى NSA، يقال أن الكثير منها ربما مازال فى طى الكتمان حتى اليوم عن طبيعة عمل الوكالة التى توصف بأنها مستودع الأسرار، وأهمية الكتاب هي أنه يعري جوانب خفية عن إدارة عمليات من وراء الستار وبعيداً تماماً عما يقال للرأى العام الأمريكى، وكانت الوكالة تستخدم الطرق التقليدية فى جمع المعلومات مثل طائرات التجسس والجواسيس وسفن التجسس[٤٩]، وفى الحديث عن العلاقة بين قضية مذبحة الأسرى المصريين على يد القوات الإسرائيلية فى العريش واستهداف السفينة الأمريكية "ليبرتى" فى ٨ يونيو ١٩٦٧، يؤكد "بامفورد" أن السبب الحقيقى لإقدام إسرائيل على مهاجمة البارجة التى كانت ترفع العلم الأمريكى وتعمل تحت قيادة أمريكية

وعلى متنها أكثر من ١٨٠ ضابط وجندي أمريكي؛ هو التقاط "ليبرتى" تسجيلات صوتية واضحة عن قيام القوات الإسرائيلية بارتكاب عملية إبادة جماعية بحق جنود مصريين سلموا أنفسم، وتخلوا عن أسلحتهم بعد أن داهمتهم القوات المعتدية فى معارك سيناء[٥٠].

وذكر بامفورد إن إسرائيل راقبت السفينة الأمريكية لساعات قبل أن تنقض النيران الإسرائيلية عليها وتقتل ٣٤ أمريكياً، وتصيب العشرات وتغرق جميع قوارب النجاة، وفى الوقت الذى أقرت فيه إسرائيل فيما بعد بالخطأ الكبير، فإن الولايات المتحدة تراجعت عن التحقيق الرسمى فى الأمر[٥١].

ويبنى "بامفورد" قضيته على أساس أن الإسرائيليين كانوا على دراية تامة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية، والهجوم كان الهدف منه طمس الأدلة التى جمعتها السفينة عن الفظائع والمذابح التى ارتكبتها القوات الإسرائيلية على أرض سيناء على بعد ٢٠ كليومتراً من السفينة وتحديداً فى مدينة العريش، حيث كان الجيش الإسرائيلى يقوم بتصفية المئات من الجنود والمدنيين المصريين المقيدين والعزل، ويقول المؤلف إن "البنتاجون" فرض حظراً كاملاً على تسريب معلومات حول غرق السفينة "ليبرتى" وهدد أياً من طاقم السفينة الأحياء بالعقاب، ويشير إلى أن الرئيس "جونسون" أعرب عن عدم أكتراثه بغرق السفينة لدرجة أنه **"لم يكترث بغرق السفينة من عدمه حيث لم يكن لديه نية لإحراج حلفائه"**[٥٢].

قدم المؤلف شهادات حية للناجين من الكارثة تؤكد أن إسرائيل هاجمت ليبرتى عن عمد، وأن الحادث لم يقع بطريق الخطأ.

وننقل عن مجلة "المشاهد السياسى" ما نشرته فى عام ٢٠٠١ بخصوص السفينة ليبرتى، وحقيقة مذابح العريش التى أكدها الفيلم الوثائقى للتليفزيون الإسرائيلى.

"خفف الكوماندر "وليام ماكجوناكل" سرعة البارجة البحرية "ليبرتى" قبل دخولها إلى قناة السويس فى أواخر شهر مايو ١٩٦٧ فى خضم أجواء إعلامية تتحدث عن إمكانية نشوب حرب فى الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، خصوصاً مصر بقيادة الرئيس "جمال عبد الناصر"، وكانت مصر قد طردت قوات السلام التابعة للأمم المتحدة من أراضيها وحشدت إسرائيل دباباتها على الحدود المصرية الإسرائيلية فى صحراء سيناء فيما أعلنت مصر التعبئة العامة، وأغلق الرئيس عبد الناصر مضايق تيران، وبالتالى خليج العقبة مانعاً عبور السفن. ورغبت وكالة الأمن القومى الأمريكية بجمع المعلومات عن الموضوع عبر أجهزتها التكنولوجية المتطورة؛ ولعل هذا السبب دفعها إلى إرسال السفينة ليبرتى إلى قناة السويس مع العلم أن إسرائيل كانت تدعى أن مصر ستشن هجوما عليها"[٥٣].!!

وأشار إلى أن الولايات المتحدة كانت سترتكب خطًا كبيراً لو مارست عملاً عسكرياً ضد مصر أو أي دولة عربية؛ ظناً منها أن النار قد أطلقت على السفينة "ليبرتى" من الأطراف العربية وغير العربية (الاتحاد السوفيتى)، وكان الاتحاد السوفيتى سيضطر إلى الرد على هذه النيران؛ مما كان سيؤدى إلى اشتباك عالمى أمريكى سوفيتى[٥٤].

ورغب الأمريكيون فى معرفة عدد أفراد القوات المصرية ونوعية الأسلحة التى كانت بحوزتهم، واعتبرت المراقبة عبر السفينة ليبرتى الوسيلة الأفضل لجمع مثل هذه المعلومات، وفى ٥ يونيو ٦٧ فى الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً شنت إسرائيل هجومها الجوى على المطارات المصرية، ودمرت خلال ٨٠ دقيقة الجزء الأكبر من سلاح الجوى المصرى، وتحركت أيضاً ميدانياً بحيث حركت دباباتها من صحراء سيناء باتجاه قناة السويس، وشوشت الحقيقة إعلامياً بقولها أن مصر هى التى شنت الهجوم على

إسرائيل، وأن الأخيرة كانت تدافع عن نفسها، وأبلغ "والت روستو" مستشار الأمن القومى الأمريكى النبأ مشوشاً على غير حقيقته، وطبعاً أبلغه الرئيس "ليندون جونسون" كما سمعه، وتلقى "جونسون" رسالة من رئيس الوزراء السوفيتى "اليكسي كوسيجين" يشير فيها إلى أن واجب كل الدول العظمى وقف الحرب، وطالبه بممارسة ضغط على إسرائيل لوقف هجومها، واتصل "كوسيجين" هاتفياً بالرئيس "جونسون" بشأن الموضوع نفسه، وقال الأخير أن الولايات المتحدة لا ترغب فى التدخل فى الأزمة(٥٥).

وكانت طائرة تجسس أمريكية من نوع (سى ١٣٠) تحلق عالياً فى أجواء شرق البحر المتوسط، وتحاول جمع المعلومات عن الوضع الميدانى لوكالة الأمن القومى، وانطلقت من مطار أثينا حاملة تفاصيل الساعات الأولى للحرب، وصورت الطائرة ما حدث على شاطىء البحر المتوسط لمنطقة الشرق الاوسط ثم نقلت الأشرطة المصورة من الطائرة إلى مكان تظهير الأفلام التابع لوكالة الأمن القومى المسمى (يو أس أيه ١٣٠ جى)، ودعى اختصاصيون فى الترجمة من العبرية لإعطاء صورة كاملة عن فحوى الأشرطة الكلامى، خصوصاً أن معظمه كان بالعبرية(٥٦).

وانطلقت فيما بعد طائرة تجسس أخرى من نوع (أيه سى ١٢١) غطت عمليات المراقبة فيها شواطئ قناة السويس المحاذية لمناطق العمليات، وكانت تحلق على ارتفاع ١٢ الف إلى ١٨ ألف قدم، وضم طاقم الملاحين "مارفن نويكى" الذى كان ضليعاً فى اللغتين العبرية والروسية بالإضافة إلى لغته الإنجليزية(٥٧).

وقد تحدث هذا الضابط إلى مؤلف الكتاب "بامفورد" وأكد له خطورة المهمة فى تلك الليلة إذ كان يمكن لأى من الجانبين المصرى والإسرائيلى إسقاط الطائرة، ومن وقت لآخر كانت طائرة الـ (أيه سى ١٢١) تأتى لتدعم

طائرة الـــ (سى ١٣٠) وتخفف الضغط عنها، وفى المياه كانت السفينة "ليبرتى" تكمل جولتها البحرية باتجاه المناطق الساخنة وبما أنها كانت تقوم بمهمة تجسسية فقد سمحت لها قيادتها الأمريكية بالاقتراب من الشواطئ خلافًا لكل السفن الأمريكية الأخرى التى كانت تجول فى المنطقة (لبنان – سوريا – إسرائيل– مصر) كما توجهت ٢٠ سفينة حربية سوفيتية، ونحو تسع غواصات إلى المنطقة، وعندما اقتربت ليبرتى لتصبح على بعد ١٢ ميلا فقط من صحراء سيناء قلق بعض المسئولين فى وكالة الأمن القومى، وطالبوا بانسحابها، وكان الخطر عليها أتياً من الجهتين المصرية والإسرائيلية، إذ أن المصريين اعتقدوا أنها تساعد الإسرائيليين بينما أدرك الإسرائيليون مهمتها التجسسية وتأثيرها السلبى على خططهم، وابتعدت ليبرتى لتصبح على بعد ٢٠ ميلاً من الشاطئ فى صباح ٨ يونيو ١٩٦٧، وبعد أن فشلت قيادة الأمن القومى الأمريكى فى إيصال إنذاراتها إلى "ليبرتى" مرت السفينة على مقربة من مدينة العريش الصحراوية المصرية فى ظل مراقبة الطائرات الحربية الإسرائيلية لها(٥٨).

وقال مراقب إسرائيلى فى إحدى هذه الطائرات أن باستطاعتنا قراءة الحروف المكتوبة على السفينة، وهى "جى تى ار ٥" وهو غطاء يستعمل لسفن التجسس التابعة لوكالة الأمن القومى الأمريكي، وبعد تجاوزها مدينة العريش توجهت" ليبرتى" نحو قطاع غزة، وفى الثامنة والنصف صباحا أرتدت فجاة إلى الوراء بعد انعطافها لـــ ١٨٠ درجة، وبعدها تأكدت من بلوغها هدفها واتصل الكوماندر "ماكجوناكل" بمسئول وكالة الأمن القومى سائلاً عن إمكان المكوث بعيداً عن الشاطئ فقال له الأخير: إن ذلك يؤثر سلباً على التقاط المعلومات، وفى ذلك الحين كانت الطائرات الحربية الإسرائيلية

تحوم حول السفينة، وكانت الطائرات الأمريكية التجسسية تراقبها من أعلى، وفجأة دخلت "ليبرتى" إلى منطقة قريبة من منارة العريش؛ حيث كانت ترتكب فيها القوات الإسرائيلية مذبحة إبادة جماعية فى قتل الأسرى المصريين العزل[٥٩]، كما كانت دباباتها تمعن فى قتل المشاة المصريين المستسلمين، كما ذبحت القوات الإسرائيلية عسكريين هنديين (اثنين) تابعين لقوات الأمم المتحدة، وقتلت عسكريين هنودا آخرين أتوا لنجدتهم ثم حطمت الشاحنة التى كانت تقلهم وقتلت معظم ركابها [٦٠].

ولدى مرور "ليبترتى" فى منطقة العريش كان الإسرائيليون يرتكبون هذه المجازر ضد المعتقلين العسكريين المصريين، فقد وجدوا صعوبة فى احتجازهم فى سجون فاختاروا الطريقة السهلة وقتلوهم كمجموعات بعد جمعهم حول مسجد العريش، وأرغموا رفاقهم على دفنهم، وقد أبلغ "برون" فى ٨ يونيو ١٩٦٧ أنه رأى ١٥٠ اسيراً مصرياً يقتلون وهم يضعون أيديهم خلف رؤوسهم فى منطقة العريش، كما أشار المؤرخ الإسرائيلى "أربيه بتزحاكى" إلى أن عدداً من الجنود الإسرائيليين أبلغوه بأنهم ارتكبوا مثل هذه الجرائم فى صحراء سيناء ومنطقة العريش[٦١].

وكان "أرييل شارون" موجوداً فى جنوب منطقة العريش لدى حدوث هذه المجازر، بل أنه كان المسئول هو الآخر عن بعض المجازر[٦٢].

ويؤكد "يتزحاكى" أن قيادة الجيش الإسرائيلى برمتها علمت بالمجازر التى ارتكبت فى العريش وسيناء فى يونيو ٦٧ وبينهم "موشية دايان" و"اسحق رابين" ولم يتخذ أحدهم أى عقوبات بحق المذنبين بل على العكس حاولوا التستر على الأمر ومنعوا صدور تقرير فى عام ١٩٦٨ حول هذا الموضوع[٦٣].

ويقول المؤلف دخلت سفينة "يو إس إس ليبرتى" المزودة بأجهزة تجسس وتنصت تبلغ قيمتها ١٠,٢ مليون دولار إلى البحر الأبيض المتوسط، وفى الحادية عشرة صباحا أدرك المسؤلون الإسرائيليون وجود ماكينة تجسس ضخمة تراقب تجاوزاتهم ومذابحهم، وأدركوا ذلك جواً وبحراً وبراً، وكانوا واعين تماماً بأنها سفينة أمريكية لأن الحروف السابق الإشارة إليها واسم السفينة عليها كان ظاهراً، بالإضافة إلى العلم الأمريكى الذى يرفرف على متنها، ومع ذلك قصفوها وأغرقوها[٦٣].

ويروى الكتاب بالتفصيل عملية القصف الإسرائيلى المتعمد، ويؤكد أكثر من مرة أن "ليبرتى" كانت على مقربة من المنطقة التى ارتكب فيها الجيش الإسرائيلى مجزرة بحق الجنود المصريين المستسلمين وجنود الأمم المتحدة الهنود، كما يؤكد أن المراقبة الإسرائيلية استمرت ساعات طويلة، ولابد أن تكون قد تأكدت أن السفينة أمريكية حتى أنها التقطت صوراً واضحة لها، ومع ذلك اتخذ القرارالإسرائيلى بضربها، وفى الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق أنطلقت ثلاثة قوارب حربية إسرائيلية من ميناء أشدود باتجاه "ليبرتى" ورافقتها طائرات حربية إسرائيلية مجهزة بالقنابل والصواريخ[٦٤].

وفى الساعة الواحدة وأحدى وأربعين دقيقة بدأت النيران الإسرائيلية تقصف "ليبرتى" وفجأة شعر الكوماندر "ماكجوناكل" بأن السفينة ستقصف، وصرح لمساعده باينتر **"أعتقد أنهم سيهاجمون"**، وبعد ذلك بدأت رشقات الرصاص والقذائف تتوالى من البحر ويرافقها القصف منّ الجو، وعلت صرخات الاستغاثة وطلب النجدة من السفينة والتقطت طائرات التجسس الأمريكية تسجيلات مفادها أن السفينة تواجه هجوماً من طائرات حربية وتطلب المساعدة، وسمّع فى الوقت ذاته طيار إسرائيلي يقول لرفيقه **"هائل - هائل السفينة تحترق"**، وكان البحارة فى وضع ضياع كامل إذا لم يدركوا من كان يهاجمهم السوفيت- العرب أم من؟ ووجهت الطائرات الإسرائيلية

ضرباتها إلى آليات الاستنجاد، وعلى الرغم من ذلك فقد سمعت السفينة الأمريكية "ساراتوجا" التى كانت تسير فى عرض البحر المتوسط نداء استغاثة، وبعد ذلك قطعت الاتصالات كلياً عن "ليبرتى"(٦٥).

ويؤكد الكاتب أنه أثناء وقوع قصف "ليبرتى" لم يدرك الإسرائيليون وجود طائرات أمريكية تراقبهم من فوق، وأن البحارة فى السفينة نفسها لم يعرفوا أيضاً حقيقة هذا الأمر.

وفى الساعة الثانية وسبع وعشرين دقيقة بدأ هجوم إسرائيلي آخر على "ليبرتى" للإجهاز عليها بواسطة الطوربيد من الزوارق الإسرائيلية، وتزايد عدد القتلى والجرحى من طاقم السفينة، وعلت نداءات النجدة ويقول الكاتب: إن الإسرائيليين بعدما أجهزوا على المدنيين والأسرى وموظفى الأمم المتحدة في صحراء العريش قرروا ألا يتركو أى أمريكى حياً ليشهد على ما رأه وذلك عبر إغراق السفينة ليبرتى وبحارتها، وقد تحدث بعض الناجين من العملية وبينهم "فيليب تورنى" للمؤلف مؤكداً أن إطارات النجاة المطاطية التى كانت ترمى من السفينة إلى المياه أطلق الإسرائيليون الرصاص عليها لتعطيلها ومنع الناجين من البحارة الأمريكيين من استعمالها، وأضاف أنهم "كانوا يرغبون بقتل أكبر عدد ممكن منا"(٦٦).

وقد شاهد الكوماندر "ماكجوناكل" العلم الإسرائيلى على أحد الزوارق، وتأكد من حقيقة الأمر، وحاول السير بالسفينة إلى مكان يستطيع فيه إنقاذ العدد الأكبر من البحارة.

وأخيراً وصلت رسالة الاستغاثة من "ليبرتى" إلى الأسطول السادس الموجود جنوب "جزيرة كريت" وتوجهت أربع طائرات من نوع "إيه ١" باتجاه ليبرتى، كما فعلت الأمر نفسه أربع طائرات أخرى من نوع "سكاى

هوك أيه ٤" من السفينة "سارتوجا"، وأبلغت "ليبرتى" فى الساعة الثالثة وخمس دقائق أن نجدة من الأسطول السادس آتية باتجاهها(٦٧).

وأبلغ "والت روستو" الرئيس "ليندون جونسون" بأن "ليبرتى" هوجمت من دون أن يعلمه الأخير بهوية الذين شنوا الهجوم، وقيل لنائب مدير وكالة الأمن القومى "تورديلا" أن بعض كبار القادة السياسيين فى واشنطن لم يرغبوا فى كشف هوية المهاجمين ليتجنبوا إحراج إسرائيل حتى إن بعضهم تمنى إغراق السفينة كى لا تتمكن الصحافة الأمريكية من تصويرها، وإثارة الرأى العام ضد الإسرائيليين(٦٨).

ومن هنا تحولت الرواية الرسمية إلى أن "ليبرتى" قصفت خطأ من جانب القوات الإسرائيلية، وبعد ساعات على حدوث الهجوم طلبت إسرائيل رسمياً من الرئيس "جونسون" طمس الموضوع، وأصدر "البنتاجون" أمراً بالتعتيم الكامل على الأمر، ولم يسمح لأى من كان بالإدلاء بأى معلومات عن الحادث بإستثناء مجموعة قليلة من السياسيين فى واشنطن.

واستدعى "جونسون" بعض كبار قادة البحرية والقوات المسلحة لديه فى وقت كانت عمليات الإنقاذ مازالت جارية، وقال: **"إنه يهمه ألا يغضب حلفاءه ولا يكترث لمصير السفينة"**(٦٩). وجرف ما تبقى من السفينة إلى الشاطئ وعلى متنها الضحايا الـــ ٣٤، ونقلت الأشرطة السرية من طائرات التجسس الأمريكية إلى وكالة الأمن القومى، وجرت محاولات لإعادة ترميم السفينة ولكنها فشلت، وفى ٢٨ يونيو ١٩٦٨ أخرجت من الأسطول الحربى، وفى ٢٨ أبريل ١٩٦٩ دفعت إسرائيل تعويضاً قدرة ٢٠ ألف دولار أمريكى لكل من الجرحى الأمريكيين الذين أصيبوا على ليبرتى، وقد دفعت ١٠٠ ألف دولار إلى كل عائلة من عائلات الضحايا، ونالت البحرية الأمريكية ٧ ملايين دولار من إسرائيل ثمناً لتحطيم السفينة، وعلى الرغم من هذه المبالغ الزهيدة،

فقد اعترضت إسرائيل عليها وخفضتها إلى ٦ ملايين دولار، ولم يحاكم أحد لا على مجازر العريش ولا على مجزرة "ليبرتى"، وفيما بعد اختلقت الحكومة الإسرائيلية شتى الأعذار للحادث، ولكن الأدلة موجودة بحوزة وكالة الأمن القومى، وقد أخفت بذلك إدارة الرئيس "ليندون جونسون" جريمة إسرائيلية ذهب ضحيتها ٣٤ بحاراً أمريكيا وجرح على أثرها ١٧١ جنديًا أثناء قيامهم بخدمة بلدهم(٧٠).

وقال الجنرال "جون مويسون" الذى كان قائداً لعمليات وكالة الأمن القومى لمؤلف الكتاب **"لا أحد يصدق التفسيرات الإسرائيلية بأن الأمر كان خطأ"**.

وقال "فيليب تورنى": رئيس جمعية بحارة ليبرتى للمؤلف **"إن قادتنا يخشون مواجهة اللوبى الإسرائيلى القوى، ويجب إجراء تحقيق شامل فى هذا الموضوع"(٧١)**.

وقبل وفاة الكوماندر "ماكجوناكل" بالسرطان فى عام ١٩٩٨ قال: **"الآن استطيع القول إن الهجوم كان متعمداً وأن التحقيق لم يكن كافياً، وأن العلم الأمريكى كان يرفرف على السفينة"** ومات بعد ذلك بأربعة اشهر(٧٢)، وحتى بعض القادة السياسيين الأمريكيين يؤكدون الآن أنهم صمتوا لأن الأوامر صدرت إليهم بالصمت، ولم يكترث الكونجرس الأمريكى حتى لبحث الموضوع، على الرغم من مطالبة الأدميرال "توماس مورو" (رئيس القوات المسلحة الأمريكية المشتركة) بذلك، ولابد من توفير كل الأشرطة التى سجلتها طائرة (إية سى ١٢١)، وقد مر أكثر من أربعة عقود من الزمن على تلك الجريمة، وأنه حان وقت الإفراج على هذه الأشرطة وخروجها من أدراج وكالة الأمن القومى؛ لأنها تجاوزت مرحلة السرية بشأن "ليبرتى" وقتل الأسرى المصريين فى العريش(٧٣).

وقد صدر كتاب فى ١٩٩٤ بعنوان "شكيد" للمؤرخ "أورى ميليشتاين" جمع فيه كل الشهادات التى تشير إلى تورط الوحدة المذكورة فى تصفية المئات من المصريين والفلسطينيين بعد إنتهاء الحرب وبعد استسلامهم فى كثبان الصحراء بالقرب من العريش[٧٤].

كما قام الباحث التاريخى "لموطى جولانى" من قسم التاريخ فى جيش الدفاع الإسرائيلى بإعداد بحث عن قتل الأسرى المصريين بعنوان "**حرب سيناء ٥٦ جوانب سياسية وعسكرية**" ولقد سبقه تقرير من قوات الطوارئ الدولية فى عام ٥٦ مشيراً إلى المذبحة التى قام بها الجنود الإسرائيليون فى داس، وطلبت من إسرائيل تفسيرا لوجود العديد من حالات قتل الأسرى المصريين المقيدين فى قلب سيناء[٧٥]، كما قام الصحفى "مائير أرون" فى جريدة "دافار" بنشر الموضوع وإجراء لقاءات مع العسكريين الذين شاركوا فى المذبحة والبحث عن أفراد الكتيبة التى تولت قتل الأسرى المصريين وعمال التراحيل المصريين فى ممر متلا، وكان العقيد احتياط "دان وولف" والحائز على نوط شرف أول من أدلى بشهادته للصحفى، حيث أخبره أن المسئول عن إصدار أوامر القتل هو قائد الكتيبة "رافئيل ايتان" الذى أصبح قائد الأركان وعضو كنيست ورئيساً لحزب يمينى وتقلد منصب وزير الزراعة فى حكومة "شامير"، وكان مرشحاً لرئاسة الوزارة فى عام ١٩٩٦، والذى نفذ عمليات الإعدام قائد السرية "إريبه بيرو" ووصف "وولف" قتلهم لعمال التراحيل المصريين فى اليوم الثانى من المعركة[٧٦].

ويقول "وولف" فى شهادته "كان عدد عمال التراحيل ٢٠ أو ٢٥ شخصاً، وكانوا جميعاً يرتدون الجلابيب البيضاء، ويعملون فى تمهيد الطرق، وكانوا بؤساء لأنهم يؤدون العمل الصعب، وعندما رأونا تجمد بعضهم فى مكانه، وبعضهم سقط على الأرض والآخر هرب، ولم تكن عملية الإعدام

متخصصة" أما قائد السرية والمنفذ لعمليات الإعدام حسب أقواله التى ذكرها لصحفى "يديعوت أحرونوت" فقد أكد أنه "**بعد عشرين عاماً سنحت لى فرصة بأن أزوْر شرم الشيخ بعد أن أصبحت منتجعاً مصرياً وعادت لأصحابها، وكنت فى كل مرة أسير أنظر إلى الطريق لأرى بين الصخور الهياكل العظمية للمصريين الذين قتلتهم فى قادش"، لقد كنت شخصاً خيراً، لأنى أعطيت فرصة للذين قتلتهم كى يروا السلاح بقدر الإمكان قبل النيل منهم، وعرفت أنه فى المكان الذى أطلقت عليهم الرصاص فيه لم يستطع أحد أن يدفنهم، وأنهم سيظلون كالستار الأحمر يذّكر المصريين على الدوام بعدم مضايقتنا"**(٧٧).

وسأنقل بعض من قاله الرجل عن المذبحة مع تجنب كثير من القصص البشعة التى ذكرها تفصيلاً للصحف الإسرائيلية، يقول بيرو عن ضحاياه "**كان يوجد جنوب موقعنا محجر وكان عدد العمال ٤٩ رجلاً وليسوا كما قيل ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ كلهم عمال تراحيل بعضهم من البدو وبعضهم من مصر وأصدر "إيتان" قائد الكتيبة أمراً بتقييدهم وقتلهم، وكانوا فى فزع وانهيار تام وتخلصنا من المصريين"، ويضيف "أن أحد الأسرى هرب، وكان مصابا فى صدره وقدمه ولكنه عاد بعد ساعات بسبب العطش الشديد، وهو يسير على أربع بدلاً من أن ينقض على أى رادياتير سيارة ويفرغه فى جوفه أو ينتظر مرور دورية مصرية عاد هذا (الحمار) إلى ليطلب منى ماء أويقتل لكى يلحق بزملائه"**(٧٨).

وفى جريدة "يديعوت أحرونوت" تباهى "أيلون" أمام الصحفى فى حواره معه، وقال له: "**أنا الذى أطلقت النار على الأسرى المصريين فى ممر متلا أنا البطل الرئيسى فى هذا**" فسأله الصحفى هل تشعر بالندم؟ أجاب لا. ثم سأل سؤال آخر: هل تحب أن يطلقوا النار على جنودك؟ فرد: لا أحب أن

يسقط جنودي أسرى. ومن ثم قال له الصحفي: هذه جريمة حرب؟ فكانت أجابته: حسنا فليكن الأمر كذلك [٧٩].

ويقول الكاتب الإسرائيلي "أورى افينيرى": إن ما حدث فى ممر متلا يعتبر شيئًا هيناً بالمقارنة إلى ما حدث بعد ذلك عند شرم الشيخ، حيث قتل هناك مئات من الأسرى المصريين، ويقول بيرو: هذا صحيح لقد قتلنا الكثير، كان عدد القتلى فى ممر متلا أكثر من ٤٠، وكذلك قتلنا عدداً فى "رأس سدر"، وبعد ذلك قمنا بتصفية كتيبة بأكلمها فى "رأس محمد" و"شرم الشيخ"، وأعترف بتركه الأسرى يموتون من العطش، ويقول العقيد "دانى وولف" عما حدث للأسرى المصريين "قام قائد الكتيبة "مرسيل طوبيا" برصهم، وكأنهم فى عرض مسرحى ونزع أسلحتهم ثم أطلق عليهم الرصاص، بعد ذلك نزعوا ساعات اليد والخواتم والدبل وحافظات النقود التى بها عملة مصرية، كان هذا المشهد يتكرر مع كل مجموعة من الجند الأسرى، وفى كل كليو متر نتقدم فيه رأيت بعض الرفاق يجردون المصريين من كل شئ ثم يطلقون النار عليهم"، وأشار إلى مجموعة من الجند السودانيين وقعوا فى الأسر واستسلموا لهم، وكان نائب قائد الكتيبة قد أمره بنقلهم إلى "شرم الشيخ" حيث توجد أقفاص لحبسهم، ولكنه التقى "ببيرو" فى الطريق، وسأله بيرو عن سبب مصاحبته للأسرى فأخبره أنها أوامر رئيسه فقال له: إنه حمار مثلك وأمره بالابتعاد عن الأسرى الذين أدركوا ما سيحدث لهم فالتفوا حوله وتوسلوا إليه، وبدأت دفعات رصاص تنطلق عليهم، ويقول شاهد أخر وهو مقدم احتياط "عاموس نثمان" إنه كان يستبدل خزانات الرشاش مثل المجنون بدون أن يشعر بذلك "لقد طاردت المصريين.. كنا نصطادهم بلا أى قواعد" ويتباهى الرجل بحادثة يعتبرها من ذكرياته، وهي إن سيارة قيادة مصرية توقفت على بعد ٤٠ مترا ونزل منها ضابط مصرى وأخرج مسدسه ورفعت سلاحى، وأصبح المصرى في مرمى التصويب ولكن

بدلاً من أن يصوب المسدس عليّ أطلق الرصاص على رأسه، ولقد أخذت هذا المسدس على سبيل الذكرى[٨٠].

وصرح "شاؤول زائيف" فى يناير ١٩٩٥ بأن "بيرو" ارتكب جريمة إبادة ومعه مجموعته، عندما قاموا بإطلاق النيران على سيارة لوري محملة بعمال مدنيين مصريين، وكان إطلاق النار يتم بشكل عشوائى؛ لدرجة أن ثقوب طلقات الرصاص غطت جانبى السيارة، وعندما توقف إطلاق النار، اقترب "بيرو" من الشاحنة التى كانت مكدسة بالعمال المصريين، وعندما فتح بابها الخلفى تساقطت الجثث فوق بعضها، ويعتقد "زائيف" أن عدد الموجودين فى السيارة كان خمسين فرداً تقريباً، ويقول أن أغلبهم كانوا يرتدون جلابيب بيضاء، وكان هناك عدد من الجرحى على قيد الحياة، وقد قام نائب رئيس السرية وهو من المقربين لـ "بيرو" بالإجهاز على الجرحى بالرصاص إلى أن نفذت الذخيرة منه.

وقد نشرت جريدة معاريف تحقيقاً بتاريخ ٤أغسطس١٩٩٥ حرره "رفائيل فيشر" ذكر فيه أنه من خلال شهود العيان واعترافات من قاموا بتلك الجرائم ثبت أن قوات الإسرائيلية أقدمت على القتل والتمثيل بجثث عمال المحاجر قرب ممر متلا يوم ٨ يونيه عام ١٩٦٧، وأن الكتيبة رقم ٨٩٠ مظلات بقيادة "بيرو" كانت تتنافس فى قتل وتعذيب الأسرى من الجنود والضباط المصريين، وفى إحدى الجرائم قتل ما يزيد على ٣٠٠ عامل مصرى كانوا يعملون فى حقل بترول "أبو رديس"، حيث أجبروهم على الجلوس على الأرض وسكبوا عليهم البنزين وأشعلوا فيهم النار وهم أحياء[٨١].

ونشر الصحفى "جابى بارون" فى جريدة "يديعوت أحرونوت" عن أحد الجنود الذى كان شاهد عيان لما حدث للأسرى المصريين، بالإضافة إلى ما جاء فى كتاب الدكتور "أربيه يتزحاكي" وهو أستاذ محاضر زائر بقسم دراسات

أرض إسرائيل فى جامعة "بار أيلان" الإسرائيلية[٨٢]، الذى كتب عن لقاءات مع ضباط إسرائيليين شاركوا فى الأحداث، فيذكر أحدهم عندما كان ضابط احتياط فى الحرب شاهد هو وزملائه المجندين كيف كان يتم اقتياد الأسرى المصريين فى ثالث أيام الحرب إلى الإعدام، وكانت عمليات الإعدام تتم فى مطار العريش، الذى تمركزت فيه قيادة لواء وحدته العسكرية، وأنه قد سمع فى صباح ذلك اليوم أن مئات من الأسرى المصريين يجرى تجميعهم فى مقر القيادة، ودفعه الفضول للذهاب لمشاهدة هؤلاء الأسرى ليجد حوالى ١٥ منهم تم تكديسهم داخل مخبأ للطائرات، وكان الأسرى جالسون جنباً إلى جنب، وأيديهم مقيدة، ثم يتم بعد ذلك اقتياد الأسرى إلى مكان يبعد حوالى ١٠٠ متر خلف مخبأ الطائرات، ويعطون الأسير جاروفا ثم يطلبون منه أن يحفر الأرض تحت قدميه وبعدها يأمره رجال الشرطة الإسرائيليون بترك الجاروف بعيداً، وعندئذ يتقدم أحد الجنود وهو يحمل مدفعاً رشاشاً ماركة عوزى نحو الأسير الأعزل وهو داخل الحفرة ثم يطلق عليه دفعتين من الرصاص، وكانت كل دفعة تنطلق منها ثلاث أو أربع رصاصات، وكان الأسير يسقط قتيلاً فى الحال، وعلى هذا الحال تكررت العملية مع كل الأسرى المصريين حتى امتلأت الحفرة عن آخرها بجثث القتلى من الأسرى المصريين[٨٣].

وحتى فى حرب ٧٣ كتب الأديب الإسرائيلى "زوهار" الذى كان يقوم بعملية توعية نفسية فى الجيش الإسرائيلى، أنه رأى بعض الجنود اليهود يركلون جثث شهداء مصريين، وسأل عن السبب فقيل له أن الغرض من ركل الجماجم الحصول على الأسنان الذهبية للموتى، ولقد تعرض لهجوم مكثف من الصحافة الإسرئيلية؛ لأنه بما كتبه يعطى المجال للمصريين للمطالبة بتعويضات، ونشرت صحيفة "دى فيلت" الألمانية فى الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٠٧ حواراً مع أحد أفراد جنود الجيش الإسرائيلى المتقاعدين، وقد أجرى المقابلة مراسل الصحيفة فى غزة، واشترط الجندى

مع المراسل عدم نشر اسمه لخطورة المعلومات، والتى قد تؤدى به إلى المحاكمات الدولية، وفيما يلى ننشر شهادة الجندى الإسرائيلي التى تؤكد على قتل الأسرى المصريين[٨٣].

يقول الجندى الإسرائيلي السابق: **"تلقيت أوامر من قيادة سلاح المدرعات الإسرائيلية عقب حرب ٦٧ أن أمر بدبابتى على أجساد المئات من الجنود مقيدى اليدين، وعلمت فيما بعد أنهم أسرى الجيش المصرى ولا استطيع أن حصى عدد هؤلاء الجنود من كثرتهم، لكن ما أستطيع أن أحدده أنى سرت فوق الجنود لمسافة تزيد على ١٥٠ متراً، وكنت أسمع أصواتهم وهم يتألمون ويلفظون أنفاسهم الأخيرة"**[٨٤].

وأضاف الجندى **"كان هناك بعض الضباط يسيرون خلف الدبابة لإطلاق النار على الجنود الذين لم يموتوا تحت جنازير الدبابة، وطلب منا قائد الوحدة وقتها فى سيناء تجهيز مقابر جماعية لدفن الجثث، وكان زملائى الجنود فى الوحدة لا يعبأون بعملية قتل الأسرى، ويقولون إننا فى حرب، وإن لم نقتلهم لقتلونا، وكانوا يفخرون بى وأقاموا لى احتفالا خاصا لأنى فزت ببطولة قتل المصريين"**[٨٥].

وذكر وقتئذ بأنه سمع عن أماكن أخرى فى سيناء تم فيها قتل الجنود المصريين، فقد روى له جندى إسرائيلى بأنه شاهد بعينيه "بنيامين بن اليعازر"، والذى كان يقود فرقة "شاكيد" إبان حرب ٦٧ فى معسكر اعتقال الحسنة فى صحراء سيناء، وهو يطلق النار على جندى وضابط مصريين وأرداهما قتيلين، وأشار له إلى أن "إليعازر" كان يتحدث العربية بلكنة عراقية مع الجنود المصريين.

وفى حرب عام ١٩٥٦ يذكر المؤرخ العسكرى الإسرائيلى "أهارون بروم" أن قائد سلاح المظليين فى الجيش الاسرائيلى فى ذلك الوقت الجنرال "أرييل شارون" أمر بقتل المئات من الجنود المصريين بعد استسلامهم، وقام

التليفزيون الإسرائيلى فى أوائل الثمانينيات بعرض أفلام وثائقية ومقابلات صحفية مع جنرالات وجنود خدموا فى حرب ١٩٥٦، أكدوا فيها أن إعدام أسرى الحرب كان أمراً مألوفا بالنسبة للعسكرية الإسرائيلية، وفى حرب عام ١٩٦٧ لا يحتاج المرء إلى شهادات الإسرائيليين والأفلام الوثائقية التى ينتجونها(٨٦).

وفي عام ١٩٥٦ تم إعدام أسرى أيضاً، حيث يذكر "شارون" نفسه. أنه قام بقتل ٤٩ عاملاً مصرياً في أكتوبر عام ١٩٥٦، وقتل ٥٦ عاملا من عمال البترول واغتال ١٨٦ مدنياً وعسكرياً في نوفمبرعام ١٩٥٦ في شرم الشيخ، من بينهم نزلاء مستشفى شرم الشيخ العسكري(٨٧).

الهوامش

(١) الأهرام (٢٠٠٧/٣/١١) حوار مع السفير "محمد بسيونى" ص٩.

(٢) انظر ملحق رقم (١).

(٣) الأهرام (٢٠٠٧/٣/١١) حوار مع السفير "محمد بسيونى" ص٩.

(٤) نفسه.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) نفسه.

(٨) أسامة الدليل: الأهرام العربى، ٢٠٠٧/٣/١٠ "بن اليعازر أباد الأسرى المصريين".

(٩) نفسه.

(١٠) Cassese (Anton's), International Criminal Law, Oxford University press 2003.p54.

(١١) التليفزيون الإسرائيلى، القناة الأولى، ٢٥ /٢٠٠٧/٢.(مادة إعلامية وثائقية عن وحدة شاكيد).

(١٢) نفسه.

(١٣) نفسه.

(١٤) نفسه.

(١٥) نفسه.

(١٦) نفسه.

(١٧) نفسه.

(١٨) نفسه.

(١٩) أروى ميلشتاين: شكيد، ترجمة حكومة إسرائيل، القدس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص ٢٦-٤٦.

(٢٠) نفسه.

(٢١) نفسه.

(٢٢) نفسه.

(٢٣) التليفزيون الإسرائيلى، القناة الأولى، ٢٥ /٢/٢٠٠٧.(مادة إعلامية وثائقية عن وحدة شاكيد).

(٢٤) نفسه.

(٢٥) نفسه.

(٢٦) نفسه.

(٢٧) نفسه.

(٢٨) أروى ميلشتاين: شكيد، ص١١١.

(٢٩) نفسه، ص١١٤-١١٩.

(٣٠) نفس المصدر السابق والصفحة.

(٣١) نفسه، ص١٣٣-١٥٢.

(٣٢) New York Times " Peruo Statements"18/7/2005

(٣٣) Ibid.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Karin Loop, Associated Press, Israel's Troops Killed Egyptians wars Prisoners,16/8/1995.,p.7.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) يديعوت أحرونوت "أربيه يتسحاقى" الباحث بجامعة "بارإيلان" حوار مع راديو إسرائيل عن الأرشيف الإسرائيلى ١٦ أغسطس ١٩٩٥

(٣٩) المصدر السابق.

(٤٠) يديعوت أحرونوت، **الأسرى المصريون أمروا بحفر قبورهم قبل أن يدفنهم فيها الجيش الإسرائيلى** "جابى برون"، ١٧ أغسطس ١٩٩٥.

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) James Bam ford, Body of Secrets, New York, nd2, 2002 ,p 74.

(٤٣) ,p75. Ibid

(٤٤) Liaza. Barban, New " .Confess of Solider " 28/8/2005 Yor Times

(٤٥) .Ibid

(٤٦) Fredrik, Pontoon; Time "Opening Hurts" 2 Oct 2005

(٤٧) Ibid.

(٤٨) الأهرام، ٢٠٠٧/٣/٧، تقرير(عزت إبراهيم) "كتاب كتلة الأسرار وثيقة مهمة".

(٤٩) New York Times, "Bam ford Secrets" , Aug2001.

(٥٠) James Bam ford, Body of Secrets, New York, nd2, 2002, p82.

(٥١) Ibid.

(٥٢) Ibid..pp,99-103

(٥٣) Ibid.p,105

(٥٤) Ibid.pp,105-113.

(٥٥) Ibid.

(٥٦) Ibid.

(٥٧) pp,116-127..Ibid

(٥٨) Ibid.

(٥٩) Ibid.

(٦٠) Congressional Record of the 108 th Congress, Second Session, October 11.2001 Washington. No, 130-135.

(٦١) Congressional Record of the 108 th Congress, op.cit, .No, 137

(٦٢) .Ibid

(٦٣) Ibid.

(٦٤) Ibid.

(٦٥) , op.cit ,No,131-135. Congressional Record of the 108 th Congress

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Ibid.

(٦٨) James Bam ford, Body of Secrets , New York, nd2 ,2002 ,p 129

(٦٩) Ibid.

(٧٠) Ibid.pp.171-176.

(٧١) Ibid.

(٧٢) Ibid.

(٧٣) New York Times, "Bam ford Secrets" , Aug2001.

(٧٤) الأسبوع، ٢٠٠٧/٣/١٢، زبيدة عصمت "كم يساوى الدم المصرى .

(٧٥) المصدر السابق.

(٧٦) المصدر السابق.

(٧٧) يديعوت أحرونوت: (مقال) الكاتب، مجهول "مصر تثير أزمة سياسية نحو قتل أسرى" ٢٠٠٧/٣/١٤.

(٧٨) المصدر السابق.

(٧٩) المصدر السابق.

(٨٠) المصدر السابق.

(٨١) جريدة معاريف تحقيقاً بتاريخ ٤أغسطس١٩٩٥ حرره "رفائيل فيشر (هل تم قتل الأسرى المصريين؟).

(٨٢) يديعوت أحرونوت: مصر تثير أزمة سياسية نحو قتل أسرى، ٢٠٠٧/٣/١٤.

(٨٣) "Die Welt" "Kriegs gefangene" 6/3/2007 "Hamburg" (أسرى حرب) (Dutch).

(٨٤) Ibid.

(٨٥) Ibid.

(٨٦) Ibid.

(٨٧) www.oppc.pna.net/mag/mag1/p1-13.htm.

الفصل الثانى

شهادات مصرية على قتل الأسرى المصريين

- شهادات المدنيين المصريين على عمليات قتل الأسرى.
- شهود من الجنود الأسرى المصريين.
- دور أهل سيناء فى حماية الجنود المصريين.

لم تكن مذبحتى "بنيامين بن اليعازر" و"أرييل شارون" تجاه أسرى مصرهي الأولى أو الأخيرة، فأرض سيناء شاهدة على مئات المذابح والجرائم الإسرائيلية ضد الجنود المصريين في سيناء.

ومما يلفت الانتباه أن الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية تعترف بذلك فى صفاقة لم يسبق لها مثيل، إن ما يرويه شهود العيان بهذا الخصوص يثير الحزن، ويثبت تقصير الحكومة المصرية في حق هؤلاء الشهداء المصريين. لم يتوان شهداء مصر الأبرار ولم يتردد أي منهم عن دفع حياته ثمناً بسيطاً لكرامة بلاده، لم يتخل أى منهم عن واجبه تجاه وطنه الذي يذوب فيه عشقاً حتى اختلطت دمائهم الطاهرة بتراب ذلك الوطن، بعد أن أعتدت القوات الإسرائيلية على الحدود المصرية واحتلت أرض سيناء، لتستكمل مشروع دولتها الكبرى "من النيل إلى الفرات"، بمعونة الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركتها فى العدوان على مصر؛ وذلك لكسر أنف "عبد الناصر" الذى رفض فى أكثر من موقف الاعتراف بإسرائيل دون حل القضية الفلسطينية.

تلك الذكريات على وقائع مؤلمة ومروعة تعرض خلالها الأسرى المصريون العسكريون والمدنيون لأبشع أنواع القتل والتعذيب وامتهان الكرامة الإنسانية حتى الأطفال والنساء والشيوخ لم يسلموا من ذلك العذاب، وسيدلي هؤلاء بشهادتهم لما حدث فى حقهم من القوات الإسرائيلية من معاملة تتنافى تماماً مع الشرائع السماوية[١].

شهادات المدينيين المصريين على عمليات قتل الأسرى

وأولى هذه الشهادات يرويها الشيخ "إبراهيم عطية" من قبيلة "الحيوان" برأس سدرعن مذبحة أرتكبها الجنود الإسرائيليون ضد الأسرى المصريين في منطقة "صدر حيطان" بجنوب سيناء في ١٩٦٧، حينما دهسوا

الجنود المصريين بالدبابات، ووجدت جثة ضابط مصري عرف من أوراقه أنه كان "عريساً جديداً"، ويضيف أن الإسرائيليين خطفوا اثنين من أبناء قبيلتي "الصوالحة" و"الحيوان" منذ احتلالهم لسيناء، وحتى الآن لا نعرف مصيرهما، هل هم شهداء أم مفقودون[٢].؟

ويقول الشيخ "عيد هاشم مرشد" كبير قضاء جنوب سيناء العرفي، أن هناك مذبحة ارتكبها الإسرائيليون ضد الجنود المصريين في منطقة "عين صدر" بجوار قلعة "صلاح الدين" بجنوب سيناء، حيث قامت المجندات اليهوديات، وهن يضحكن بضرب المصريين وتعذيبهم وإطلاق النار عليهم. بل أن شقيقه كان في معركة الدبابات ولا يعرف مصيره بعد أن خطفه الإسرائيليون[٣].

ويضيف الشيخ أن القوات الإسرائيلية كانت تستغل انسحاب الجيش المصري في ١٩٦٧ وانقطاع المياه عن كثير من وحداته، فكانوا يتركونهم يعانون من العطش لأيام طويلة، وهم يسيرون في الصحراء ثم يصطادونهم في جماعات، وهم فى حالة إعياء شديد ويسخرون منهم ويعذبونهم ثم يتبادلون إطلاق النار وقتل الجنود المصريين.

وقال: **"أن كل مناطق سيناء تشهد على المذابح الإسرائيلية، وإذا ما تم حفر أى مكان فى سيناء فستجد جثثاً لجنود مصريين بعضهم تم دفنهم أحياء"[٤].**

وذكر "سليمان اليمانى" شيخ قبيلة "آل اليمانى" ببئر العبد، أنه فى صباح ٥ يونيه عام ١٩٦٧ ضرب الطيران الإسرائيلى مدرسة "بئر العبد" الإعدادية بالصواريخ والقنابل، وكان ذلك هو اليوم الرابع لامتحان نهاية العام، وأستشهد التلاميذ كلهم فقام الأهالى بجمع أشلائهم لدفنهم إلا أن الطائرات الإسرائيلية أغارت على الأهالى ومنعتهم من دفن فلذات أكبادهم[٥].

ويؤكد الدكتور "كمال غبريال" الذى كان يشغل منصب مدير مستشفى العريش العام فى يونيه ١٩٦٧ أن حالات كثير من الجنود والمدنيين المصريين، وصلت المستشفى بعد أن عذبهم الإسرائيليون وبتروا أعضاءهم، وجاء الحاكم العسكرى الإسرائيلي آنذاك، وطلب منه عدم الاحتفاظ بسجلات للمرضى وعدم حفظ أسماء الضحايا من الجنود المصريين[٦].

كما يذكر "سليمان فرج جابر" ٥٩ عاما من أبناء سيناء، أنه مع وقوع حرب ١٩٦٧ كان مجنداً ضمن الحرس الوطنى بمدينة العريش، ومع ضرب المدينة نزح إلى الصحراء، حيث يقيم أهله وأسرته بقرية الميدان غرب مدينة العريش، وأقام مع أهله فى القرية، وبعد أسبوع من نشوب الحرب توجه إلى طريق العريش – القنطرة، فوجد بجوار الطريق أكثر من ٤٠ شهيداً قتلهم الجيش الإسرائيلى بالرشاشات من إحدى الدبابات المجنزرة وهم عزّل لا يحملون أى سلاح، وكانت الجثث متناثرة فى المكان فقام بدفنها فى نفس المكان، وكانت الطلقات موجهة إليهم من الخلف، والمكان الذى قتلوا فيه الآن يقع تحت الطريق الزوجى الجديد العريش – القنطرة[٧].

أما "سالم حمدان" ٥٦ عاما من نفس القرية فيقول أنه شاهد أكثر من ٢٠ شهيداً بمنطقة "زقبة مشار" – الزقبة هى عبارة عن أرض سهلة وسط جبال من الكثبان تزرع بالنخيل لقربها من المياه الجوفية – ووسط هذا المكان تم قتلهم جميعاً عن طريق طائرة مروحية هبطت أعلى الكثبان الرملية، ونزلت منها فتاة رمتهم بالرصاص رغم توسلهم واستغاثتهم وإعلان استسلامهم، وقد تم قتلهم وهم يقومون بطهى الطعام بعد صلاة الظهر بجوار أحد عيون المياه الجوفية، وقبل تناولهم الطعام قامت المجندة الإسرائيلية بقتلهم جميعاً دون رحمة أو شفقة من الرشاش الذى كانت تحمله، وقد وقعت هذه الجريمة البشعة ثالث أيام الحرب، وقام المواطنون

فيما بعد بدفن الجنود الشهداء فى أماكنهم، وكان هؤلاء الجنود فى طريقهم إلى القنطرة بعد إعلان الانسحاب"[٨].

ويضيف سالم حمدان أنه شاهد أحد الجنود بمنطقة الميدان وقد أصيب بطلق نارى دخل فى ظهره وخرج من بطنه، وقد استشهد بعد أصابته بمسافة ٥٠٠ متر من مكان إطلاق النار عليه.

ويروى الحاج "مسعد حصينى" ٧٦ عاما، كيف تعرض الجنود المصريون ثالث أيام الحرب لإطلاق نار من جانب إحدى الدوريات الإسرائيلية وهم ينسحبون من العريش فى اتجاههم إلى القنطرة سيراً على الأقدام على الطريق الرئيسي العريش – القنطرة، وتم قتل أكثر من ٤٠ أسيراً بجانب الطريق بمنطقة "أبو حصينى" وكان المشهد مرعباً، حيث كان الجنود الشهداء فوق بعضهم، ولعدم خبرتهم فى السير فى الصحراء اضطروا إلى السير على الطريق الأسفلتى، مما جعلهم هدفا سهلاً للطائرات الإسرائيلية"[٩].

فى حين حكى الشيخ "عامر سلامة عامر" ٨١ عاما ما شهده من الأحداث قائلاً أنه أثناء وقوع الحرب كان يعمل بالسكة الحديد بمنطقة "الغريف" غرب مدينة العريش وتبعد ٢٥ كم عن مدينة العريش، وبعد نزوحه ومعه أسرته بعيداً عن الطريق الرئيسى العريش – القنطرة هرباً من الدوريات الإسرائيلية، وبعد ثلاثة أيام من نشوب الحرب، وجد فى منطقة تسمى الغريف ما بين خط السكة الحديد والطريق الأسفلتى حفرة كبيرة فيها أكثر من ٥٠ جثة لشهداء المصريين قتلوا بالرصاص ونزع منهم السلاح، حيث قامت دورية إسرائيلية بقتلهم جميعا، وهم يسيرون على الطريق الرئيسي[١٠].

ويتذكر الشيخ "عامر سلامة" المشهد قائلاً أنه تأثر كثيراً عندما شاهد الجنود المصريين يحتضنون بعضهم البعض، بعد أن ماتوا قتلى بالرصاص بجانب الطريق، فى مشهد حزين لم ير مثله طوال حياته.

أما الحاجة "زايدة إبراهيم سليمان" وتبلغ من العمر ٦٥ عاماً من مواطنى العريش فقد شاهدت الموت بعينها وسقوط الشهداء والمصابين أمام عينيها، وروت ما شاهدته فى جنوب حى المساعيد قائلة أنها بعد نزوحها مع أهالى العريش إلى الصحراء هرباً من الحرب فى أول أيامها إلى منطقة تسمى "زقبة أبو عياد" جنوب حى المساعيد حالياً وقد تجمع بها عدد من الأهالى وأسرهم وعدد كبير من الجنود المصريين المنسحبين من العريش، كانت المنطقة مملؤه بالنساء والأطفال والشيوخ، وفى اليوم الرابع من الحرب وفى الساعة العاشرة والنصف صباحاً هبطت طائرة إسرائيلية مروحية على تلك المنطقة، ونزل منها عدد من الضباط والجنود الإسرائيليين وحاصروا المكان من جهة الغرب والشمال، وقاموا بإطلاق النار العشوائى دون رحمة أو شفقة على الأطفال والنساء والشيوخ، وقد قام الجميع برفع الرايات البيضاء لهم، ولكنهم لم يتوقفوا عن إطلاق النار الذى استمر لمدة ربع ساعة(١١).

وتضيف الحاجة "زايدة" أن الأهالي أصيبوا بالهلع والرعب، وأثناء ذلك وجدت طفلتها الصغيرة ٦ سنوات بجانبها تنزف الدماء فهرعت لها فوجدتها مصابة بطلق نارى فى ظهرها والدم ينزف من جسدها، وأثناء إنشغالها بطفلتها أصيب شقيقها "سليمان" بطلقات نارية فى رجليه ويديه وظل ينزف دماً من الإصابة وعجز عن الحركة، وسالت الدماء فى المنطقة أمام عينيها وبعد نصف ساعة من إطلاق الرصاص، أقلعت الطائرة فشاهدت أكثر من عشرين جندياً مصرياً ممن كانوا معها فى المنطقة قد قتلوا وتشوهت جثثهم، بالإضافة إلى قتل أربعة مواطنين من الأهالى، وقد فقدت ابنتها الصغيرة بعد شهرين من أثر الإصابة، وأصيب شقيقها بعاهة مستديمة إلى أن توفاه الله عام ١٩٩٠.

وتؤكد الحاجة "زايدة إبراهيم" أنها لن تنسى هذا المشهد أبداً، خاصة الجثث الملقاة على الأرض والدماء التى سالت بالمنطقة، أنها مشاهد مرعبة أصابت الأطفال والنساء والشيوخ بالفزع، حيث شاهدوا الموت أمام أعينهم بعد أن ارتوت الأرض بدماء الشهداء، وكذلك بدماء المصابين من المدنيين الذين ظلوا ينزفون ولا يستطيع أحد أن يسعفهم، فمنهم من مات متأثراً بجروحه ومنهم من ظل على قيد الحياة بعد أن تم توفير جمال لحملهم إلى مستشفى العريش بعد الحادث بأربعة أيام. لقد قتل الإسرائيليون المواطنين المدنيين المصريين الأبرياء والجنود الأسرى الذين أعلنوا انسحابهم، ولم يلتفتوا إلى النساء اللاتى رفعن أغطية رءوسهن البيضاء وتسمى (الشاشة) واستمروا فى إطلاق النار على الجميع(١٢).

ويشير "موسى رويشد" الذى فقد عينه وضلوع صدره فى السجون الإسرائيلية بسبب التعذيب البشع، إلى أنه فى منطقة "الخروبة" بمركز "الشيخ زويد"، وكانت هذه المنطقة تضم عدداً من المواقع العسكرية، قامت القوات الإسرائيلية بعد نشوب الحرب بصف الجنود المصريين وسحلهم على الأرض لتمر على أجسادهم الدبابات وهم أحياء. ويروى "موسى الرويشد" الذى اشتهر باسم صائد الألغام قصة قتل ٣ جنود مصريين بمنطقة الوادى الأخضر شرق العريش، فيقول أن ضابطا مصريا وثلاثة من الجنود كانوا يقاومون ببسالة فى موقعهم بدشمة حصينة أعلى الكثبان الرملية لمدة يومين متتالين دون توقف وتمكنوا من قتل العديد من الجنود الإسرائيليين وتدمير دباباتين للعدو إلى أنم نفذت ذخيرتهم فاضطروا إلى الاستسلام ومن شدة غيظ وحقد الصهاينة بسبب شجاعة الجنود المصريين وبسالتهم قاموا بإطلاق النيران عليهم أثناء تسليم أنفسهم إلا أن أحد الجنود نجا من الموت بأعجوبة رغم إصاباته المتعددة بجميع أنحاء جسده.

ويضيف الرويشد "كلما أتذكر هذه المشاهد البشعة ضد الأسرى فى ١٩٦٧ أتذكر هذه النصب التذكارية الإسرائيلية الموجودة على أرض سيناء، التى نصر الحكومة المصرية على إبقائها أمام أعين أهل سيناء".

"غانم حماد حمدان" ٥٦ عاما، من شهود العيان الذين أدلوا بكلمتهم، ويتذكر الرجل ما رآه من قتل الأسرى فى حرب ٦٧ فيقول أنه شاهد مقتل أكثر من ٢٤ شهيداً من الجنود بمنطقة تسمى "زقبة سمعان"، ففى اليوم الثالث من الحرب رأى الجنود المصريين يستظلون فى مزرعة من النخيل على بعد ٥٠٠ متر من الطريق الرئيسى عند الكليو ١٧ غرب العريش، ثم شاهد طائرة إسرائيلية مروحية تمر أعلى المنطقة فى الساعة الثانية عشر ظهراً، ومن ثم أختبأ وسط بعض الأشجار وهبطت الطائرة وسمع صوت إطلاق نار من على بعد مائة متر تقريباً، وبعد حوالى ربع ساعة أقلعت الطائرة، وبعد ذلك بساعة ذهب هو إلى مكان هبوط الطائرة فشاهد ٢٤ جثة تحت النخيل متناثرة من الجنود الأسرى الذين لا يحملون السلاح، وقد قتل الجنود وهم يجهزون الطعام لأنفسهم، حيث كانوا يقومون بالعجن فى الخوزة ليجهزوا لأنفسهم طعاماً يأكلونه[١٣].

أما أكثر المشاهد دموية فكانت بمنطقة وادى العريش فهي التى شاهدها الحاج "حمدان عطية عيد رفاعى" ٧٥ عاماً من سكان حى "أبو صقل" بالعريش، حيث قامت إسرائيل بمنطقة وادى العريش ثانى أيام الحرب، بقتل مئات الجنود والضباط بالدبابات وقتلت الجميع فى هذه المنطقة، حيث إن هذه المنطقة كانت موقعاً للمدفعية المصرية، وقد تناثرت الجثث إلى أشلاء فى كل مكان بجوار وادى العريش، وبعد أسبوعين من قيام الحرب وقتل الأسرى، قامت القوات الإسرائيلية باعتقال الشباب فى المنطقة، وأجبروهم على حمل الجثث التى نهشتها الكلاب ورميها داخل أحد

السراديب القريبة فى مقابر جماعية، وكان عدد من الجثث أشلاء مقطعة وقام الشباب بحملها على أكتافهم، وكانت بعض الجثث ليس لها أى معالم، وبعد أن أنهى الشباب جمع الجثث المتناثرة، قامت قوات الاحتلال باستخدامهم كسخرة فى عمل طرق لسياراتهم فى المنطقة(١٤).

ويشير الحاج "حمدان" إلى أنه بعد أن استخدموهم كسخرة قاموا باعتقالهم لمدة أربعة أيام بمبنى الهلال الأحمر المصرى، واعتدوا عليهم بالضرب دون رحمة بحجة أنهم فدائيون، وقد أصيب هو فى وجهه ورأسه، ومازالت الإصابة ظاهرة حتى الآن.

أما عن الاعتقالات العشوائية، فيرويها الأسير -فى ذلك الوقت- "محمد الليثى خليل" ٥٨ عاماً، فيقول أنه فى مساء ثانى أيام الحرب وبالتحديد يوم الثلاثاء السادس من شهر يونيه بمنطقة "أبو صقل" الملاصقة لشاطئ البحر، خرجت عليهم من البحر قوة من الدبابات والمدرعات التى قامت بمحاصرة المنطقة واعتقال كل من هو فوق ١٨ عاماً، ولم يبق بالمنازل سوى النساء والأطفال والشيوخ فوق الـ٧٠ عاماً، وقامت بترحيلهم بعد صلاة المغرب مشياً على الأقدام فى طابور وأيديهم فوق رؤوسهم إلى منطقة "وادى العريش" ومنها إلى منطقة "الأبطال" المجاورة للجندى المجهول، وتم تجميعهم فى منطقة "الأبطال" وتقييدهم من الخلف وإلقائهم على وجوههم على الأرض فى صفوف، وبعد ساعة من الزمن تقريباً بدأت إحدى الدبابات تستعد لتمر على أجسادهم، ولكن إحدى الضابطات من الجيش الإسرائيلي برتبة رائد أمرت بتوقف الدبابة وبترحيلهم فى أتوبيسات إلى مطار العريش، وذلك حوالى الساعة الواحدة والنصف ليلاً، ومن المطار تم ترحيلهم إلى منطقة "بئر سبع" حيث أدخلوهم وراء سلك شائك لمدة ٦ أيام دون طعام وشراب، وبعد ذلك تم ترحيلهم إلى

معسكر اعتقال "عتليت" شمال حيفا، وشاهد بهذا المعسكر آلاف الجنود المصريين والأردنيين والفلسطينيين والسوريين وعدداً من أهالى العريش، وتقابل فى هذا المعتقل بالفريق "صلاح ياقوت" من القوات المسلحة، وكان معه فى هذا المعتقل عدد من أهالى العريش، حيث لم يُسلم من التعذيب حتى الأصم والأبكم والمتخلف ذهنياً من أهالى العريش، وتم اعتقالهم لمدة ثلاثة شهور ثم أفرج عنهم.

أما أكثر المشاهد المروعة فيتحدث عنها الأسير "محمد نصار العلاقمى" ٦٣ عاماً- وكان وقتئذ يعمل فى إحدى العيادات الخاصة بحى "أبو صقل" حالياً – قائلاً أنه يوم نشوب الحرب كان يعمل بمستشفى "العريش العام" وفجر ثانى أيام الحرب أخبره أحد زملائه فى المستشفى بمرض والده بالمنزل، وأضطر إلى العودة إلى منزله بمنطقة " أبو صقل " فوجد الحى محاصراً بالجيش الإسرائيلى، ونجح فى التسلل إلى المنزل عبر المنازل وأطمئن إلى أن والده بخير، وقبل موعد آذان المغرب بساعة تقريباً سمع صوت الشيخ "محمد رفاعى" مؤذن مسجد "أبوصقل" ينادى فى الميكروفون طالباً خروج الجميع من المنازل ومن لا يخرج من منزله سيتم تفجير بيته، وأثناء خروجه من المنزل وجد الشيخ بلا ملابس لا يستر جسمه سوى سروال طويل، ويأمره الجنود الإسرائيليون بأن ينادى على المواطنين بميكرفون يدوى بالخروج من المنازل، وبعد أن تم جمع الشباب والرجال أبعد النساء والأطفال وتم ترحيلهم إلى منطقة الواحة بواجدى الريش سيراً على الأقدام، وبعد ذلك تم ترحيلهم إلى منطقة الجندى المجهول، ثم منطقة الواحة بحوالى مسافة ١ كيلو وأيديهم على روءسهم وبعضهم معصوب العينين وكانوا مقيدين من الخلف ثم ألقوهم أرضاً على وجوههم، وفى الفجر

تم ترحيلهم إلى مطار العريش، بعد أن أخذت كل متعلقاتهم من ذهب وأموال وساعات وملابس، ولم يبق على أجسادهم سوى الملابس الداخلية(١٥).

ويستكمل "نصار" حديثه عن ذكريات اعتقاله فيقول أنه بعد وصول الأسرى إلى المطار تم قذفهم داخل صالات المطار فوق بعضهم، وفى الصباح أجبر الجيش الإسرائيلى الشباب المعتقلين على جمع الجثث الموجودة بالمطار والمتناثرة فى كل مكان ورميها داخل الخنادق المخصصة للجيش المصرى، وقام الإسرائيليون بدفن الجثث فى مقابر جماعية، وكان المطار مليئاً بأسرى الجيش المصرى وكذلك بالأسرى المدنيين(١٦).

وفى المساء تم ترحيلهم فى سيارات لورى مكشوفة وقام الإسرائيليون بعمل سلم للسيارة النقل من الشباب المعتقل حتى يمكن للمعتقلين الآخرين الصعود إلى السيارة فوق أجساد زملائهم.

ويشير "نصار" إلى أنه تم حشرهم فى سيارات اللورى معصوبى الأعين ومكتوفى الأيدى، ولا يعلم أين وجهتهم، وأثناء سيرهم كان الجنود الإسرائيليون على الطريق يقذفونهم بالمعلبات، وفى منتصف الليل وصلوا إلى منطقة "بئر سبع"، وتم اعتقالهم فى معسكر داخل سلك شائك لمدة ستة أيام بالملابس الداخلية دون طعام أو شراب، وفى اليوم السادس تم توزيع رغيف خبز لكل أربعة أفراد وبصلة وعلبة مليئة بالمياه للشرب، وفى نفس هذا اليوم تم ترحيلهم إلى معتقل "عتليت" بشمال فلسطين المحتلة داخل عنابر لمدة ٦ شهور.

وفى منطقة "الخروبة" بمركز "الشيخ زويد" يعلق "حسن زايد صوان زايد" ٥١ عاماً، على قصة مقتل عمه "درويش مصبح زايد" ١٩٦٧، فيقول أن القوات الإسرائيلية ألقت القبض على عمه "درويش مصبح زايد"، بمنطقة "قبر عمير" بمركز "الشيخ زويد" فى الأسبوع الأول من حرب ١٩٦٧ بعد

احتلال الإسرائيليين سيناء وكان بالملابس المدنية؛ حيث أنه مجند بالحرس الوطني بالجيش المصري بمدينة العريش، وكان برفقته في نفس هذا اليوم أحد الأقارب من المدنيين، وبعد إلقاء القبض عليه تم تفتيشه وتم العثور معه على كارنيه الحرس الوطني وصورة شخصية له بالملابس العسكرية، وبمجرد أن علموا أنه مجند في الجيش المصري أمروه بالانصراف من المكان، وبعد عدة خطوات من الانصراف، قامت القوة العسكرية الإسرائيلية بإطلاق النار عليه من الخلف بعدد من الرصاصات استقرت في ظهره، وظل ينزف دماء حتى لقى مصرعه، وانصرفت القوة بعد أن إطمأنت على مقتله وأطلقوا سراح رفيقه(١٧).

"على عبد الرحمن داود" – واحد من الأسرى المصريين الذين نجوا من الذبح في مجازر الأسرى بالعريش- يتذكر ما حدث لزملائه آنذاك ويقول "**كان الإسرائيليون يأخذون الضباط والجنود إلى حظيرة الطائرات ثم يطلقون عليهم الرصاص، ويأمروننا بدفن بعضهم وترك البعض لكي تأكله الكلاب**"(١٨).

ويقول "طغيان شعيب جيد" في شهادته للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٥، بأنه وقع في الأسر مع زملائه يوم ٦ يونيو بمنطقة "الشيخ زويد" بالعريش وبعد أسره قام الجنود الإسرائيليون بتفتيشهم، ثم أخذوا منهم الخواتم والساعات والنقود، ومن ثم وضعوهم في مكان محاط بسلك شائك ومكشوف، وكان معه عشرات من الضباط والجنود والمدنيين بينهم أطفال، ومكثوا في ذلك المكان لمدة يومين بدون طعام ولا مياه(١٩)، وخلال هذه الفترة كان الجنود الإسرائيليون يسبونهم ويضربونهم بعكب البندقية على الظهر؛ مما تسبب في إصابته بإنزلاق غضروفي مازال يعاني منه حتى الآن، ثم علقوا على أفرولات الأسرى المصريين التي يلبسونها

نجمة داود وبعد ذلك نقلوهم إلى معسكر "عتليت"، وكانوا يعيشون على رغيف واحد فى الوجبة لكل أسير، وبعد حضور الصليب الأحمر أدخلوا لهم مياها وسمحوا لهم بالاستحمام، وكان داخل كل عنبر ١٠٠ أسير، وكانوا يقومون بأعمال النظافة فى المعسكر يومياً، وإذا طلب الواحد منهم طعاماً زيادة عن رغيف الفينو كانوا يضربونه بكعب البندقية أو بالأيدى أو بالقدم وأحيانا يتم "كيه" بمصدر ساخن، كما أنه شاهد الجنود الإسرائيليون يضربون بعض الأسرى بالنابالم في وجههم، وأثناء نقلهم من "الشيخ زويد" إلى معسكر "عتليت" أطلق الجنود الإسرائيليون النار من الرشاشات على الأسير المصرى "محمد عبد المحسن الصياد". بدون أسباب فأصيب فى البطن، ومات وتركوه فى الصحراء وهددوهم بأن يكون مصيرهم مثله[٢٠].

شهادة أخرى يرويها الحاج "رشاد خليل الحمصانى" ٧٠ عاما من مواطنى مدينة العريش منطقة "أبى صقل"، يقول أنه كان يوجد معسكر للجيش المصرى به أكثر من ألف جندى وضابط فى حرب ١٩٦٧، وبعد تبادل النيران مع القوات الإسرائيلية أسر جنود الموقع المصرى وتم توثيقهم بالحبال من الخلف وعصبوا أعينهم وقاموا بجمع العشرات من المواطنين المدنيين بالمنطقة، وكان "الحمصانى" واحداً منهم وأوقفوهم فى طابور واحد بجوار المعسكر، وقام الجنود الإسرائيليون بإشهار أسلحتهم فى وجوههم، وقالوا لهم باللغة العربية الركيكة أنتم مكلفون بدفن جثث هؤلاء الجنود بعد قتلهم ثم جاءت سيارة جيب يعلوها مدفع رشاش تمسك به جندية إسرائيلية وأطلقت دفعات نارية من المدفع الرشاش تجاه الأسرى العزل فسقط منهم مئات من الشهداء، ويستطرد قائلاً: بعد ذلك حضرت مجموعة جنود إسرائيليين أخرين، وقاموا بإعادة إطلاق النار على الجنود المصريين للتأكد من أنهم فارقوا الحياة، ثم قاموا بتهديد الباقين بأنهم سيلقون نفس المصير إن لم يمتثلوا

لأوامرهم بدفن جثث هؤلاء الشهداء قبل غروب الشمس، ولم تكن لديهم أى أدوات للحفر فبحثوا داخل المعسكر عن مخلفات حديد أو صفائح أو أى شئ يساعدهم على الحفر وبين البكاء وقراءة آيات القرآن والتكبير بصوت عال تمكنوا من حفر بعض القبور وقاموا بدفنهم بصورة جماعية، وهذه القبور فى مكان مقبرة "أبى صقل" الحالية، وقد طلب الأسرى من الجنود الإسرائيليين السماح لهم بالصلاة على الشهداء فرفضوا، واستدرك فى حزن عميق فقال: **"أن اثنين من بيننا امتنعا عن المشاركة فى الحفر وسبا الجنود الإسرائيليين غير عابئين بتهديداتهم، وحاول إحدهما الإمساك بأحد جنود الاحتلال، فأطلق عليه وابلا من الرصاص فسقط على أثره مضرجاً فى دمائه وعندما ذهب الأخر للدفاع عن الشهيد اتضح فيما بعد أنه نجله، وقد لقى نفس المصير"،** ويذكر الحاج رشاد أنه يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ كان هناك ١٠ جنود مصريين مصابون، وكانوا فى طريقهم إلى المستشفى للعلاج فى سيارة رقم ٢٣ أجرة سيناء، وكان خلفهم سيارة أخرى برقم ٥٠ أجرة سيناء وبها أيضاً ١٠مصابين، وعند محطة العريش فى مدخل البلد فوجئوا بدبابة إسرائيلية وجنود إسرائيليين قرب جامع المالح، وأوقفوهم ثم أنزلوا الجنود المصابين من السيارتين وقتلوهم، وفى يوم ٦ يونيو شاهد "رشاد" فى شارع "على أبن ابى طالب" بالعريش دبابة إسرائيلية تدهس سيارة جيب مصرية بها ضابط و٤ جنود مصريين، ولم يتم دفن القتلى حيث اختلطت لحومهم وعظامهم بهيكل السيارة، وفى يوم ١٢ يونيو وفى الطريق ما بين العريش ورفح عند منطقة "جرادة" أوقفت القوات الإسرائيلية سيارة نصف نقل مارة على الطريق، وأخرجوا منها المصريين وقتلوهم واخذوا منهم النقود والساعات ثم طلبوا منهم رفع أيديهم، وقامت فتاة إسرائيلية بضربهم بالرشاش، وهى تقول بسخرية "دول جنود عبد الناصر"[٢١].

الحاجة "سنية محمد النجار" –٦٠ عاماً مبتورة الأنامل وتقيم بالمقابر منذ سنوات عديدة– تقول أنها حارسة (غفيرة) هذا المكان الذى استشهد فيه والدها وشقيقها بيد المحتل، وذلك لرفضهما حفر المقابر للجنود المصريين – وهما الشخصان اللذان أشار عليهما الحاج "الحمصانى" فى شهادته– وأضافت أن هذا المكان الذى به دماء أبيها وشقيقها هو المكان الذى اختارته لكى تعمل به كغفيرة على المقابر لتكون قريبة من رفات الشهيدين(٢٢).

وعلى الساحل مباشرة مقبرة جماعية لمئات الأسرى المصريين يرويها شهود العيان كما شاهدوها، فيؤكد "حجاج الكاشف" ٧٨ عاما من مواطنى العريش، أنه رأى بعينه الجنود الإسرائيليين وهم يجمعون الأسرى المصريين العزل ويوهمونهم بأنهم سوف يتم نقلهم إلى القاهرة ويأمرونهم بالاصطفاف ووجوههم متجهة لساحل البحر ثم يقومون بإطلاق النار عليهم حتى قتلوا ويغادرون المكان.

"فوزى محمود الصالحى" –فلسطينى أسر مع المصريين فى المنطقة التى كان بها وحدة "شاكيد" الإسرائيلية بقيادة "إليعازر"– يقول أنه وقع فى الأسر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧، حيث كان يقوم بنقل المصابين من الجنود إلى المستشفى فى سيارة نصف نقل، وعندما رأته دبابة إسرائيلية حاول الاختباء خلف عمود ثم حاول الهرب فأطلقوا النار عليه فأصيب برصاصة فى كتفه، ولكنه تحامل على نفسه وزحف حتى وصل إلى منزله، وهناك وجد مجموعة من الإسرائيليين فى انتظاره وتم أسره وبعد الأسر أخذوه إلى الميدان بوسط العريش ثم إلى مطار العريش داخل ساحة فضاء واسعة مكشوفة، وهناك وجد حوالى ١٢ ألف أسير مصرى وظل فى الساحة لمدة ٣ ايام بدون طعام ولا شراب ومات الكثير من الأسرى ثم نقلوهم إلى "بئر سبع"، وأخذوا ٥ أسرى لسؤالهم عن سلاحهم ووحداتهم وفى مكان خلف المعسكر أطلقوا عليهم الرصاص، ثم نادوا عليه قائلين: **"تعالى لدفن أخاك المسلم(٢٣)**.

"فيصل محمد" شاهد عيان أخر على مذابح الأسرى المصريين على يد "بينامين بن إليعازر" يقول أنه تم تجميع الأسرى في "بئر سبع" وشاهد "موشى ديان" و"بنيامين بن إليعازر" يصدران الأوامر بقتل الأسرى، وكانا يهتفان بصوت عال "**اذبحوهم جيداً**" وكان الجنود الإسرائيلون يهتفون بعد قتل كل مجموعة من الأسرى المصريين.

ويذكر "محمد عبد التواب عثمان" أحد الأسرى المصريين المدنيين، ماحدث له في الأسر، حيث أُسر في ٦ يونيو ٦٧ قرب العريش ثم نقل هو وزملائه إلى مطار العريش يوم ٨ يونيو ٦٧، وبعد ذلك أمرهم الإسرائيليون بالنوم داخل حظائر الطائرات بعضهم فوق بعض، وفي صباح اليوم التالي مات ٧٠ أسيراً من الاختناق، وتم دفنهم في حفر داخل المطار بعد ردم الجير الحي عليهم، وفي مطار العريش أمروهم بدفن حوالي ٤٠٠ جندي مصري من المصابين، ثم شحنوهم في سيارات الجيش الإسرائيلي، وطلبوا منهم أن يدفنوهم أحياءً في الحفر ويردم عليهم الجير الحي، وفي معسكر "بئر سبع" وضع الجنود الإسرائيليون يوم ٢٥ يونيو حوالي ١٠٠ ضابط مصري على حائط ضرب النار وهم رافعوا الأيدي وأعينهم مربوطة بقطعة قماش سوداء وضربوهم بالعصا حتى وصلوا إلى الحائط وهناك وقفوا صفاً واحداً، ثم أطلق عليهم الإسرائيليون الرصاص وقتلوهم في الحال وكانوا يرغمون المدنيين – كما يقول "محمد عبد التواب" – بدفنهم في حفر وأن يردموهم بالجير الحي بدون علامات مميزة أو أسماء[٢٤].

كما يروي "حسن المالح" من أبناء المنطقة أن الجنود الإسرائيليين كانوا يجمعون الأسرى المصريين بهذه المنطقة ويقتلونهم، وقد بلغ عدد الأسرى المصريين الذن قتلوا بهذه المنطقة ثلاثة آلاف، ويضيف حسن أنه بعد مرور عشرة أيام على الحرب تمكن الأهالي من دفن الجثث ولم الأشلاء

الباقية داخل حفر رملية إلا أنه بفعل الرياح ظهرت بعض الجماجم وعظام الفك على سطح الأرض كما جرفت السيول أعداداً كبيرة من تلك الجثث إلى مياه البحر، ويؤكد أنه شاهد جنود الاحتلال بمنطقة وادى العريش يجمعون الأسرى ويطلبون منهم حفر قبورهم بأيديهم ثم يأمرونهم بالانبطاح أرضاً وتقوم الدبابة بالمرور فوق أجسادهم، وكانوا يقومون بجمع الأهالى ويطلبون منهم الاتجاه نحو الشمس ثم يطلقون عليهم الرصاص من الخلف، كما حدث بميدان الفواخرية(٢٥).

ويؤكد الحاج حسن حسين المالح (٦٥ سنة) بحكم مسكنه المجاور لمنطقة النخيل بالقرب من مصب الوادي حيث شاطئ البحر بمنطقة "أبو صقل" إن الجنود الإسرائيليين كانوا يجمعون الأسرى المصريين بهذه المنطقة بعربات النقل ويوهمونهم بأنهم سينقلونهم في أتوبيسات للتوجه إلى منطقة القناة، ويأمرونهم بالوقوف صفوفاً ووجوههم متجهة إلى البحر ثم يطلقون عليهم الرصاص ويتركونهم قتلى ويغادرون المكان، وتتوالى نفس العملية في عدة أفواج من الأسرى الذين بلغ عددهم التقريبي ثلاثة آلاف أسير، وأكد الرجل أن ذلك قد حدث في منتصف شهر أغسطس ١٩٦٧. وأضاف إن هذه الجثث ظلت على سطح الأرض أكثر من عشرة أيام حتى تمكن بعدها أهالي المنطقة من دفنها في هذه المنطقة.

ويقول الحاج "حسن المالح" أنه أثناء الاحتلال عمدت إسرائيل إلى إخفاء تلك الوقائع والجرائم وضللت الصحافة العالمية، وأضاف انه كان يوجد شيخ كبير من أبي صقل بالعريش يبلغ من العمر ٨٠ عاما، وحينما كان في طريقه إلى المسجد ليؤدي الصلاة أطلقوا عليه الرصاص إمام باب المسجد دون إن يقترف أي ذنب، وكان يسير خلف هذا الشيخ بائع متجول يبيع الحلوى للأطفال لم يتركوه أيضاً وأطلقوا عليه الرصاص، وقال أنهم

كانوا يطرقون أبواب المنازل ويطلقون الأعيرة النارية على المواطنين المدنيين وأسرهم ويقتلونهم(٢٦).

وشاهد "المالح" أمام منطقة الوادي جنود الاحتلال وهم يأمرون الأسرى بحفر قبورهم بأيديهم والانبطاح على الأرض، حيث تسير الدبابات فوقهم، وأكد على أن إمام مسجد السلام "بأبي صقل" الشيخ "عبد القادر عثمان"، كان يتستر على ضابط مصري اسمه "أحمد" جاء إلى المسجد ورفع إشارة بيضاء للاستسلام، وعندما علم الإسرائيليون بوجوده في المسجد مع الشيخ أطلقوا علي الضابط ٦ طلقات رصاص فمات، ثم أطلقوا دفعة من النيران على الشيخ "عبد القادر عثمان"، ويقول أن معظم أبناء "أبو صقل" يشهدون على هذه الواقعة.

ويشير المالح إلى أنه كان يوجد شيخ إسمه "سليم إبراهيم" يعمل كإمام لمسجد الحدود أطلق الإسرائيليون عليه النار أيضاً، كذلك شاهد الحاج المالح كلاً من "عبيد الأزعر" و"إبراهيم القصلى" اللذان كانا يحملان الطعام على الجمل للجنود المصريين المختفين عن أعين جنود الاحتلال، فما كان من الجنود الإسرائيليين إلا إن قتلوهما بالرصاص، ويضيف إن جنود الاحتلال تربصوا لبعض الجنود المصريين أثناء عودتهم من ساحل البحر على بعد ١٠٠ كيلومتر من العريش، وقاموا بعمل كمين لهم وتمكنوا من جمعهم ثم قتلوهم جميعاً وهم يجلسون على الأرض رافعين أيديهم لأعلى، وقال: إن الذي قام بهذا العمل الإجرامي مجندة إسرائيلية طويلة القامة، وأنه رغم مرور هذه المدة الطويلة إلا أنه لا يزال يتذكر ملامحها جيداً ومستعد استعداداً كاملاً للتعرف عليها في أي وقت(٢٧).

ويعلن "الحاج المالح" إصراره وتحديه لأي مسئول إسرائيلي يشكك فيما يقول، وقد شاهد الإسرائيليين في مطار العريش حينما جمعوا المدنيين

من المنازل إلى المطار وأطلقوا عليهم النيران داخل المخابئ والخنادق الموجودة تحت الأرض، كما شاهد عقب سنوات من الاحتلال عربات الصليب الأحمر التي جمعت ما يمكن جمعه من أشلاء وجثث الأسرى، ويقول الحاج المالح أنه قاد المحققيين الصحفيين إلى مواقع الدفن حيث تم الحفر واستخراج بعض الجثث والجماجم والعظام للأسرى المقتولين بأيدي الجنود الإسرائيليين أمام الصحفيين.

وأضاف الشيخ "المالح" قائلاً أنه رأى أعداداً كبيرة من الأسرى المدنيين والعسكريين وهم منبطحون أمام المنازل وعلى المرتفعات، وكان الإسرائيليون يطلبون منهم رفع الأيدي والاتجاه إلى الشمس بحجة تصويرهم ثم يطلقون عليهم النيران من الخلف، وأشار إلى وجود أكثر من مقبرة جماعية في هذه المنطقة وسط أشجار النخيل، ويؤكد إن كل منطقة بها بقع من الزيت هي مقبرة جماعية بها أكثر من قتيل بسبب تحلل الجثث وإختلاط الدهون الآدمية بالرمال، وأضاف أنه في عام ١٩٧٣ كان يقدم العون والغذاء والعلاج للإسرائيليين العائدين بعد فشلهم في حرب أكتوبر وعاملهم معاملة إنسانية.

وفي "رفح" قال الحاج "محمد جمعة الجرابعة" انه يوجد عدد من المدافن الجماعية للأسرى بمنطقة معسكر "البرازيل" التي تقع على الحدود الدولية لمصر، وفي جرادة بمنطقة أبو عجيرم بعد "السكاسكة" كانت قوات الاحتلال تطلق النيران على الجنود العزل من السلاح، رغم فانلاتهم البيضاء لاعتبارهم أسرى[٢٨].

ويؤكد الشيخ "سلامة عرادة" إن منطقة الخروب قد امتلأت بالأسرى الذين قتلوا أمام أعينهم، ويؤكد الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي

منطقة الصخرة التي توجد على تل الشيخ زويد إن هناك أعداداً كبيرة من جثث الأسرى تقترب من ألفي أسير(٢٩).

وفى منطقة "بئر أبو عجيلة" جنوب العريش، يقول الشيخ "عطية جمعة عطية" ٦٠عاماً من أبناء المنطقة، إنه فى اليوم الأخير للحرب وانسحاب القوات المصرية تجمع المئات من الجنود المصريين حول البئر ليشربوا من مياهها ويتزودوا بها لمواصلة طريق العودة، وقد قام أحد أبناء المنطقة من البدو بنحر الذبائح لتقديم طعام للجنود، وفجأة وجدوا طائرة مروحية تقترب من سطح الأرض، وطلب جندى إسرائيلى عبر مكبرات الصوت من الجنود المصريين الاستسلام، فوقفوا فهبطت الطائرة وخرج منها جنود إسرائيليون وقاموا بتوثيق الأسرى من الخلف وعصب أعينهم وأجلسوهم فى صفوف ثم أطلقوا نيران رشاشاتهم عليهم من الخلف(٣٠).

أحد المرزاعين ويدعى "سلامة الأحيوى" عثر فى شهر يناير من عام ٢٠٠٥ بمنطقة "التمادى" ممر الجدى على رفات خمسة جنود مصريين بملابسهم وموثقى الأيدى من الخلف بسلاسل حديدية ومدفونين فى مقبرة جماعية، فى أثناء قيامه بحفر بئر للمياه بمزرعته، ووصف المزارع هذه الرفات بأنها كانت على عمق كبير من سطح الأرض وبعضها متكامل العظام، وكانت السلاسل التى يرتدونها تحمل جميع بياناتهم وخوذاتهم العسكرية موجودة وقد أصابها الصدأ، كما عثر مع أحد الجنود على مبلغ مالى وقدره ١١ جنيهاً و٦٥ قرشاً مصرياً بصورة سليمة(٣١).

وعقب عرض التليفزيون الإسرائيلى للفيلم التسجيلى الذى كشف عن جريمة قتل الأسرى المصريين البشعة فى شبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧ اتصل الحاج "حافظ على حافظ حجازى" بجريدة الأهرام ليدلى بشهادته على جريمة إسرائيلية جديدة فى حق الأسرى المصريين العزل،

ولكنها كانت خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والحاج حافظ عمره الآن ٧٧ عاما، وكان عام ١٩٥٦ يمتلك محلاً لبيع الزجاج والمرايا وبراويز الصور[٣٢].

بدأ الحاج "حافظ شهادته" بألفاظ غير واضحه تخرج من فم يرتعش من هول ما يدور في ذاكرته من أحداث مؤلمة وقال "في عام ١٩٥٦ هربت من غزة إلى مصر فوقعت في أسر الجيش الإسرائيلي بالعريش بتهمة أنني فدائي مع أني كنت أحمل بطاقة شخصية مكتوب فيها أني أعمل ساعياً في جريدة القاهرة التي كان مقرها شارع منصور بباب اللوق[٣٣]، ومكثت في خيمة تابعة للجيش الإسرائيلي بالعريش بمكان على مقربة من الساحل لمدة ٢٠ يوماً تعرضت خلالها للضرب والتعذيب والكي، ولا تزال آثار التعذيب باقية على جسدي حتى الأن، وأثناء تلك الفترة رأيت بعيني الجنود الإسرائيليين يحتجزون ما يتراوح ما بين ٦٠ و٧٠ أسيراً مصرياً وفلسطينياً بعضهم جنود والبعض الآخر من المدنيين، وكانوا موثوقي الأيدي ومعصوبي الأعين، وفي هذه الأثناء كانت الجرافات تعد حفراً كبيرة ليلقي الجنود الإسرائيليون في كل واحدة فيها بين ١٠ و١٥ أسيراً لدفنهم أحياء، وبعد أن أطلق الجيش الإسرائيلي سراحي سرت على أقدامي من العريش حتى القنطرة شرق نحو ٦ ليال"[٣٤].

شهود من الجنود الأسرى المصريين

"محمد حمزة مصطفى علوان" –جندي بسلاح المشاة تم أسره بمنطقة البحيرات المرة يوم ٦ يونيو ٦٧ في منطقة جبل لبني بسيناء– يقول: أن القوات الإسرائيلية امرت حوالي ١٥٠ جندياً مصرياً من وحدات مختلفة بالاستسلام، وبمجرد استسلامهم جميعاً قامت الدبابات الإسرائيلية بمطاردتهم ودهسهم[٣٥].

وهنالك شهادة "أمين عبد الرحمن محمد" الذي كان جندياً باللواء ١١٨ مشاة وأسر في ٦ يونيو بعد استسلام أفراد اللواء للقوات الإسرائيلية، ثم أمرهم الإسرائيليون بخلع ملابسهم العسكرية، إلى أن أصبحوا "بالفانلة والشورت" وبدون أسلحة، وكانوا جميعاً في حالة عطش شديد، وعندما طلبوا ماء للشرب قال لهم الجنود الإسرائيليون: الضباط أولاً، فقام الضباط إلى المياه ثم وقفوا حولها في حلقة كبيرة، وفجأة أطلقوا النار عليهم، وقد رأي بعضهم والدماء تسير منهم بغزارة، وكان البعض الأخر يتلوى من الألم وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، وبعد ذلك بدأوا في تصفية صف الضباط، ثم من يعرف القراءة والكتابة، لقد مات ٣٠٠ أسير في ثانية واحدة ودفنتهم الجرافات[٣٦].

الملازم "أسامة الصادق" أمضى ٢٨ يوماً سائراً على قدميه في صحراء سيناء بين السابع من يونيو ١٩٦٧ وهو التاريخ الذي قرر فيه قائد وحدته الانسحاب من ميدان المعركة، والرابع من يوليو وهو موعد وصوله الى الضفة الشرقية لقناة السويس[٣٧].

وخلال هذه الرحلة المضنية رأي بعينيه، حسبما أكد في مقابلة مع وكالة فرانس برس، "أسرى مصريين يسحلون مربوطين الى دبابات اسرائيلية"، كان أسامة الصادق آنذاك ضابطاً شاباً تخرج منذ بضعة شهور من الكلية الحربية في القاهرة في الثالثة والعشرين من عمره، لكن مشاهد أسرى الحرب الذين "مشت فوقهم الدبابات الإسرائيلية" لا تزال ماثلة في ذهنه بعد أربعين عاماً على الحرب التي هزم فيها الجيش المصري امام اسرائيل، ومع ان أسامة الذي عاد وشارك في حرب ١٩٧٣ قبل ان يتقاعد عام ١٩٨٤ عانى شأنه شأن المصريين كافة "مرارة الهزيمة" إلا أنه يأسف لأن "الصورة الشائعة في الإعلام عن حرب ١٩٦٧ غير حقيقية، والصحافة تقول فقط أن الجيش المصري ترك سلاحه وانسحب ومات كثيرون من جنوده" ويؤكد أنه

حارب وقاوم مع خمسة من أفراد وحدته قبل وأثناء الانسحاب وأنه شاهد "على بطولات فردية عديدة"، ويروى اسامة الصادق أنه اثناء رحلة العودة التي قام بها مع خمسة جنود من منطقة تمركز وحدته في أبو عجيلة (عند الحدود مع إسرائيل في المحور الاوسط لسيناء) إلى قناة السويس كانوا يتوقفون أكثر من مرة في الطريق بحثاً عن واحة نخيل للاستراحة وعن آبار مياه ليشربوا منها، وأثناء توقفهم في إحدى مناطق النخيل ليلاً سمعوا صوتاً يئن ويطلب ماء توجهوا نحوه فوجدوا جنديا قال لهم بصوت خافت قبل أن يفارق الحياة أنهم كانوا ١٣ أسيراً دهسم الاسرائيليون بدبابة ورحلوا، ويتابع أسامه أنه وزملاؤه عند حلول الصباح قرروا أن يدفنوا الجندي لكنهم فوجئوا بوجود ١٢ جثة لجنود مصريين مربوطي الايدي من الخلف، وقد تهتكت اجسادهم بعدما دهستهم الدبابات الاسرائيلية.

ويضيف الضابط المصري السابق "عندما بدأنا عملية الدفن فوجئنا بأن جثثهم ممزقة أشلاء وقطعاً صغيرة تحت ملابسهم فكنا نكومها ونضعها في الرمال".

ويحكي الرجل قصة أخرى صادفته هو وجنوده أثناء رحلة العودة التي ساعدهم خلالها العديد من البدو سكان سيناء، فيقول أنهم كانوا يستريحون تحت اشجار النخيل ورأوا دبابة اسرائيلية على بعد مائة متر وانبطحوا أرضاً للاختباء ورأوا أربعة جنود مصريين مقيدين بسلك من الصلب الى الدبابة، ثم نزل الجنود الاسرائيليون وفكوا الاسلاك التي كانت تربطهم بالدبابة، وامروهم بالانبطاح أرضاً واخذوا يركلونهم بأحذيتهم على وجوههم ثم أطلقوا النيران عليهم".

ويشير "إسامة الصادق" إلى أن كل هذه المشاهد لا تزال تؤرقه عندما تحل ذكرى حرب ١٩٦٧ كل عام، لكنه قرر ان يكتب شهادته "ليعرف الأبناء والأحفاد ان جيل ١٩٦٧ كان جيلا شجاعا ولم يسلم سلاحه"[٣٨].

عبد السلام محمد موسى -جندى مصرى أسير سابق- يقول أنه ذهب فى أكتوبر ١٩٩٥ إلى قاعدة العريش الجوية مع لجنة تحقيق مصرية فى أحداث يومى ٧، ٨ يونيو ٦٧، حيث أشار بأن عدد الأسرى زاد داخل قاعدة العريش إلى أكثر من ٣٠٠ أسير، وقامت القوات الإسرائيلية بفرزهم الواحد تلو الآخر ثم أخرجوا منهم رجال المظلات والصاعقة وجيش التحرير وقسّموهم إلى دفعات كل دفعة عشرة أشخاص كان يجرى إعدامهم رمياً بالرصاص، وكان الإسرائيليون يطلبون من الأسرى الباقين حفر المقابر الجماعية ودفن الشهداء على مسافات قريبة من الأرض، كانوا حوالى ٣٠٠ أسير تم قتلهم جميعاً أمام "عبد السلام محمد موسى" ويقول عبد السلام "**أنه شخصياً قام بدفن أكثر من عشرون جثة للأسرى مصريين من القاعدة خلال ثلاثة أيام**"[٣٩].

"محمد شاهين السيد" -جندى أسير سابق- قال: "ظللت لمدة أسبوع بمعسكر "الحسنة" بدون طعام ولا مياه، كان عدد الأسرى حوالى ٢٠٠٠ من الضباط والجنود قتل منهم الكثير؛ نتيجة طلبهم المياه، وبعد ذلك نقلوهم إلى "بئر سبع" ثم سمحوا لهم بالشرب مرة واحدة كل صباح، وكانوا يعطون كل خمس جنود رغيفامن الفينو وبصلة[٤٠].

"طه أحمد محمد حماد" -أسير سابق- يروي أنه بعد ما تم أسره مع زملائه، أمرتهم القوات الإسرائيلية بالانبطاح أرضاً على بطونهم، وكانوا حوالى ٥٠٠٠ جندى و١٥٠٠ ضابط، وكان الجنود الإسرائيليون يرمون لهم أرغفة الخبز، وعندما يهرعون نحوها يضربونهم بالرشاشات[٤١].

لم يكن الأمر هكذا في حرب ١٩٦٧ فقط بل أيضاً فى حرب ١٩٧٣، بدأ "عبد المقصود حسانين" في شهادته عن المدة التي قضاها أسيراً لدى الجيش الإسرائيلي أثناء حرب أكتوبر، فقال: "كنت ضمن مجموعة تم

أسرها في يوم ٢٣/١٠/١٩٧٣ بعد أن حققت إنجازات رائعة طيلة ١٨ يوم منذ بدأ العبور حيث تم تجميع الجند المصريين الأسرى في مبنى مهجور تعرضوا فيه لعمليات تعذيب بشعة، ولم يتناولوا الطعام طيلة أربعة أيام متواصلة، وكلما مرت ساعات كان الجنود الإسرائيليون يطلقون النار على أحد الجنود المصريين أمامنا أو شنقه بالأسلاك لبث الرعب والهلع في نفوسنا.. وكلما أغارت الطائرات المصرية كلما ازدادوا في جرائمهم حتى إنهم في أحدى المرات قاموا بقتل ١٠ أفراد دفعة واحدة، كنا نرى الحقد والحنق يتطاير من أعينهم جراء الهزائم التي تعرضوا لها آنذاك، فكانوا يمعنون في التعذيب، حيث وضعوا عصابات على أعين الجند المصريين، وقاموا بتجميعهم في عربات سارت بهم نحو يوم كامل، حيث تم إيداعهم في سجن كئيب شمل كل ستة أفراد في زنزانة"، وقد عرف الأسرى بعد ذلك بأنهم في شمال إسرائيل في سجن "عتليت"، الذي تعرضوا فيه لضرب مبرح طال الأجهزة التناسلية حتى يحصلوا منهم على معلومات عسكرية حول الجيش المصري ووحداته ومناطق تواجد الصواريخ [٤٢]، وقد استشهد من الأسرى المصريين حوالي ٥٠ جندي خلال عمليات التعذيب بعد أن رفضوا جميعاً إعطائهم أية معلومات، وبعد ذلك جردوهم من كل ملابسهم دون إستثناء، وقاموا بتصويرهم كل واحد بمفرده، وهناك عشرة أفراد قتلوا رمياً بالرصاص، وقطعت أجهزتهم التناسلية ثم نقلوا إلى منطقة أخرى محاطة بسلك شائك عبارة عن مخيم كل خيمة بها ٥٠ أسير وأمام كل خيمة ببضع أمتار جردل لقضاء الحاجة مع افتراش الأرض بالزجاج المكسور وطلقات رصاص فارغة وصخور، حيث كل واحد كان يذهب لقضاء حاجته يأتي مجروحاً وهو ينزف من أقدامه، كما كان الإسرائيليون يأخذون من الأسرى دماء من أجل إنقاذ الجرحى الإسرائيليين المصابين، وكانت سن الإبرة

واحدة لا تتغير، حيث تم غرسها فى جميع الأسرى المصريين، مما أدى فيما بعد إلى إصابة هؤلاء الجند المصريين بفيرس C الكبدى.

ويذكر حسانين أنه في إحدى المرات وقعت مشاجرة بين ثلاثة أسرى وجندي إسرائيلي أنتهت بتمزيق الجنود الثلاثة رمياً بالرصاص أمام الجميع، وأمرتهم القوات الإسرائيلية بدفنهم خلال عشرة دقائق فقط، وكان هناك في المعسكر خط أزرق من يقترب منه يموت ويقتل من غير إنذار، كانوا يأتون لهم بملابس رائحتها عفنة جداً، وكان الأسرى المصريون يصومون شهر رمضان دون أن يعرفوا وقت الافطار، وبعد فترة أخرج أحد زملائهم جهاز راديو استطاع أن يخفيه عنهم فعرفوا موعد عيد الفطر[٤٣].

وفي الصباح الباكر يوم العيد استيقظ المعسكر كاملاً في وقت واحد مسلمين ونصارى يقولون "الله اكبر .. الله اكبر كبيراً" لصلاة العيد، وكانت الكارثة التي لم يشاهد مثلها في حياتي -حسب حسانين- حيث قام الإسرائيليون بجمع عدد ممن شاهدوهم يكبرون وصعدوا بهم على جبل، وظلوا هناك حتى الغروب ثم انزلوهم بعد ذلك وأمروا كل واحد منهم بحفر مكانه ثم أطلقوا النار عليهم في قبورهم.

وكان هناك مجند اسمه "مختار" من مركز "البلينا" محافظة "سوهاج"، وكان مواظباً على قراءة القرآن الكريم وكان صوته عذباً، أمروه بعدم القراءة وعندما رفض ضربوه بالعصى ضرباً مبرحاً.

كما الزموهم قبل الحديث مع أي جندي إسرائيلي أن يخاطبوه بقول يا "سيدي" ويضعوا أيديهم فوق رءوسهم.

ويذكر "حسانين" فى الحديث بأن تلك الذكريات، أوضحت له مدى بشاعة الإسرائيليين، وأن الآيات الموجودة بالقرآن الكريم تصفهم وصفاً حقيقياً، وأنه يتذكر هذه الأحداث وكأنها ماثلة أمامه الآن، ثم يستطرد فى

الحوار ويقول أنه بعد حوالى شهرين جاء رجل أسود إسرائيلى قال لهم "كايرو عاوزاكم" وبدلوا ملابسهم بملابس أخرى ثم ركبوا عربات سارت بهم اتجاه سيناء، حيث تمت مبادلتهم بأسرى إسرائيليين فى منطقة "أبى صقل"(٤٤).

دور أهل سيناء فى حماية الجند المصريين

رغم المذابح التى تعرض لها آلاف الجنود الأسرى المصريين خلال حرب ٥ يونيو ٦٧ على أيدى الجنود الإسرائيليين فى سيناء إلا أن الآلاف من الجنود والضباط المصريين خلال هذه الحرب نجوا وعادوا إلى مصر سالمين بفضل بطولات وتضحيات أبناء سيناء فى إخفاء وإنقاذ من تبقى من جنود وضباط أحياء، ورغم ما تعرض له أبناء سيناء من اعتقالات وتعذيب وقتل على أيدى الإسرائيليين بسبب مساعدتهم لإخوانهم من الجنود المصريين الناجين إلا أنهم استمروا فى أداء واجبهم الوطنى.

ويؤكد الباحث التاريخى "عزيز الغالى السيناوى" عضو اتحاد الكتاب، أن الساعات القليلة التى سبقت الحرب كان فيها المناخ العام فى سيناء مشحوناً بالتوتر والقلق والترقب، وفى صباح يوم الاثنين الموافق ٥ يونيو ١٩٦٧ تحديداً فى حوالى الساعة الثامنة صباحاً كانت جماهير سيناء وعلى رأسها اللواء "عبد المنعم القرمانى" محافظ سيناء وقتها محتشدين على رصيف محطة سكك حديد مدينة العريش لاستقبال طلائع من كتيبة الجيش الكويتى التى كانت تشارك فى حرب ٦٧، حيث كانت هناك حشود قوات الجيش المصرى على الجبهة، وكان وقتها الرئيس "جمال عبد الناصر" قد أمر بسحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود المشتركة مع إسرائيل، وكان ذلك بمثابة إعلان الحرب على إسرائيل ودعوة للدول العربية للمشاركة(٤٥).

وبدأت القوات العربية فى التدفق على الجبهة بسيناء، وصباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ فجأة مرت على رؤوسنا وعلى ارتفاع منخفض

طائرات غريبة الشكل لم تتعود مصر على رويتها من قبل، حيث كانت هذه الطائرات من نوع الميراج وبدأت أصوات القنابل والصواريخ تتصاعد، فبدأت إسرائيل بتدمير مطار العريش الدولى، حيث تصاعدت منه ألسنة اللهب والدخان؛ وما أن غادر القطار محملاً ومكتظاً بالجنود فى العريش متخذاً طريقه إلى ميدان القتال إلا ورأينا القطار يتعرض للضرب بقنابل النابالم بمحطة الأبطال بالعريش، والتى أصبحت الآن مقر ديوان محافظة شمال سيناء، ثم بدأ بعد ذلك زحف القوات الإسرائيلية بالدبابات والطائرات والعربات المجنزرة والمدافع من يوم الاثنين حتى يوم الأربعاء.

سقطت سيناء بالكامل ما عدا مدينة العريش التى صمدت بعض الوقت بالتحام فلول الجنود والضباط مع أهالى مدينة العريش فى مقاومة شعبية بدأت باستعمال الأسلحة الخفيفة والآر بى جى لتعطيل الدبابات على حدود مدينة العريش حتى انتهت بسقوط مدينة العريش يوم الأربعاء، وكانت قوات الجيش الإسرائيلى تقوم بمذابح مروعة للجنود المصريين بجميع أرجاء سيناء حتى بدأ أهالى سيناء يفتحون بيوتهم للجنود والضباط المصريين الناجين، وقاموا على الفور باستبدال ملابسهم العسكرية وحرقها وإخفائها حتى لا تنكشف هويتهم، وبدأ الأهالى فى إخفاء مجموعة من الجنود والضباط فى كل بيت، وأعطى الأهالى أسباباً مختلفة للجنود الإسرائيليين الذين يقومون بتفتيش البيوت السيناوية بحثاً عن الجنود المصريين الهاربين، حيث كانت لهجة ولكنة الجنود والضباط المختبئين لدى الأهالى مختلفة عن لهجة السيناويين، فكان من السهولة على الإسرائيليين كشف الجنود المصريين المختبئين لديهم، وهو ما عرض أهالى سيناء لخطر داهم بالاعتقال والقتل فى حالة كشف أى بيت سيناوى يخبئ جنوداً مصريين[٤٦].

وقد بدأ أهالى سيناء فى تشكيل لجنة من أبناء سيناء لعمل بطاقات وهويات بالصور الخاصة للجنود والضباط المختبئين والناجين وكتابة مهن مختلفة لهؤلاء الجنود بخلاف مهنتهم العسكرية، فقام شباب سيناء بمداهمة قسم سيناء الشمالي -وبه سجل مدني- قبل سقوطه فى أيدى قوات الجيش الإسرائيلى واستولوا على البطاقات والهويات الفارغة والأختام الخاصة بعمل الهويات فى السجل المدنى، وبدأوا فى أكبر عملية تزوير هويات للجنود والضباط المصريين الناجين بمساعدة بعض المصورين من أبناء سيناء الذين بذلوا جهداً غير عادى فى تصوير آلاف الجنود والضباط الناجين وعمل بطاقات وهويات شخصية لهم لإخفاء شخصياتهم العسكرية الحقيقية أمام قوات الاحتلال الإسرائيلى، ونجحت البطولة السيناوية ولكن بعض الجنود والضباط المصريين وقعوا فى الأسر الإسرائيلى؛ بسبب قيام بعض الضباط الإسرائيليين بتفتيش الجنود حاملى البطاقات المزورة ذاتياً فاكتشفوا الملابس الداخلية العسكرية لهؤلاء الجنود، ومن ثم إرتاب فيهم الإسرائيليون وطلبوا تفتيشهم تفتيشاً ذاتيا؛ خاصة مع وجود علامات فى رؤوس هؤلاء الجنود والضباط من أثر ارتدائهم البارية وغطاء الرأس العسكرى الذى يترك علامات فى رؤوس هؤلاء الجنود، بالإضافة على حلاقة الرأس الميرى التى تميز هؤلاء الجنود عن أبناء سيناء، لذلك كان من السهل كشف بعض هؤلاء الجنود والضباط المصريين، وتم قتلهم فى الحال وهم نائمون ومطروحون أرضاً أمام الأهالى، بالإضافة إلى اعتقال أهالى سيناء من الذين قاموا بإخفائهم وتعذيبهم وقتلهم[٤٧].

وقامت مجموعات من أبناء سيناء بالاستيلاء على أموال البنك الوحيد فى العريش فى ذلك الوقت وكان وقتها بنك الإسكندرية، فقام شباب سيناء بالاستيلاء بسرعة على أموال البنك بالكامل قبل أن تقع فى أيدى قوات الجيش

الإسرائيلى، وتم تسليم هذه الأموال لحكومة سيناء الوطنية التى تم تشكيلها فى ذلك الوقت، وبدأ حامل هذه الأموال فى المرور على بيوت أهالى سيناء المختبأ فيها الجنود والضباط المصريين الناجين بعد عمل حصر وكشوف بأسمائهم وذلك لتوزيع رواتب شهرية على هؤلاء الجنود والضباط.

وقامت مجموعات فدائية أخرى من رجال سيناء بتعقب معكسرات الجيش المصرى عقب الاحتلال مباشرة وتمت مداهمة جميع معسكرات الجيش المصرى بعد انسحاب قواته لتدمير وإحراق هذه المعسكرات المصرية قبل أن تصل إليها قوات الجيش الإسرائيلى، وتستولى على المعدات العسكرية وتستفيد منها، فقام رجال سيناء المدنيون بتعطيل هذه المعدات بسرعة شديدة عن طريق نزع الأجزاء العسكرية الحساسة منها وبهذا أصبحت جثة هامدة لا فائدة منها، وهو ما عرف لأول مرة فى حرب العصابات بالتدمير الصامت.

وبعد ذلك بدأت رحلة تهريب الجنود والضباط المصريين وإعادتهم إلى مصر، فعندما هدأت الأوضاع بدأ أهالى سيناء فى وضع الخطط لتهريب هؤلاء الجنود والضباط عبر صحراء سيناء فى جنح الظلام، وتم إنشاء منظمة سرية لتجميع الجنود والضباط المصريين الناجين فى منطقة "بئر العبد" و"التلول"، وبدأت عملية تجميعهم من مختلف أنحاء سيناء باتجاه منطقة التجمع ببئر العبد والتلول، وارتدى الجنود والضباط المصريين الملابس البدوية، وتم إخفائهم فى القرى البدوية بهذه المنطقة وهي متاخمة لبحيرة البردويل والبحر الأبيض المتوسط، وتم تجهيز اللنشات ليلاً وأرسال الجنود بها إلى أقرب مكان فى الجانب الغربى عن طريق بحيرة البردويل، والطريف إنه كان هناك شخص بدوى مناضل يدعى "عبد العزيز مرزوقة" عمدة مدينة بئر العبد وقتها نصب نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية

المنسحبة، وصار يعطيهم الأوامر ويرتب عملية إخفائهم وتهريبهم، ويعطى الأوامر بالانسحاب المنظم حتى لا يقعوا فى أيدى الإسرائيليين، ويوفر لهم المأكل والشراب وأماكن الإخفاء والإيواء ونقلهم بالمراكب الشراعية واللنشات ليلاً عبر بحيرة البردويل متجهين صوب مدينة بورسعيد دون أن تدرى القوات الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى عمليات تهريب القوات المصرية إلى الأردن ومنها إلى مصر، والتي اكتشفتها القوات الإسرائيلية سريعاً، وقامت باعتقال "عبد العزيز مرزوقة" وتعذيبه وإحراق قريته بالكامل ببئر العبد(٤٨).

كل هذه البطولات تكشف عن تضحيات أهالى سيناء خلال حرب ٦٧ ونجاحهم فى إقامة حكومة شعبية بديلة أدارت الشئون المدنية للسكان، بالإضافة إلى الملحمة البطولية التى تمثلت فى إضراب العريش العام الشهير بعد شهرين من الاحتلال فى ١٩ أغسطس ١٩٦٧، حيث أرادت إسرائيل وقتها أن تنقل صورة خاطئة للعالم بواسطة الإجهزة الإعلامية العالمية، بأن أهالى سيناء سعداء بالاحتلال ومتكيفين مع هذا الوضع الجديد، فى ذلك الوقت كانت هناك منظمة شعبية اسمها "صوت العروبة" تشكلت من أبناء سيناء وبعض رجال المقاومة من الجنود والضباط المصريين الناجين، وتم تكوين مجموعات للدعوة للإضراب المفتوح فى ذلك اليوم التى أرادت إسرائيل فيه إيهام العالم بأن أهالى سيناء سعداء بالاحتلال، وفى هذا اليوم فوجئت الأجهزة الإعلامية بمدينة العريش وبقية مدن شمال سيناء خاوية من الأهالى والموظفين والمارة تماماً، والأرض منتشرة عليها منشورات وبيانات ومناهضة للاحتلال؛ مما أحرج الجيش الإسرائيلى وفضحه إعلامياً، هذا بخلاف المؤتمر الوطنى الشهير المعروف بمؤتمر "الحسنة" الذى ناهض الاحتلال وقاوم عملية عزل سيناء عن مصر(٤٩).

<u>الهوامش</u>

(١) www.alwatan-news.com/data.neb.eg “Israel in Sinai”

(٢) مصدر شفهي: حوار مع الشيخ "إبراهيم عطية" من قبيلة "الحيوان" برأس سدر.

(٣) المصدر الشفهي السابق.

(٤) مصدر شفهي: حوار مع الشيخ "عيد هاشم مرشد" كبير قضاه جنوب سيناء العرفي.

(٥) مصدر شفهي: حوار مع "سليمان اليماني" شيخ قبيلة "آل اليماني" ببئر العبد. شمال سيناء.

(٦) مصدر شفهي: حوار مع الدكتور "كمال غبريال" الذى كان يشغل مدير مستشفى العريش العام وقت العدوان الإسرائيلي على مصر ١٩٦٧.

(٧) الأسبوع، ٢٠٠٧/٣/١٢، العدد ٥١٩ "شهود عيان" تحقيق: عبد القادر مبارك، ص٦.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) مصدر شفهى: حوار مع حسن زايد صوان زايد"، منطقة الخروبة، مركز الشيخ "زويد" العريش.

(١٨) مصدر شفهى: حوار مع "على عبد الرحمن داو"د، العريش.

(١٩) مصدر شفهى: حوار مع "طغيان شعيب جيد، من الشيخ زويد، العريش.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) مصدر شفهى: حوار مع "رشاد خليل الحمصانى" ٧٠ عاما من مواطنى مدينة العريش منطقة "أبى صقل".

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) مصدر شفهى: حوار مع الحاجة "سنية محمد النجار" مدينة العريش منطقة "أبى صقل"؛ وحوار مع "حجاج الكاشف" ٧٨ عاما من مواطنى العريش.

(٢٤) الفجر، العدد ٩٢، ٢٠٠٧/٣/١٢ "شهادات المصريين"، ص٣.

(٢٥) مصدر شفهى: حوار مع حسن حسين المالح (٦٥ سنة) بحكم مسكنه المجاور لمنطقة النخيل بالقرب من منصب الوادي، حيث شاطئ البحر بمنطقة "أبو صقل".

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) مصدر شفهى: حوار مع الحاج "محمد جمعة الجرابعة" انه يوجد عدد من المدافن الجماعية للأسرى بمنطقة معسكر "البرازيل" رفح المصرية".

(٢٩) مصدر شفهى: حوار مع الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي منطقة الصخرة التي توجد على تل الشيخ زويد.

(٣٠) مصدر شفهى: حوار مع الشيخ "عطية جمعة عطية" ٦٠عاماً، منطقة "بئر أبو عجيلة" جنوب العريش.

(٣١) مصدر شفهى: حوار مع "سلامة الأحيوى" (مزارع) فى شهر يناير من عام ٢٠٠٥ بمنطقة "التمادى" ممر الجدى بالعريش.

(٣٢) الأهرام ٢٠٠٧/٣/١٢ "شهود على قتل الأسرى" (تحقيق) المحقق "مجهول".

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) الفجر، العدد ٩٢، ٢٠٠٧/٣/١٢ "شهادات المصريين"، ص٣.

(٣٦) مصدر شفهى: حوار مع "أمين عبد الرحمن محمد" كان جندياً باللواء ١١٨ مشاة، مارس ٢٠٠٧.

(٣٧) مصدر شفهى: حوار مع الملازم أسامة الصادق، الجيش الثانى، الفرقة ٢١، اللواء ١١٧ المنطقة (جنوب العريش).

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) الفجر، العدد ٩٢، ٢٠٠٧/٣/١٢ "شهادات المصريين"، ص٣.

(٤٠) الفجر، العدد ٩٢، ٢٠٠٧/٣/١٢ "شهادات المصريين"، ص٣.

(٤١) مصدر شفهى: حوار مع طه أحمد محمد حماد" – أسيراً الجيش الثانى، الفرقة ٢١ مشاه.

(٤٢) مصدر شفهى: حوار مع "عبد المقصود حسانين" الجيش الثانى الفرقة ٢١ مشاه.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) مصدر شفهي: حوار مع "عزيز غالى السيناوى" (دور أهل سيناء في حرب ١٩٦٧).

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) المصدر السابق.

(٤٨) المصدر السابق.

(٤٩) المصدر السابق.

الفصل الثالث

موقف الشارع المصرى

- موقف قوى الشعب.
- موقف مجلس الشعب من قضية قتل الأسرى المصريين.
- موقف المؤسسة الدينية المصرية والجهات غير الحكومية.
- الدعوة القضائية المصرية.
- القرائن والأدلة القانونية (وثائق الصليب الأحمر).

فى عام ١٩٩٥ اذاع راديو إسرائيل وبالتفصيل وقائع قتل الأسرى المصريين فى حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ عبر وثائق مليئة بالاعترافات وشهادات شهود إسرائيليين على تلك الجرائم، وتناولت الاعترافات والشهادات جرائم "شارون و"رافئيل إيتان" و"أربيه بيرو" و"مارسيل طوبياس" و"عاموس نئمان" و"بنيامين بن اليعازر"، وكان ضمن الشهود العقيد "دانى وولف" و"شاؤول زيف" والمؤرخ "مائير باعيل" و"أورى مليشتاين"، ثم جاء ذكر تفصيلى لكل تلك الوقائع بجريدتى "معاريف" و"ها آرتس"، وكل ذلك حدث فى شهر أغسطس ١٩٩٥ أى أنه منذ ذلك التاريخ ظهرت اعترافات قادة الحرب الإسرائيليين وأمام شهود عيان إسرائيليين بارتكابهم جرائم حرب فاضحة ولا إنسانية بالمخالفة لاتفاقيات جنيف الأربع وبالمخالفة للقانون الدولى بكل معاهداته واتفاقياته[1].

موقف قوى الشعب

فى ١٩٩٥ تشكلت لجنة وطنية مصرية لتقصى الحقائق ومحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين، وبذلت هذه اللجنة جهوداً مضنية على مدار ثمانى سنوات لتوثيق هذه الجرائم والاعترافات وشهادات الشهود. وأضافت إلى ذلك عقد لقاءات مطولة فى كل محافظات مصر مع عدد كبير من الأسرى المصريين لأخذ شهاداتهم على الجرائم الإسرائيلية، وعلى ما جرى معهم أنفسهم من تعذيب وتنكيل فى معسكرات الاعتقال، وانضم للجنة الوطنية ٢٥٠ مصرياً من الكتاب والصحفيين وأعضاء مجلس الشعب ورجال من وزارة الخارجية وقادة من الخبراء العسكريين المصريين والمحامين وأساتذة القانون الدولى والجنائى وانخرط فى نشاط هذه اللجنة وعضويتها رجال أفاضل مثل الراحل "سعد الدين وهبة" و"إبراهيم نافع" والدكتور "مفيد شهاب" والدكتور "نبيل حلمى" والدكتور "أحمد رفعت" بلجنة

الأمن القومى بمجلس الشعب والسفير "سليمان عواد" مساعد وزير الخاجية آنذاك، والمتحدث الرسمى لرئاسة الجمهورية حالياً، وكان الرجل هو همزة الاتصال بين اللجنة ووزارة الخارجية المصرية فى عهد "عمرو موسى" ثم انضم للجنة السفير "أحمد ماهر" الذى اصبح بعدها وزيراً لخارجية مصر[٢].

وحصلت وزارتا الخارجية والدفاع من اللجنة على ملفات كاملة وتفصيلية ووثائق وشهادات وتسجيلات بالفيديو ومترجمات من الإنجليزية والعبرية، كما تقدمت بدراسات تفصيلية عن كيفية محاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين عبر طلب من الحكومة المصرية لمجلس الأمن بإصدار قرار بتشكيل لجنة تقصى حقائق دولية يتلوها إصدار قرار بتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة على شاكلة محكمة يوغوسلافيا السابقة لمجرم الحرب "مليوسوفيتش"[٣].

وحين بدات إجراءات توقيع اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية فى روما عام ١٩٩٨ لتصبح مصر عضواً فيها بالتصديق ويحق لها طلب محاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين، تقدمت اللجنة بدعوى أمام القضاء الإدارى بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٤ تطالب فيها الحكومة المصرية بالقيام بواجبها باستعمال الحقوق القانونية الدولية المتاحة باتفاقيات جنيف التى وقعت عليها مصر وإسرائيل فى عام ١٩٥٠، والمطالبة بتعويض الأسرى والشهداء المصريين، ولم تتحرك هذه الدعوى حتى هذه اللحظة بل وضعت فى أدراج مكاتب الخارجية؛ بسبب إدعاءات الجهات الرسمية المختصة من الحكومة المصرية بعدم وجود معلومات لديها عن هذه الجرائم[٤].

على الرغم من الجهود والضغوط والحملات التى قامت فيها المؤسسات غير الحكومية المصرية بدور بارز لم تتحرك الحكومة المصرية إلى أى جهة دولية (أجهزة الأمم المتحدة) للمطالبة ليس بمحكمة خاصة

لمجرمى الحرب الإسرائيليين ولا حتى مجرد المطالبة بلجنة دولية لتقصى الحقائق، بل بحق تعويض للأسرى المصريين الشهداء[٥].

كما أن الحكومة المصرية ارتكبت خطأ فى حق الشعب المصرى، وأباحت دماء أبنائها، حين انسحبت من التصديق على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية مباشرة بعد انسحاب الولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً من عملية التصديق على الاتفاقية عام ٢٠٠٠، وهذا الانسحاب أدى بمصر إلى عدم اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية للمطالبة بمحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين، ويبدو أن مصر كانت ملزمة من الولايات المتحدة بالانسحاب من تلك الاتفاقية، أى أن الحكومة المصرية أغلقت على نفسها طريق المطالبة بالقصاص الجنائى الدولى العادل، وأغلقت على المصريين أنفسهم بحق مطالبة إسرائيل بأية تعويضات مادية عن تلك الجرائم[٦].

ولهذا تدرك إسرائيل ذلك وتعرف أن حكومة مصر قد شلت يدها تماماً فى شأن جرائمها ضد المصريين، فهى تفهم أنه مهما نشرت إسرائيل من وقائع عبر صحافتها أو الراديو أو التليفزيون أواعترافات وشهادات فإن الحكومة المصرية لا ولن تتحرك بوصة واحدة؛ لأنها عاجزة تماماً على أن تطالب بأى شيء، فهى التى قيدت نفسها بنفسها سواء بخضوعها للاشتراطات الواردة باتفاقيات كامب ديفيد أو بعدم تصديقها على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية[٧].

والسؤال الآن هل مازالت هناك إمكانية لمحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين وإمكانية حصول مصر على تعويضات مادية منها؟ نعم مازال الطريق مفتوحاً لمحكمة جنائية دولية خاصة للمجرمين حتى لو بلغ المجرم منهم منصب رئيس وزراء فى إسرائيل، وكما حصلت إسرائيل ولا تزال تحصل من ألمانيا على ما يزيد على ٨٠٠ مليار دولار تعويضات عما

يسمى بالهولوكوست، رغم وجود علاقات دبلوماسية جيدة بين ألمانيا وإسرائيل، فمن الممكن أن تتجه الحكومة المصرية وأعضاء مجلس الشعب لهذا الطريق وإلا سينتهى الأمر بمصر، كما أنتهى سابقاً عند مجرد ثورة للمشاعر والضجيج الإعلامى الذى سيخفتّ حتما، وتتشغل الناس بأمور وفضائح أخرى تكون الحكومة طرفاً فيها أو لا تكون، ونكتفى بلطم الخدود وشق الصدور ثم ينسيء أمر أسرى وشهداء مصر، بينما الحكومة الإسرائيلية تخرج لشعب مصرلسانها ساخرة منه ومن حاله مع حكومته(٨).

بالرغم من الكشف عن جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى والمدنيين المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧، فقد ظلت القضية فى إطار المناقشات، ولم تخرج إلى إطار التحرك العملى لاستعادة حقوق الضحايا ومحاكمة المسولين عن ارتكاب المجازر، وقد سبق وصدرت تقارير من منظمات حقوقية وقانونية تطالب بتقديم الجرائم إلى محاكم الحرب لمخالفتها الواضحة لاتفاقيات جنيف وجميع الاتفاقيات الإنسانية التى تنظم التصرف وقت الحرب، ومن بين التقارير والأوراق العديدة التى صدرت فى هذا الشأن الدراسة التى أعدها الدكتور "محمود شريف بسيونى" أستاذ القانون الجنائى الدولى ورئيس المعهد الدولى لحقوق الإنسان بجامعة "دى بول" عام ٢٠٠٤ حول حرب ١٩٥٦ والجرائم التى ارتكبت فيها، فقد عرض الدكتور "محمود" الوقائع والاعترافات والشهادات. كما قدم عرضاً للقوانين والمواثيق التى تنظم ذلك، ودعا إلى أن تضع اللجنة تصوراً لتخليد ذكرى الضحايا من خلال إقامة نصب تذكارى فى كل موقع شهد استشهاد جنود أسرى أو مدنيين عزل، ومعها مبان وأماكن وكتب ومطبوعات تعرض الأحداث التى شهدتها هذه المناطق مع إتاحة الفرصة لزيارتها، وفى حالة تعذر قيام وزارة الدفاع بتنفيذ الأمر تتولى ذلك منظمة غير حكومية تشكل لجان من الخبراء

المصريين وغيرهم حتى يتم جعل قضية الأسرى والمدنيين حية وحتى لا ننسى هذه الجرائم وتضيع فى حملات موسمية [٩].

موقف مجلس الشعب من قضية قتل الأسرى المصريين

طالبت لجان الشئون العربية والخارجية وحقوق الإنسان بمجلس الشعب الحكومة المصرية بالإسراع فى تحريك الدعوى الجنائية ضد الحكومة الإسرائيلية لمحاكمة الرئيس الإسرائيلى ورئيس وزرائه ووزير الدفاع الإسرائيلى كمجرمى حرب بتهمة قتل عدد من الجنود الأسرى المصريين العزل خلال حرب عام ٦٧، كما طالبت اللجان بتكليف وزارتى الخارجية والدفاع المصرية وجامعة الدول العربية بالحصول على وثائق الفيلم الذى أذاعته قناة التليفزيون الأولى الإسرائيلية عن وقائع قتل الجنود المصريين [١٠].

وأكدت اللجنة بعد مناقشاتها قضية قتل الأسرى المصريين بتكليف من "أحمد فتحى سرور" رئيس مجلس الشعب أن القادة الإسرائيليين بإشراف القائد الإسرائيلى "بنيامين اليعازر" أجبروا الجنود المصريين العزل على حفر الخنادق بأيديهم وأهالوا عليهم التراب، رغم قيام الجنود المصريين برفع أيديهم دليلاً على الاستسلام [١١].

وحذرت اللجنة من التهاون فى طرق أبواب المحافل الدولية للقصاص من القيادة الأسرائيلية، كما حذرت من الهروب من الثأر لدماء القتلى المصرين العزل، وربما لم يكن تحذير تلك اللجان للحكومة الإسرائيلية إلا محاولة لتخفيف التوتر وامتصاص غضب الشعب المصرى لكى يكف عن مطالبته بالحق فى القصاص [١٢].

ورفض النواب دعوة السفير الإسرائيلى إلى مجلس الشعب لأبداء رأيه فى الفيلم الذى عرضه التليفزيون الإسرائلیى حول قتل الأسرى، وأكد

النواب أنهم سوف يطردوه من على باب المجلس، إذا فكر فى المجىء، وقالوا أنهم لا يقبلون أقل من طرده من مصر(١٣).

وكان المستشار "أدوار غالى" رئيس لجنة حقوق الإنسان قد اقترح دعوة السفير الإسرائيلى لالقاء بيان حول هذه الجريمة، وهاج جميع النواب وفى مقدمتهم "حسين إبراهيم" نائب كتلة الإخوان و"مصطفى بكرى" و"محمود سليم" وقالوا: أبداً لن تطأ قدما هذا الرجل قاعات البرلمان المصرى، وتراجع "أداور غالى" عن اقتراحه، وقال: أنه كان يقصد دعوته إلى وزارة الخارجية، ورد النواب: ونرفض أيضاً هذا الطريق الدبلوماسي فى التعامل مع الجرائم الإسرائيلية التى ترتكبها بالمخالفة للقوانين والأعراف الدولية(١٤).

كما طالب النواب بتجميد اتفاقيتى كامب ديفيد والكويز مع إسرائيل وتجميد مشروع توصيل الغاز إليها وأتهم النواب (الخارجية المصرية) بأنها تتحرك كالسلحفاء فى حق أبنائها المصريين الأسرى وحتى فى الخارج، ممن يتعرضون للتعذيب والتنكيل، وأن دولاً صغيرة لايعرف اسمها عند شعوب العالم تتحرك أفضل من الحكومة المصرية(١٥).

وكشف "سعد الجمال" رئيس لجنة الشئون العربية أن عرض الفيلم الإسرائيلى يؤكد أن إسرائيل لا تقيم وزناً للأمن والسلام فى المنطقة ولا تحترم جيرانها. وطالب وزارة الخارجية المصرية بأن تتقدم بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق خاصة فى هذه الجرائم، وأضاف الجمال إذا كانت إسرائيل تريد إثبات حسن النية فعليها محاكمة مرتكبى قتل الأسرى المصريين وإلا فستظل فى نظر الشعوب العربية والعالم بأنها الدولة الإرهابية التى تقف ضد الاستقرار فى الشرق الأوسط(١٦).

واقترح "حيدر بغدادى" وكيل لجنة الشئون العربية تكليف نقابة المحامين المصريين برفع الدعوى الجنائية ضد إسرائيل واتخاذ الإجراءات

القانونية واعترض "حسين إبراهيم" نائب الإخوان على عدم حضور "أحمد ابو الغيط" وزير الخارجية.

وطالب "محمد أنور عصمت السادات" بتجميد اتفاقية الكويز الاقتصادية مع إسرائيل وتجميد مشروع توصيل الغاز المصرى إليها، وقال: إن نواب البرلمان مطالبون بفعل شئ للثأر لأبناء مصر الأسرى الذين قتلتهم إسرائيل(١٧).

وطالب "علاء حسانين" بطرد السفير الإسرائيلى من مصر وسحب السفير المصرى من إسرائيل ودعا "محمود عامر" إلى مراجعة اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وأتهم الحكومة المصرية بالتخاذل فى بدء برنامج مصر النووى فى الوقت الذى اعترفت فيه إسرائيل بأنها تحوز أسلحة دمار شامل، واتهم "حمدى حسن" رئيس كتلة الإخوان الحكومة المصرية بالفشل فى الثأر للمصريين الذين قتلتهم إسرائيل وقال: أن العدو الإسرائيلى كشر عن أنيابه وقدم دليل إدانته، وتساءل عن موقف المؤسسة العسكرية المصرية من الوثائق التى أعلنت عنها إسرائيل، كما اتهم الأمة العربية بالوهن والتقصير فى فرض إرادتها على المجتمع الدولى(١٨).

وتساءل النائب المستقل "حمدين صباحى" هل كنا فى حاجة للفيلم الإسرائيلى لنتذكر دمنا المهدر؟ وقال: أن المأساة هى أننا لا نقدر أن نفعل أشياء سوى العويل والبكاء كالنساء.

وعقب السفير "عبد العزيز سيف النصر" مساعد وزير الخارجية للشئون القانونية أن وزارة الخارجية تعكف الآن على دراسة وبحث (التحرك السياسى والقانونى من خلال المنظمات الدولية والمجلس القومى لحقوق الإنسان ومنظمة المؤتمر الإسلامى) لاتخاذ موقف صارم ضد إسرائيل.

وشدد على أن الخارجية المصرية تحركت مباشرة بعد إذاعة الفيلم الوثائقى عن الأسرى، وتم تكليف السفارة المصرية فى إسرائيل بالحصول

على جميع الوثائق المتعلقة بهذه القضية، كما تم استدعاء السفير الإسرائيلى فى مصر لمناقشته فى الموضوع. وأضاف السفير "عبد العزيز سيف النصر" أن الحكومة المصرية بالكامل معنية بهذه القضية(١٩).

وأوضح السفير "أحمد إسماعيل" مدير إدارة إسرائيل أن الجرائم التى ارتكبتها إسرائيل ضد الأسرى المصريين لا يمكن السكوت عنها، وقال: إن هذه الجرائم تعتبر جرائم حرب وتدخل فى أطار اتفاقية جنيف الثالثة الموقعة عام ١٩٩٨.

ونشبت مشادة حادة بين نواب كتلة الإخوان وبين سعد الجمّال رئيس لجنة الشئون العربية فى نهاية الاجتماع، عندما أعلن الجمّال أنه سيصدر بياناً احتجاجياً ضد الجريمة الإسرائيلية، وأصر نواب الإخوان على المشاركة فى صياغته، وقال الجمال: كلنا وطنيون ولن نتسامح فى دماء المصريين.

وفى نهاية الجلسة طالب النواب، وفى مقدمتهم رؤساء اللجان والهيئات البرلمانية للأحزاب بضرورة وقف جميع عمليات التطبيع مع إسرائيل، وإعادة النظر فى كل الاتفاقيات التى وقعتها مع مصر، كما جدد النواب مطالبتهم بطرد السفير الإسرائيلى من القاهرة، ولا سيما بعد أن انتقد أثارة أعضاء مجلس الشعب لهذه القضية.

كما وجه النواب انتقادات شديدة اللهجة لتصريحات وزير الخارجية المصرى حول تلك القضية التى قال: فيها "**إن إذاعة الفيلم لا تستدعى قطع العلاقات مع إسرائيل**"، وقالوا إن إسرائيل أعطت المثل فى كيفية التعامل مع قضاياها عندما طالبت بمحاكمة كل من كانت له علاقة بالهولوكوست أو معاداة السامية فى الوقت الذى تكتفى فيه الحكومة المصرية بإصدار عبارات مطاطة(٢٠).

كما طالب رئيس المجلس "فتحى سرور" بضرورة إرسال شريط الفيلم إلى مجلس الشعب حتى يشاهده النواب لمراجعة ما جاء من بيانات وزير الخارجية حوله. وأكد "فتحى سرور" أن قضية قتل الأسرى هى قضية قانونية من الطراز الأول، وتحتاج لتجميع الوقائع القانونية التى تدين إسرائيل، مشيراً إلى أن اللجنة البرلمانية المشتركة سوف تستمر فى انعقادها لبحث هذه القضية مهما طال الزمان حتى تظل هناك شوكة فى ظهر إسرائيل مستعينة فى ذلك بالخبراء فى المجال القانونى، وقال: أنه سيمد اللجنة بصورة شخصية بكل مالديه من وقائع حول هذا الموضوع[٢١].

وشدد "سرور" على أن السلام ليس مجرد اتفاق بين حكومات، وأنه لن يكون هناك سلام بغير تصالح بين الشعوب والاحترام المتبادل. وقال: أن اللجنة ينبغى لها أن تدرس الأوضاع القانونية للقضية لا سيما أن المحكمة الجنائية الدولية غير مختصة لنظر هذه القضية وأنه لا مجال من الناحية السياسية؛ لأن يشكل مجلس الأمن محكمة خاصة، كما أن طلب اللجوء لمحكمة العدل الدولية مرهون بموافقة إسرائيل.

وأعلن "مفيد شهاب" وزير الشئون القانونية والبرلمانية عن تضامن الحكومة مع مشاعر نواب البرلمان حول هذه الجريمة، وأكد أن الحكومة هى حكومة الشعب المصرى وأعضاءها هم أبناء هذا الشعب، كما أنهم يعبرون عن الآم هذا الشعب فالحكومة أيضاً تشعر بهم، وأكد "شهاب" أن الموضوع فى غاية الأهمية لما له من أبعاد متعددة إنسانية وسياسية وبالإضافة إلى البعد القانونى الذى نتناساه كثيراً[٢٢].

وأكد شهاب أنه لابد من دراسة جميع الأبعاد القانونية لهذه الوقائع سواء بالنسبة لوقوعها أو مدى مخالفتها للقانون الدولى وعقب ذلك نتحدث عن الوسائل الواجب اتباعها لمواجهة هذه الجرائم ومنها البحث فى مدى

إمكانية إقامة دعوى قضائية ضد مرتكب هذه الأفعال أو المطالبة بالتعويضات، وأشار "شهاب" أنه فى حالة ثبوت هذه الجرائم فالمخالفة صريحة طبقاً لأحكام القانون الدولى(٢٣).

موقف المؤسسة الدينية المصرية والجهات غير الحكومية

صرح فضيلة الشيخ "على جمعة" مفتى الجمهورية أن قتل الأسرى المصريين العزل خلال حرب يونيو ١٩٦٧ فى سيناء على يد وحدة إسرائيلية، يعتبر جريمة فى الشريعة الإسلامية تستلزم محاكمة كل المسئولين عنها محاكمة عادلة من ناحية، وتستوجب أيضاً المطالبة بالدية والتعويض لأهالى القتلى المقررة فى الشريعة الإسلامية وتعد أيضاً مبدأ، وأضاف مفتى الجمهورية أن مذبحة الأسرى المصريين العزل تستلزم أيضاً الاعتذار الرسمى للأمة التى وقعت فى حقها هذه الأعمال اللاإنسانية، كما أن تجريم وتقبيح هذه الجريمة وأمثالها يضمن عدم تكراراها فى أى مكان، وليدرك الجميع أن هؤلاء المستهترين بحقوق الإنسان فى العالم لن يفلتوا من العقاب مهما طال الزمن أو حاولوا إخفاء أو طمس الحقائق، وأوضح "المفتى" أنه يجب شرعاً على كل شخص مسئول فى مكانه أن يعمل على تحصيل حقوق المصريين ومتابعة المجرمين والقتلة دولياً وقضائياً وسياسياً خاصة(٢٤).

اتحاد المصريين فى أوروبا :

على جانب أخر أدان اتحاد المصريين فى أوروبا فى اجتماعه الأخير بلندن المذبحة التى ارتكبتها وحدة "شاكيد" العسكرية الإسرائيلية ضد الجنود المصريين العزل وعددهم ٢٥٠ شهيدا فى صحراء سيناء المصرية عقب انتهاء حرب ٦٧ وقال "عصام عبد الصمد" رئيس الاتحاد إن غالبية أعضاء الاتحاد قرروا مناشدة الحكومة المصرية باللجوء إلى المحاكم الدولية أو محاكمة الجناة فى المحاكم المصرية؛ لأن الجريمة وقعت فى الأراضى

المصرية ورفع دعوى على إسرائيل عن طريق تشكيل محكمة خاصة، وقد تعهد الاتحاد بإرسال خطابات لكل دول الاتحاد الأوروبى البالغ عددها ٢٧ دولة، وكذلك لكل منظمات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة لشرح ملابسات القضية، والبحث فى كيفية تنظيم مساعداتهم لاسترداد حقوق هؤلاء الشهداء، وقد كلف الاتحاد "جمال الشويخ" المستشار السياسى والإعلامى له بالإشراف على هذه الحملة[٢٥].

اتحاد المحامين الأفروأسيوى والجمعيات السيناوية

تقدم وفد من اتحاد المحامين الأفرواسيوى لحقوق الإنسان برئاسة "عصمت الميرغنى" المحامية ببلاغ إلى وزيرى الداخلية والخارجية، والنائب العام طالبين فيه تعقب ١٨ شخصية إسرائيلية اشتركت فى ارتكاب جرائم قتل وذبح الأسرى من الجنود المصريين خلال حربى ٥٦ و٦٧، وطالب الوفد بمنع هؤلاء الأشخاص من دخول البلاد، ووضعهم على قوائم ترقب الوصول لإلقاء القبض عليهم فور وصولهم، وتشكيل لجنة تقصى حقائق للتحقيق فيما جاء بهذه الوقائع من اعتداء وتعذيب للأسرى المصريين، والإطلاع على السجلات والمكاتبات الخاصة بوزارة الخارجية مع الصليب الأحمر فى هذا الشأن لتشكيل لجنة لتقصى الحقائق من منظمات المجتمع المدنى الأقليمية والدولية لتكوين ملف كامل تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التقاضى الدولى[٢٦].

وأوضح البلاغ المقدم للنائب العام أن هؤلاء الأشخاص أعضاء كتيبة "شاكيد" والتى كانت تسمى فى البداية الكتيبة ١٠١ وهم "أرئيل شارون" و"أيهود أولمرت" بصفته رئيس الوزراء الحالى والعميد "أمي تسافيم" ود. "يهود جاميلد" والمقدم "باريف جونسون" والمقدم "ديفيد عامير" والمقدم "دانيال أنكر" و"بينى كيدان" و"تسيفى زامير" و"ورتع بائير بيلج"و"صالح

الهيب" و"عاموس باركونى" و"تيدف نوفيمان" و"ورنه موشية ديان" و"بن بيلد" و"بنيامين بن اليعازر" و"ورنه مناحم بيجين" والرائد "باروخ أورينى" والعقيد "جواف جولان"، وطالب الاتحاد بفتح تحقيق يضم إليه ملف هذا الموضوع من وزارة الخارجية، وسماع شهادات شهود من سراى النيابة العامة واعتبار اتحاد المحامين الأفروأسيوى لحقوق الإنسان مدعياً مدنيا ضد المشكو فى حقهم بتعويض مدنى موقت قدره ٢٠٠١ جنيه[٢٧].

من ناحية أخرى قررت ١٤ جمعية أهلية بسيناء رفع دعوى قضائية ضد "بن اليعازر" وزير البنية التحتية الإسرائيلى المسئول عن قتل ٢٥٠ جندياً مصرياً أثناء حرب ١٩٦٧ بتهمة انتهاك حقوق الأسرى المصريين وصرح بهذا "عبد الله الحجاوى" رئيس الجمعية الأهلية لحماية البيئة لشمال سيناء[٢٨].

بداية نشير إلى أن هناك تحركات حالية تجرى بجدية على عدة مستويات أولها على مستوى وزارة الخارجية التى بدأت فعلاً فى تجميع الوثائق الرسمية والملفات القانونية التى تدين إسرائيل، وطالبت رسمياً السفير الإسرائيلى وحكومته بالتحقيق العاجل فى القضية وتقديم شريط الانتهاكات الوحشية إلى مصر، وضم هذه القضية إلى القضية الأولى التى سبق لوزارة الخارجية إقامتها ضد إسرائيل فى نهاية التسعينات، والتى حاولت إسرائيل التنصل منها وإنكار الاتهامات وربما لدى مصر فى ذلك الوقت قرائن كافية.

الدعوة القضائية

هناك تحرك أخر يجرى على مستوى منظمات حقوق الإنسان والمجلس القومى والمجتمع المدنى، حيث طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على حسب قول "حافظ أبو سعدة" أمين عام المنظمة المصرية

لحقوق الإنسان بتحريك الدعوى القضائية والتحقيق فى البلاغات المقدمة من المنظمة إلى النائب العام.

وقال "أبوسعدة": يجب على النيابة العامة تحريك الدعوى العمومية والتحقيق فى جرائم قتل الأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين، باعتبارها من الجرائم التى يعاقب على ارتكابها طبقاً لقانون العقوبات المصرى، وقدمت المنظمة العديد من الوثائق والأدلة ومواد الاتهام وحتى لا تتوه القضية فقد حددت المنظمة أربعة اتجاهات للتحرك:-

الأول: يتمثل فى حث الجهات الرسمية على وضع القضية فى صدارة الاهتمامات الدولية من أجل إجراء تحقيقات جدية[٢٩].

والثانى: يتمثل فى دعوى مجلس الأمن إلى تشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة الجنود والضباط الإسرائيليين المتهمين.

والتحرك الثالث: أن تقدم وزارة الخارجية ما لديها من وثائق وملفات حول جرائم الأسرى إلى النائب العام المصرى لضمه إلى ملف التحقيق.

الرابع: الذى يتعلق بمخاطبة الصليب الأحمر الدولى.

القرائن والأدلة القانونية

ومع تفاعل الأحداث كان من الضرورى أن نستشهد برأى الدكتور "فؤاد رياض" -أستاذ القانون الدولى والقاضى السابق بمحكمة يوجوسلافيا وعضوالمجلس القومى لحقوق الإنسان- الذى يقول: عندما نتناول هذه القضية بنظرة عميقة نجد أمام مصر عدة طرق تكمل بعضها البعض للتصدى لهذه الجرائم والحصول على حقوق أبنائها، وأول هذه الخطوات أن تبدأ بالمطالبة بإنشاء لجنة تحقيق دولية فالقرائن موجودة، وبخاصة أن الاعترافات التى أدلى بها القادة العسكريون الإسرائيليون تسمح بطلب المحاكمة حتى وأن لم تكن تصل لمرتبة الدليل القاطع، ذلك أن هناك تفرقة

بين القرائن التى تسمح بتوجيه الاتهام وبين الأدلة القاطعة التى يبنى عليها الحكم القضائى، فقد استقر العمل أمام المحاكم الجنائية الدولية على الاكتفاء بما يعرف بالقرائن للعقوبة لتوجيه الاتهام للمتهم دون أن تصل هذه القرائن إلى مرتبة الأدلة القاطعة اللازمة لإصدار حكم نهائى(٣٠).

وبالتالى فإن كافة القرائن الحالية تتطلب القيام بعدة خطوات عاجلة؛ نظراً لوضوح جسامة مخالفة الأفعال المرتكبة لقواعد القانون الجنائى الدولى ولأحكام الاتفاقيات جنيف وملحقاتها، وذلك بجانب المطالبة بلجنة تحقيق دولية للتحقيق، فالاعترافات رغم أهميتها لا ترقى لمرتبة الأدلة القاطعة، وفقاً لما جرى عليه القضاء الدولى، إذ قد يكون الدافع إليها التستر على المسئولين الحقيقيين(٣١).

ويؤكد "رياض" أن هذا ما تم أجراؤه بالنسبة لجرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة، حيث شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق دولية برئاسة عالم مصرى وهو الدكتور "شريف بسيونى" لتقصى الحقائق وتمت المحاكمات بعد ذلك فى ضوء الأدلة التى توصل إليها، وانتهت المحاكمة بتقديم رئيس دولة (صربيا) ذاته كمجرم حرب، وتوجيه العديد من الاتهامات إليه وصلت إلى مرتبة الإبادة الجماعية، وبالتالى فأن مصر أمامها وقائع متشابهة، وقد يؤدى التحقيق بشأنها إلى الوصول إلى رؤوس الحكم فى إسرائيل(٣٢).

ويضيف الدكتور "فؤاد رياض" أن هناك العديد من الإجراءات العاجلة التى يتعين اتخاذها فى ضوء ذلك، فيمكن للحكومة المصرية دعوة أطراف اتفاقيات جنيف لجلسة طارئة وفقاً للاتفاقية الرابعة للنظر فى هذه الانتهاكات، وكذلك يتعين على الحكومة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بالأسرى المصريين والجيش

المصرى، وذلك وفقاً للمادة ٩١ من الملحق الأول لاتفاقيات جنيف، وفى ذلك مثل مهم يتعلق بالحكم الذى أصدرته محكمة العدل الدولية. (مسئولية دولة صربيا عن جريمة الإبادة الجماعية التى ارتكبها الجيش الصربى ضد مسلمى البوسنة تأسيساً على أن حكومة الصرب كان فى مقدورها منع ارتكاب هذه الجرائم)[٣٣].

أيضاً يجب دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية لطرح الأمر وتفعيل القضية، وكذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للنظر فى الاتهامات الموجهة للإسرائيليين، وكل ذلك يمهد لإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة المسئولين عن الجرائم التى ارتكبتها إسرائيل سواء بالنسبة للأسرى المصريين أو الفلسطينيين واللبنانيين والعرب الذين يحتم القانون الدولى عدم المساس بهم، وكذلك المدنيين الذين يجرى تصفيتهم يومياً، بأسلوب وحشى مُرتب لا يقل عن جريمة الإبادة الجماعية التى أكدتها محكمة العدل الدولية فى قضية (الصرب)، وربما أمكن أيضاً تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، رغم عدم انضمام مصر وإسرائيل إليها وذلك عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة [٣٤].

الأمر الأخر أنه يمكن استغلال المبدأ الذى أقرته بعض الدول، وهو مبدأ (الاختصاص القضائى العالمى) الذى يسمح لمحاكم الدولة بمحاكمة أى جريمة ضد الإنسانية تقع فى أى مكان فى العالم.

وفضلاً عن ما سبق يؤكد "فؤاد رياض" ضرورة النظر بعين الاهتمام لإنشاء محكمة شعبية من كبار رجال القانون العالميين لطرح هذه الجرائم وإدانة مرتكبيها على النحو الذى تم عقب جرائم الحرب فى فيتنام[٣٥].

وثائق الصليب الأحمر

فى الوقت الذى أبدى فيه "فؤاد نصار" مدير المخابرات الحربية الأسبق فى حرب ٧٣ اعتراضه على الطريقة التى عامل بها الجيش الإسرائيلى الأسرى المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧، وهو ما يعد مخالفة صارخة لكل الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية والعسكرية[٣٦]، طالب "عصمت عبد المجيد" الأمين السابق لجامعة الدول العربية الحكومة المصرية بتحرك مصر رسمياً وشعبياً وأن تبدأ أولاً بتحديد المسئولية ومن الذى ارتكب الجريمة، وأن يتم ذلك من خلال الإطار الدولى خاصة هيئة الصليب الأحمر؛ لأن هذه الهيئة لديها بالتأكيد وثائق مهمة حول الجنود والضباط الذين تم أسرهم خلال حربى ٥٦ و ٦٧، ويجب أن تضع فى الاعتبار أن الطرف الآخر لديه من الأساليب والحيل والمراوغة ما يساعده على الإفلات من الجريمة؛ ولذلك فمن الضرورى أن نتبع الوسائل القانونية والعملية جيداً وألا يكون تحرك مصر انفعالياً أو عشوائياً، لابد من جمع شهادات الأسرى الذين على قيد الحياة والذين فقدناهم؛ كما يجب أن ندرك أيضاً حجم وخطورة المسألة حتى تكسب مصر هذه القضية، وهى تمثل إلى حد كبير كرامة الدولة المصرية، وخاصة أن الذى يدقق فيها يجد أنها من أبشع الجرائم فى التاريخ وهى لا تقل فى بشاعتها عن جرائم النازية [٣٧].

وأخيراً يحث "عبد المجيد" وزارة الخارجية ووزيرها على القيام بمسئولياتهم فى تفعيل القضية وإقامة الدعاوى وتجميع الوثائق بالتعاون مع الجهات الأخرى.

الهوامش

(١) الفجر العدد ٩٣ ٢٠٠٧/٣/١٩، أمير سالم (مقال): مصر أهدرت حقها فى محاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين، ص ٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) www. Grimes of war.org" penny.mores, Israel wars1948-1956
(٧) المصدر السابق.
(٨) المصدر السابق.
(٩) محمود شريف بسيونى(دراسة) "حول حرب ١٩٥٦ والجرائم التى تطالب بحقها" دى بول، عام ٢٠٠٤، ص ١٤- ١٧.
(١٠) الوفد: العدد ٦٢٤٤، ٢٠٠٧/٣/٥، محمود غلاب (تقرير) "مناقشات حادة فى مجلس الشعب حول قضية قتل الأسرى المصريين"، ص٢.
(١١) المصدر السابق.
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) المصدر السابق.
(١٤) المصدر السابق.
(١٥) المصدر السابق.
(١٦) المصدر السابق.
(١٧) المصدر السابق.
(١٨) المصدر السابق.
(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/١١، أحمد البطريق: (تقرير) "مجلس الشعب يشن هجوماً على إسرائيل"، ص ٢٦.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١١، محمد عبد الحفيظ: (تقرير) "غضب فى مجلس الشعب ضد إسرائيل"، ص ٤.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/١١، (تحقيق) إسلام فرحات؛ سحر عبد الرحمن "حملة لإعادة حقوق الأسرى"، ص ٩.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١٣ "اتحاد المحامين الافروآسيوى يطلب ترقب وصول أعضاء وحدة شاكيد".

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/٧، أحمد فرغلى (تحقيق) "حق الأسرى لن يضيع".

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) المصدر السابق.

(٣٣) www. Grimes of war.org" penny.mores, Israel wars1948-1956

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/٧، أحمد فرغلى (تحقيق) "حق الأسرى لن يضيع".

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) المصدر السابق.

الفصل الرابع

موقف القانون الدولى من معاملة الأسرى بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية

- موقف القانون الدولى من قضية قتل الأسرى المصريين.
- المسئولية القانونية لإسرائيل عن قتل الأسرى المصريين.
- موقف الحكومة المصرية من الأسرى الإسرائيليين.
- الأكاذيب الإسرائيلية حول قتل المصريين للأسرى الإسرائيليين.

اكد «القانون الدولى على حق الدولة المحاربة فى محاكمة مجرمي الحرب الذين يقعون فى قبضتها، حيث أن ذلك المبدأ معترف به فى القانون الدولى التقليدى العرفى، وتطبيقاً له نصت اتفاقيات الهدنة ومعاهدات الصلح عند انتهاء الحرب العالمية الأولى على التزام الدول بتسليم مجرمي الحرب، وعلى سبيل المثال نصت المادة (٢٢٨) من معاهدة "صلح فرساى" لعام ١٩١٩ على حق الدول "المتحالفة" و"المشاركة" فى محاكمة المتهمين بارتكاب مخالفات لقواعد وأعراف الحرب.

وقد جاءت اتفاقيات جنيف الأربع لعام١٩٤٩ أكثر وضوحاً فى هذا المجال، حيث نصت على أن الانتهاكات الجسيمة لأحكامها (مثل القتل العمد، التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية...) هى جرائم حرب تستوجب المساءلة الجنائية. فهى تنص فى مادة مشتركة (المواد: ٤٩، ٥٠، ١٢٩، ١٤٦، على التوالى) على تعهد كل طرف متعاقد (ولايشترط أن يكون محارباً) بملاحقة المتهمين باقتراف "مخالفات جسيمة" لأحكامها، وتقديمهم إلى المحاكمة أياً كانت جنسيتهم[1].

موقف القانون الدولى من قضية قتل الأسرى المصريين

هل سقطت جريمة قتل الأسرى المصريين بالتقادم؟ جواباً على هذا السؤال أكد الدكتور "إبراهيم العنانى" أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى بجامعة عين شمس، الذى أشار إلى أن من المتفق عليه في القانون الدولي أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، وهناك اتفاقية دولية اعتمدتها الأمم المتحدة، تم بموجبها تقنين هذا المبدأ ومن ثم عدم سقوط جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية بالتقادم، وهذا متفق عليه منذ عام ١٩٦٨، أيضاً النظام الأساسى للمحكمة الدولية تضمن تأكيد المبدأ نفسه، وبالتالى فإنه مهما طال الزمن فمرتكب هذه الجرائم يظل مسئولاً مسئولية جنائية وبالتالى فدولة إسرائيل مسئولة مدنياً وجنائياً عن هذه الجرائم[2].

وأضاف د. العناني أن هذا النوع من المسئولية تقرها محكمة التحكيم الدولية التي يتفق عليها بين الأطراف المتنازعة، وربما يكون أمام محكمة العدل الدولية أيضاً أو بواسطة تسوية سياسية من خلال تشكيل لجان للوساطة والنظر في التعويضات، وقد يختلف حجم التعويضات من حالة إلى أخرى وذلك حسب الأضرار المدنية والظروف المحيطة بالجريمة، ويتضمن ذلك وسائل إثبات الجريمة وهناك أمثلة دولية معروفة جرت في محاكمات من هذا النوع، منها ما حدث بين الأمريكان والبريطانيين عقب حرب الانفصال التي وقعت بين الشمال والجنوب في عامي ١٨٧٠ و ١٨٧١، حيث تم آنذاك خرق لقواعد الحياد وترتب على ذلك حصول الولايات المتحدة الأمريكية على تعويض تم تقديره بـــ ١٥ مليون جنيه استرليني، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية تم تشكيل لجان تعويضات[٣].

وأضاف "العناني" أنه إذا كان مرتكب الجريمة على قيد الحياة فالمحاكمة تتم على أرض أي من الدولتين مصر أو إسرائيل على أن تكون بصورة عادلة، ويمكن أن تجرى المحاكمة في دولة أخرى لها اختصاص عالمي كبلجيكا مثلاً؛ حيث يمنح قانونها الجنائي لحكومتها الاختصاص في هذا الأمر، وأيضاً يمكن أن تتم المحاكمة أمام محكمة جنائية يتم تشكيلها لهذا الغرض على غرار محكمة يوجوسلافيا، ولا يمكن إقامة الدعوى أمام محكمة "لاهاي" الجنائية؛ لأن الجريمة وقعت قبل إنشاء المحكمة في يوليو ٢٠٠٢.

وحول العقوبات التي يقررها القانون الدولي في مثل هذه الجرائم أوضح د.إبراهيم العناني أن هناك نظاماً لمثل هذه المحاكمات يعرف باسم "نظام روما" وقد وضع عقوبات تصل إلى حد السجن المؤبد، والقانون الدولي أتاح الفرصة لتطبيق القوانين الداخلية فيما يخص هذه الجنايات[٤].

ويعد "نبيه الوحش" المحامي بالنقض، أول محام مصري يقيم دعوى قضائية أمام المحكمة المصرية والبلجيكية، وقد أشار "نبيه الوحش" إلى مصير مثل هذه الدعاوى فقال: لقد تفجرت أول قضية بانتهاك حقوق

الأسرى المصريين عام ١٩٩٧، وفى ذلك الوقت أقام الرجل عدة دعاوى كان من أهمها تلك التى طالب فيها بعقد محكمة جنائية دولية فى دولة بلجيكا، وقد سبق له الحصول على عدة وثائق وأدلة تؤكد انتهاك حقوق الأسرى المصريين؛ لذلك يجب على وزارة الخارجية التحرك على المستوى الدولى، وكذلك أن تنهض جميع منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان وتشكل لجنة مشتركة لهذا الأمر، خاصة أن هناك اعترافات صريحة للعسكريين الإسرائيليين بخصوص هذه الجرائم.

وأضاف الوحش قائلا: أننى رفعت دعوى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى مصر أطالب فيها بتعويضات بمبلغ يقدر بـــ ١٠٠ ألف دولار عن كل أسير أو مدنى أعزل قتل فى حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧، وبعد أن نظرت هذه الدعوى واستغرقت وقتاً طويلاً تم رفضها لعدم وجود صفة لى كمدع أو مصلحة فى ذلك.

وبعد ذلك فى عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ حصلت على شهادتين من شاهدي عيان لهذه الوقائع والجرائم وهما محمود أبو طويلة وحنفى صدقى السباعى، حيث أكد أنهما شاهدا الجنود الإسرائيليين يقتلون الأسير ملازم أول مختار راوي الذي أسر اثناء حرب ١٩٦٧ بعد أن خاض معركة باسلة معهم كبد فيها العدو الصهيونى خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات، وبعد أسره شقوا بطنه وهو حي ثم قتلوه فى مشهد وحشى لا إنسانى.

وأضاف الوحش بعد ذلك أنه تقدم بطلب لسفير بلجيكا فى القاهرة للسماح بالسفر لتصعيد القضية أمام المحاكم البلجيكية، ولأن القانون البلجيكى يسمح بتعقب مجرمى الحرب خارج الحدود البلجيكية فقد وافق السفير على الطلب، إلا أن ضغوطاً وقعت على بلجيكا بإلغاء قانون تعقب مجرمى الحرب وتم ذلك فى عام ٢٠٠٢.

ويؤكد "الوحش" أنه فى عام ١٩٩٧ اختصم وزير الخارجية ورئيس هيئة قضايا الدولة، حيث قدم أحصائية بأن عدد الأسرى والمدنيين العزل

الذين قتلوا فى حربى ٥٦، ٦٧ ومثلت إسرائيل بجثثهم هو ٧٠ ألف أسير ومدنى أعزل منهم ٧ مفقودين فقط، كما أكد أنه سيقدم بلاغاً للنائب العام ضد رئيس وزراء الكيان الصهيونى أولمرت وبنيامين بن إليعازر وعاموس نعمان والعميد أربيه بيرو سيتضمن جميع الوقائع القديمة والجديدة التى بثها التليفزيون الإسرائيلى، وطالب وزير خارجية مصر بتقديم المستندات اللازمة، كما أكد أنه سيطالب بسماع أقوال الشهود ومحاكمة مرتكبى هذه الجرائم أمام محكمة العدل الدولية، معتبراً أن على النائب العام المصرى فتح ملف جديد للتحقيق فى الجريمة التى بثها التليفزيون الإسرائيلى فى فيلم وثائقى هو بمثابة دليل واعتراف بارتكاب هذه الجريمة النكراء فى حق الشعب المصرى(٥).

المسئولية القانونية لإسرائيل عن قتل الأسرى المصريين

نعرض فيما يلى بإيجاز شديد المسئولية القانونية لإسرائيل عن قتل هؤلاء الأسرى المصريين:

أولاً: إسرائيل انضمت وصدقت على اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ كما وقعت على بروتوكول جنيف الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية الذى وضعه المؤتمر الدبلوماسى لتأكيد وتطوير القانون الدولى الإنسانى المطبق فى المنازعات المسلحة والذى شارك وفد إسرائيل فى جميع دوراته "جنيف ١٩٧٤ – ١٩٧٧" والذى دخل حيز التنفيذ فى ٧ ديسمبر عام ١٩٧٨، ولم يكن لإسرائيل أية تحفظات على أحكام هذا البروتوكول بخلاف تحفظها الخاص باستخدامها نجمة داوود الحمراء كشارة حماية معترف بها كشارات الهلال والصليب الأحمر والسبع والشمس(٦).

كما وافقت إسرائيل ووقعت على جميع مواد البروتوكول وبصفة خاصة القسم الثانى الخاص بالوضع القانونى للمقاتل وأسير الحرب والعدو العاجز عن القتال، وقد حظر البروتوكول قتل أحد من الأسرى الذين يقعون

فى قبضة قوات العدو وطالب بالالتزام بتنفيذ الأحكام الخاصة بحماية أسرى الحرب وتمتعهم بجميع الحقوق المنصوص عليها فى البروتوكول(٧).

ثانياً: المسئولية القانونية لدولة إسرائيل بذاتها عن الحماية العامة لأسرى الحرب.

استقرت قواعد القانون الدولى الإنسان المطبق فى زمن المنازعات المسلحة الدولية على قواعد رئيسية ملزمة لجميع الدول المتحاربة بشان المسئولية عن معاملة الأسرى وهى على النحو التالى:

١- يقع اسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التى أسرتهم وبخلاف المسئوليات الفردية التى قد توجد تكون الدولة الحاجزة هى المسئولة عن المعاملة التى يلقاها الأسرى.

٢- يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية فى جميع الأوقات ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أى فعل أو أى إهمال غير مشروع بسبب موت أسير فى عهدتها.

٣- يحظر قيام الدولة الحاجزة باتخاذ تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب.

٤- تلتزم الدولة الطرف فى النزاع المسلح بأن تطبق كحد أدنى الأعمال التالية:

- أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب الاحتجاز أو الجرح أو لأى سبب أخر يعاملون فى جميع الأحوال معاملة إنسانية، ولهذا الغرض تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه وتبقى محظورة فى جميع الأوقات والأماكن:-

أ- الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية بخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب بجميع صوره وأساليبه.

ب- الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والخاصة بالكرامة.

ج- عدم حماية العسكريين الجرحى والمرضى الذين اصبحوا عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم.

د- ترك المرضى والجرحى عمداً دون إسعاف ودون رعاية طبية.

ثالثاً: وردت القواعد والأحكام الخاصة بمسئولية الدولة عن الأسرى الذين يقعون فى قبضتها أثناء سير العمليات الحربية مسئولية مباشرة وأساسية وبصفة خاصة فى حالات القتل الجماعى لأسرى الحرب كما حدث للأسرى المصريين وذلك فى الاتفاقيات واللوائح الخاصة بسير العمليات العدائية وذلك على الإيجاز التالى[٨]:

١- اتفاقية لاهاى الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاى ١٩٠٧.

٢- اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاى ١٩٠٧.

٣- قواعد القانون الدولى التى تدعو إلى حسن معاملة أسرى الحرب وحظر قتلهم أو إيذائهم أو تعذيبهم أو سوء معاملتهم، والتى تقر مسئولية الدولة المتحاربة على انتهاك هذه القواعد.

٤- قواعد القانون الدولى الجنائى التى تقر مسئولية الدولة ذاتها عن ارتكاب أعمال القتل أو التعذيب أو القصاص أو المعاملة غير الإنسانية لأسرى الحرب الذين يكونون فى حوزتها.

٥- مبادئ محاكم نورمبرج وطوكيو التى شكلت عقب احداث الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمى الحرب النازيين واليابانيين مرتكبى جرائم قتل اسرى الحرب وتقرير مسئولية دولة المانيا النازية ودولة اليابان مسئولية جنائية ذاتية ومباشرة عن هذه الجرائم بخلاف المسئولية الفردية لمجرمى الحرب مرتكبى هذه الجرائم أنفسهم.

٦- اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ بشان معاملة أسرى الحرب والتى اعتبرت أن اسرى الحرب فى حوزة وتحت سلطان الدولة الأسرة والتى تلتزم بحمايتهم وحظر قتلهم أو تعذيبهم، وتعد الدولة مسئولة مسئولية جنائية عن مخالفة هذا الحظر وارتكاب قواتها المسلحة لهذه الجرائم.

٧- اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب والتى تلزم أطرافها بتطبيقها فى حالة الحرب المعلنة أو أى اشتباك مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر، وكذلك فى جميع حالات الاحتلال الحربى الجزئى أو الكلى لإقليم أحد الأطراف الأخرى المتعاقدة، وقد نصت الاتفاقية على الأحكام الخاصة بمسئولية الدولة الحاجزة عن معاملة أسرى الحرب الذين فى حوزتها وحظر قتلهم أو تعذيبهم أو إساءة معاملتهم أو حرمانهم من حقوقهم التى تقررها هذه الاتفاقية(٩).

٨- بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية من مدنيين وعسكريين، وقد وردت به أحكام الحماية الخاصة بأسرى الحرب وحدد الوضع القانوني لأسير الحرب وحظر قتله وإصابته أو أسره باللجوء إلى الغدر، كما قرر البروتوكول أن أسرى الحرب هم تحت سلطان وفى حيازة الدولة الآسرة والتى تتحمل مسئولية مباشرة عن أى انتهاكات لحقوقهم أو اعتداءات عليهم أو قتلهم، بجانب المسئولية الجنائية الفردية، وبناء عليه فإن إسرائيل تتحمل المسئولية الجنائية عما ارتكبته قواتها من قتل الأسرى المصريين العزل وذلك بموجب ما سبق بيانه بإيجاز من قواعد القانون الدولى الإنسانى السابق ذكرها(١٠).

رابعاً: التكييف القانونى لجريمة قتل الأسرى المصريين:

١- هى جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وجريمة إبادة على النحو الذى عرفته مبادئ محاكم نورمبرج ومحاكم طوكيو والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

٢- هى من الجرائم التى لا تسقط بالتقادم طبقاً للاتفاقية التى أعدتها الأمم المتحدة والتى نصت على مبدأ عدم سقوط جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالتقادم وبالتالى تبقى إسرائيل مسئولة عن هذه الجرائم دون أن يكون لها الحق بالدفع بتقادم الجريمة بمرور أربعين عاما على ارتكابها.

٣- أن مسئولية إسرائيل مسئولية جنائية ومسئولية مدنية عن تعويض مصر وعائلات الأسرى الذين قتلوا تعويضاً عادلاً عن فقد أرواح أبنائهم وذويهم(١١).

وجملة القول، أننا نرجو ألا تتحول هذه القضية إلى قضية سياسية للمزايدة عليها ولكن لابد أن نتمسك بقانونية القضية وأن يتم جمع المعلومات اللازمة سواء فى إسرائيل أو فى غيرها لإثبات التهمة، وأن تتقدم عائلات الشهداء بطلب لمحاكمة هؤلاء المتهمين الإسرائيليين ومن ثم يمكن لمصر وفقاً لما تسفر عنه النتائج وخاصة فيما يتعلق بموقع الحدث، وإذا كان تم على الأراضي المصرية أو الفلسطينية ووفقا لذلك يتحدد الاختصاص المكانى للمحاكمة، وفى نفس الوقت فإنه إذا تم تجميع الأوراق اللازمة حول ارتكاب هذه الجريمة ومدى إمكانية معرفة من ارتكبها فإنه يمكن التقدم إلى الأمم المتحدة لعرض هذا الموضوع عليها لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد إسرائيل، وفى نفس الوقت يمكن اتخاذ الخطوات الخاصة بالتقاضي الدولي ضد ما قامت به إسرائيل وذلك وفقاً للاختصاص المكانى الذى يظهر من التحقيقات الجارية حالياً فى هذا الشأن.

ونحن لا نستطيع أن نلجأ إلى المحكمة الجنائية الدولية حالياً لأن لائحتها تنص على عدم تناول الانتهاكات السابقة لإنشاء المحكمة فى عام ٢٠٠٣ بالإضافة إلى أن مصر وإسرائيل غير منضمتين للمحكمة(١٢).

وهناك شقين للقضية، أولهما الشق المدني الذي يمكن ان نباشره في المحاكم المدنية المصرية وليس هناك اي عائق أمام ذلك اطلاقاً، وثانيهما الناحية الجنائية وفيها مشكلة لاننا لم نصدق على الاتفاقية الدولية للمحكمة

الجنائية واسرائيل ايضاً لم تصادق عليها، لكن الدولتين موقعتان على معاهدة جنيف التي تنص في المادة ١٢ على أن أسرى الحرب يقعون تحت سلطة الدولة المعادية، وبذلك فالأسرى المصريون يقعون تحت سلطة اسرائيل(١٣).

موقف الحكومة المصرية من الأسرى الإسرائيليين

أبدى اللواء أركان حرب "حسين الجريدلى" أسفه الشديد على طريقة معاملة إسرائيل للأسرى المصريين، وقال: "**في سنة ٧٣ كان لدى مصر أسرى إسرائيليين كثيرون، وكنا نضع هؤلاء الأسرى فى عدة معسكرات بالجيش المصرى، وكنا دائما نطمئن على حسن معاملتهم وعلاجهم ونتابع ذلك دائما وما لا يمكن أن أنساه وهو سر يكشف لأول مرة أن المشير أحمد إسماعيل، وكان وزير الدفاع طلب منى أن أذهب معه لزيارة أحد معسكرات الأسرى الإسرائيليين، وقد أصابتنى الدهشة من طلبه ولكنى نفذت الأوامر، وكنت رئيساً لعمليات الجيش فى ذلك الوقت، وذهبت فعلاً برفقة المشير، وعندما وصلنا إلى المعسكر الذى يوجد به العقيد "عساف ياجورى"، وجدنا الأسرى يجلسون فى قاعة على كراس، وكان فى مقدمتهم "عساف ياجورى" الذى أعطى هو وزملاؤه التحية العسكرية للقائد أحمد إسماعيل، وأعطى أمر انتباه لجميع الأسرى، وبعد لحظة صمت وتفرس فى الوجوه أعطاهم المشير الأذن بالجلوس وبدأ يتحدث إليهم محاولا تهدئتهم حيث بدا عليهم الذعر والرعب لدرجة أن الدماء تجمدت فى عروقهم ظناً منهم أننا سوف نفعل فيهم شيئا**"(١٤).

وذكر "الجريدلى" نص الكلام الذى قاله المشير "أحمد إسماعيل" للأسرى الإسرائيليين "**أنتم أديتم واجبكم ونفذتم الأوامر العسكرية التى كلفلكم بها جيشكم ونحن أيضا أدينا واجبنا ومهمتنا لكن هناك فارقاً كبيراً بين مهمتنا ومهمتكم فنحن مهمتنا تتلخص فى تحرير الأرض وأنتم كانت مهمتكم تهدف إلى احتلال الأرض وطالما أنكم أسرى حرب يجب أن تطبق عليكم كل بنود اتفاقية جنيف**"(١٥).

وبدأ المشير إسماعيل يوجه كلامه إلى قائد المعسكر المصرى، وتساءل هل هناك جرحى معهم؟ وهل أطمأنوا عليهم؟ فأجابه القائد بأنه يوجد جرحى لهم فى مستشفى المعادى للقوات المسلحة، ولكنهم لم يزوروهم فطلب منه أن يتم أخذ مجموعة منهم لزيارة الجرحى، وقال المشير لقائد المعسكر: هل عملتهم لهم جولة ترفيهية لزيارة الأهرامات والنيل والمتاحف ورؤية الشوارع المصرية؟ فتلعثم القائد وقال له أنه ليس لديه تعليمات سابقة، فقال له المشير: هذه تعليمات ويجب أن تنفذ، وفعلاً تم إعداد رحلات لهم، وأنهى المشير توجيهاته بقوله لهم: أنتم لكم علينا حقوق ونحن نلتزم بكل هذه الحقوق، وإذا كنتم راغبين فى أى شئ اطلبوا من قائد المعسكر، وسوف يلبى لكم مطالبكم(١٦).

ويصف "الجريدلى" الفرق بين الأسير العسكرى والمدنى، بأن المدنى لا يعتبر أسيراً فهو ربما يكون رهينة وربما يجرى احتجازه، لكن الذى ينطبق عليه لقب أسير هو العسكرى الذى كان يقف فى ميدان القتال وألقى سلاحه وأمسك به العدو أو ذلك الذى أصيب وعجز عن مواصلة القتال والإمساك بسلاحه، وما دون ذلك لا يمكن أن نسميه أسيراً.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد كانت ترتكب كل الجرائم بما فيها حتى اعتقال السيدات، ويذكر الجريدلى أنه فى نهاية حرب ٥٦، وكان آنذاك يعمل فى مكتب رئيس أركان حرب الجيش المصرى الفريق "أحمد إبراهيم"، تقرر أن يتم عمل معسكر فى "التل الكبير" لاستقبال الأسرى العائدين من إسرائيل، وكانت مهمة هذا المعسكر أن يتم رفع معنويات الأسرى قبل عودتهم إلى بيوتهم، وظل هذا المعسكر يستقبل مئات الأسرى يومياً لأكثر من أسبوعين، وكان بين العائدين بعض المدنيين والسيدات، وقد كان احتجاز هؤلاء السيدات اللاتى كن يقمن فى غزة تحت الإدارة المصرية، يعد من الأعمال الجبانة(١٧).

ويستطرد "الجريدلى" مؤكداً أن ما كان يريده عند استقباله لأسرى ٥٦ هو محاولته إزالة الخجل الكبير عن الأسير لكونه كان أسيراً، وكان هذا

الخجل مصحوباً بالخوف على المستقبل؛ ولذلك كان يبذل جهداً كبيراً لإزالة الخوف والخجل[١٨].

وباعتباره مرافقاً للمشير "أحمد إسماعيل" طوال ٢٥ سنة، يؤكد الجريدلى أهمية المفاوضات التى تمت بين مصر وإسرائيل حول تبادل الأسرى وأهمية الأسير بالنسبة لإسرائيل، والدليل على ذلك حرب لبنان فى يوليو ٢٠٠٦ التى بررت فيها إسرائيل عملياتها العسكرية باستعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، وفي حرب ١٩٧٣ إسرائيل كانت مهتمة جداً بأسراها، وكان قادتها يتحدثون فى قضية الأسرى قبل أى شئ، والأهم من ذلك أنهم كان لديهم ملفات بكل عسكرى لم يعد فى أى حرب من الحروب، وبعد اتفاقية السلام كانوا يقولون مثلاً هذه الدبابة جرى تدميرها فى منطقة كذا، وكان عليها ستة أفراد من الجيش الإسرائيلى اثنان منهم نجيا واثنان أصيبا واثنان قتلا، وطالما أنهما قتلا إذن من الممكن أن يكون جرى دفنهما فى نفس المكان؛ ولذلك كانوا يطلبون من مصر السماح لأحد الحاخامات بالذهاب إلى المكان والبحث عن الرفات، وعندما يجد عظمة معينة لرجل يهودى يتأكد أنه مات، ويحمل تلك العظمة والثرى الذى كانت العظمة تحته[١٩].

أما بالنسبة للأسرى المصريين، فتقول التقديرات أن عدد الأسرى الذين قتلوا في حرب (١٩٥٦) هو (٩٠٠)، اما في حرب (١٩٦٧) فان اجمالي الاسرى والمفقودين كان نحو (عشرة آلاف) ضابط وجندي، وتمت عملية تبادل للاسرى بين مصر واسرائيل بعد حرب (١٩٦٧) باشراف الصليب الاحمر الدولي وكان عدد الاسرى المصريين العائدين لوطنهم (٤٣٣٨) اسيراً في الفترة بين (نوفمبر ١٩٦٧ ويناير ١٩٦٨)، ثم عاد أكثر (٧٠٠) أسير بوسائلهم الخاصة متسللين عبر سيناء، أما الخمسة الآلاف الاخرين، فقد لقوا حتفهم بسبب التصرفات البربرية والهمجية والقتل المتعمد من قبل اسرائيل في مجموعة من المجازر، مثل مجازر وادي نيدان في

جبل النبي والحسنة ونخل ومعسكر اعتقال بير سبع، ولدينا الكثير عن هذه المجازر، وهناك معلومات عن تصفية أسرى في ١٩٦٧[٢٠].

وفي حرب (١٩٧٣) هناك أسرى قتلوا بيد القوات الإسرائيلية بعد أسرهم، بينما مصر كان لديها عدد من الأسرى الاسرائيليين تم معاملتهم معاملة إنسانية وكريمة، بل وقاموا بجولات سياحية.

لكن مع ذلك يؤكد تقرير نقل عن المتحدث الرسمى للخارجية الإسرائيلية آنذاك إيجال بالمور قوله "لا يمكن للمصريين أن يزعموا تفوقهم علينا أخلاقياً لينتقدونا بينما يتجاهلون ما فعلوه مع جنودنا من جانبهم، ما الذى فعله المصريون من جانبهم؟"![٢١].

وثائق الخارجية الإسرائيلية تحمل اليوم شهادة فخار لسلوك الجيش المصري المتحضر فى التعامل مع الأسرى الإسرائيليين، ففى ٢٤ يناير صدر عن الخارجية الإسرائيلية بيان لا يزال منشوراً على موقعها على الانترنت لساعة كتابة هذه السطور عنوانه (خلفية عن الأسرى والمفقودين الإسرائيليين) قالت فيه أنه بعد حملة سيناء (حرب ٥٦) تسلمت إسرائيل أحد طياريها و٣ من الجنود الإسرائيليين الأسرى عوملوا بإنسانية وتحضر فى مقابل ٥٥٠٠ أسير مصرى، وتمت عملية التبادل فى الفترة من ٢١ يناير إلى ٥ فبراير ١٩٥٧، وخلال حرب ٦٧ أسرت إسرائيل ٤٣٣٨ جندياً مصرياً و ٨٩٩ مدنياً مصرياً بينما أسرت مصر ١١ جندياً إسرائيلياً وتمت عمليات المبادلة فى ١٥ يونيو ٦٧ حتى انتهت فى ٢٣ يناير ٦٨ وسلمت مصر من جانبها اثنين من كبار قادة البحرية الإسرائيلية تم أسرهما فى يوليو ٦٧ بعد انتهاء الحرب وصلوا إسرائيل فى حالة بدنية ونفسية ممتازة، علاوة على أن مصر سلمت فى فبراير ٦٨ واحداً من أعضاء شبكة الجاسوسية الإسرائيلية فى مصر المتورطين فى تفجيرات مركز الاستعلامات الأمريكية وسينما راديو، وهو من أبطال ما يعرف فى إسرائيل بفضيحة لافون!!، وخلال حرب الاستنزاف أسرت مصر ١٢ جندياً إسرائيلياً[٢٢].

وفى ١٦ أغسطس ١٩٧٠ أعادت مصر طياراً إسرائيلياً جريحاً إلى تل أبيب، وفى ٢٩ مارس ١٩٧١ أعادت مصر جندياً إسرائيلياً أسيراً سليماً معافى، وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ أسرت مصر ٢٣١ جندياً إسرائيلياً بخلاف ٦ جنود إسرائيليين وقعوا فى الأسر بعد انتهاء المعارك، وقد تمت عمليات التبادل ما بين ١٥ إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ وقامت مصر خلال العملية بتسليم ما لديها من أسرى خلال حرب الاستنزاف والأهم أن مصر فى ٤ أبريل ١٩٧٤ سلمت إلى إسرائيل رفات ٣٩ جندياً إسرائيلياً ماتوا فى سيناء أثناء حرب أكتوبر[٢٣].

وبعد الكشف عن المقابر الجماعية للأسرى المصريين خرجت صحيفة النيويورك تايمز فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٥ وهى تحمل خبر وصول "إيلى ديان" نائب وزير الخارجية الإسرائيلية لمصر لمناقشة هذه الفضيحة، وقالت الصحيفة أن المبعوث الإسرائيلى عرض تعويضات للأسرى الذين قتلهم الجنود الإسرائيليون بدافع الانتقام من الشعب المصرى، ونقلت الصحيفة أيضا أن المسئول الإسرائيلى أكد أن تل أبيب لا يمكنها محاسبة المتسبب فى هذه المجزرة؛ لأن الجرائم فى إسرائيل تسقط بالتقادم بعد ٢٠ سنة، وأكد التقرير أن السفير الإسرائيلى فى مصر "ديفيد سلطان" وقتئذ طلب إعفاءه من منصبه بعد أن كشفت صحافة مصر أنه تورط شخصيا فى قتل ١٠٠ أسير مصرى، رغم إصدار الخارجية الإسرائيلية بياناً يؤكد أن سلطان لم يخدم فى الجيش الإسرائيلى أبداً!!

الأكاذيب الإسرائيلية حول قتل المصريين للأسرى الإسرائيليين

الأكاذيب الإسرائيلية لن تتوقف وحملات التضليل المغرضة مازالت مستمرة، قبل أسابيع فجرت إسرائيل قنبلة اثارت ضجة وصخبا واسعين عند عرضها لفيلم "روح شاكيد" الذى يكشف عملية قتل الأسرى المصريين فى حرب ١٩٦٧، ثم عادت لتنفى وتؤكد أن القتلى فلسطينيون وليسوا مصريين.. ومنذ أيام وكنوع من امتصاص الغضب المصرى أذاعت القناة

العاشرة الإسرائيلية فيلماً وثائقياً "رحلة لأرض مصر" وهو عبارة عن شهادات لجنود إسرائيليين يزعمون أن مصر قتلت أسرى إسرائيليين فى حربى الاستنزاف و٧٣.

حسب وجهة النظر الإسرائيلية أصبح الطرفان متعادلين، هم قتلوا أسرانا ونحن فعلنا الشئ ذاته.. هذا ما تريد إسرائيل ترسيخه فى الأذهان.. الفيلم يعرض صورا لأسرى إسرائيليين مقيدين بالحبال وأعينهم معصوبة ومصحوبة بتعليق يقول: هذه الصور أخذت فى الحروب التى خاضتها إسرائيل وهؤلاء الجنود قد تم إطلاق النيران عليهم، وهم جنود لواء القدس الذين كانوا يشغلون موقع خط الحصون التابع للجيش الإسرائيلى بالقرب من قناة السويس.. وقد استسلموا للجيش المصرى الذى باغتهم ولم تجد أيديهم المرفوعه ورفعهم للراية البيضاء من قتلهم[٢٤].

وضمن أحداث الفيلم يقول "تاتان مرجليت" أحد جنود لواء القدس عام ٧٣: كان عددنا (١٩) جنديا.. أوقفونا فى طابور وأيدينا مرفوعة فوق رؤوسنا وقاموا بإطلاق النار علينا وقتلوا (١١) جنديا.

شهادة أخرى لـــ "بن دنيال" جندى فى نفس اللواء يقول: أحد الضباط المصريين قام بصف الجنود الإسرائيليين ووجوههم نحو الحائط، ثم قال لهم سوف أطلق النار عليكم ومن سيسقط منكم ولن ينهض فسوف اطلق النار عليه مرة أخرى، ومن ينجح منكم فى النهوض فقد نجا بحياته[٢٥].

شهادات الجنود الإسرائيليين كلها انصبت فى إطار واحد وهو قتل الأسرى الإسرائيليين رغم استسلامهم، هذا ما قاله "إيتان مورجان" أحد جنود لواء المدرعات "خرجت أنا وملائى من أحدى الدبابات المشتعلة وفوجئنا بجنود مصريين يحاوطوننا فاستسلمنا لهم ولكنهم أطلقوا النيران علينا دون رحمة"[٢٦].

عمليات قتل الأسرى الإسرائيليين لم تتوقف -على حد رواية الفيلم- عند جبهة المعركة بل أمتدت إلى داخل مصر أيضاً، فعندما وقع

بعض الطيارين الإسرائيليين فى أيدى الفلاحين تم أسرهم جميعاً وتم ترحيلهم إلى القاهرة، وأثناء التحقيق مع أحدهم ويدعى "يعقوب طل" حدثت مشادة بينه وبين المحققين الذين لم يعجبهم اسلوبه فى الحديث فأخذوا يضربونه حتى مات متأثراً بإصابته.

الفيلم أكد على أن عمليات التعذيب قد طالت جميع الأسرى الإسرائيليين دون استثناء، ويشير الفيلم إلى الفارق بين المعاملة الإسرائيلية، حيث أعادت إسرائيل كما يقولون آلاف الأسرى المصريين إلى مصر بعد نهاية الحرب، وبين المعاملة المصرية، فقد أعادت مصر -حسب الفيلم- مئات الجثث لإسرائيل، وإذا كانت مصر تطالب بالتحقيق فى قضية قتل الأسرى المصريين فإن الإسرائيليين يطالبون كذلك بالتحقيق فى قضية قتل الأسرى الإسرائيليين[٢٧].

الشهادات الإسرائيلية لم تتوقف عند فيلم "**رحلة لأرض مصر**" بل انضمت إليه الصحافة الإسرائيلية التي قامت بتوسيع الحملة، ونشرت شهادات لجنود إسرائيليين أسروا فى حربى ٦٧، ٧٣ جاءوا على حد ذكرها متطوعين للرد على الانتقادات العنيفة التى وجهتها مصر إليهم بعد عرض فيلم "روح شاكيد"[٢٨].

• هذه الشهادات تؤكد أن مصر قتلت أسرى إسرائيليين فى عهدى الرئيسين جمال عبد الناصر والسادات.. ونقلت صحيفة "معاريف" على لسان ضابط يدعى "جيورام روم" وهو لواء احتياط خدم فى سلاح الجو الإسرائيلى كطيار مقاتل حتى وصل إلى منصب نائب قائد السلاح، أنه سقط فى أسر المصريين فى ١١ سبتمبر عام ٦٩ عندما أصيبت طائرته الميراج بنيران الدفاعات الجوية المصرية فوق منطقة الدلتا، وزعم روم أن المصريين قبضوا عليه بعد هبوطه بالمظلة وأنهم أساءوا معاملته حيث تعمدوا تجويعه وارتكبوا معه أموراً كثيرة لا يود الحديث عنها على حد

قوله، وأشار الضابط إلى إنه علم خلال وجودة بالسجون المصرية أن المصريين قتلوا أسرى إسرائيليين ولم يفصحوا عن ذلك[٢٩].

ونقلت "معاريف" شهادة أخرى لعقيد احتياط خدم فى سلاح الجو ويدعى "ديجال شوحاط" فقد ساقه بعد إصابة طائرته وإسقاطها عام ١٩٧٠، أكد فيها أنه قفز بالمظلة من الطائرة وفور نزوله أطلق المصريون عليه النار ونزف كثيراً إلى أن نقل لأحد المستشفيات بالقاهرة، وأضاف شوحاط: فى اليوم التالى نشرت صورتى وكذلك صورة الملاح المرافق لى "جولد فيشر" فى الصحف المصرية وبعدها بيومين تم نقلى إلى السجن وعلمت هناك من طيارين إسرائيليين أخرين أن جولد فيشر قد قتل، وبعد أسبوعين تم نقلى لإسرائيل نظراً لخطورة إصابتي، وبعد شهر تم نقل جثة "فيشر"[٣٠].

أما المحامى "رام دورون" الذى سقط فى الأسر خلال حرب ٧٣ فقد زعم أن لديه أدلة على قتل الكثير من الأسرى الإسرائيليين عقب سقوطهم فى الأسر فى حصون خط بارليف، وأكد أن بحوزته أدلة تكشف قيام المصريين بإطلاق النار على جنود إسرائيليين رفعوا أيديهم مستسلمين، ويزعم رام أنه لا يوجد جندى إسرائيلى واحد سقط فى أسر المصريين ولم يتعرض للتعذيب خلال التحقيق معه، ولم تكشف الصحيفة الإسرائيلية عن طبيعة الأدلة التى يملكها "رام" بل اكتفت بنقل حديثه[٣١].

بهذه الطريقة تبدو ضربة إسرائيل الوقائية مفهومة، قتل أسرى مصريين فى مقابل قتل أسرى إسرائيليين.. الكفتان متعادلتان، وبالتالى فإذا طالبت مصر بالتحقيق فى قضية الأسرى المصريين، سيصبح من حق إسرائيل فعل الشئ نفسه.. والآن كيف تتصرف الحكومة المصرية إزاء الأكاذيب الإسرائيلية الجديدة؟

الهوامش

(١) Sliedrgt, Elies Vin; The Criminal Responsibility of Individuals for Violations of International Humanitarian Law, Cambridge University Press 2003.

(٢) الأهرام ٢٠٠٧/٣/١٢ "القانون الدولى وقضية الأسرى" ص ١٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: موسوعة اتفاقيات القانون الدولى الإنسانى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩٩-١٠٦.

(٧) المرجع السابق، ص ١٠٧-١١٠.

(٨) بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: دراسات فى القانون الدولى الإنسانى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٧ -٦٠.

(٩) نفس المصدر السابق والصفحة.

(١٠) المصدر السابق، ص ٧١-٧٦.

(١١) المصدر السابق، ص ٧٩-٨٦.

(١٢) بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: موسوعة اتفاقيات القانون الدولى الإنسانى، ص ١٢٧-١٤٣.

(١٣) نفس المصدر السابق والصفحة.

(١٤) الأهرام "تحقيقات" "سر تصفيق الأسرى الإسرائيليين للمشير أحمد اسماعيل" ٢٠٠٧/٣/١١، أحمد الفرغلى، ص ٩.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) www.alwatan-new.com/data

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) Norman G. Fiukelstein , "New York Times" 21/9/1995,

(٢٤) الفجر: العدد (٩٤) ٢٠٠٧/٣/٢٦، ص ١٣، الحسين محمد؛ محمد الدارى: (تقرير) "مشاهد قتل الأسرى الإسرائيليين".

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) المصدر السابق.

الخـــــاتمة

إن المطالبة بمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائم الحرب لا تعني نكوصاً عن السعي إلى السلام ولا مطالبة بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات، ولكنها تعني الرغبة في إغلاق ملفات الحروب السابقة بعد تهدئة مشاعر الغضب الشعبي الذي لن يزول بالكلمات ولا بمرور الزمن، وسيبقى حياً في الذاكرة القومية، ولن تفيد محاولات التهدئة الإعلامية أو المناورات السياسية أو التصور الخاطيء بأن الشعوب يمكن أن تفقد الذاكرة بمضي الوقت وتنسى المآسي والجرائم والأخطاء التي لا تغتفر.

والغريب أن إسرائيل ظلت تطالب بمحاسبة المسؤولين عن المحرقة والمجازر الجماعية التي ارتكبها النظام النازي، والعالم كله ـ بما في ذلك ألمانيا ـ يقر بحق إسرائيل في عدم نسيان هذه الجرائم، ويدعم مطالبتها بمحاكمة المجرمين وقيامها بالانتقام منهم بدون محاكمة وحقها في التعويضات، وفي استرداد أموال وذهب اليهود في بنوك سويسرا الذين قتلوا على أيدي النازي، وكشف سرية حساباتهم.

بنفس المنطق، يجب أن يتعامل العرب مع جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بأوامر من قادة معروفين بالاسم، بعضهم مات وبعضهم الآخر مازال حياً، والمطالبة بمحاكمتهم ليست إلا تطبيقاً للقانون الدولي، ومطالبة بحق من حقوق الإنسان وحقوق الشعوب لا يملك أحد إنكاره، وإلا فلماذا أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب؟ ولماذا وقعت دول العالم على اتفاقات جنيف التي تنظم القواعد الأخلاقية والقانونية والإنسانية للتعامل مع أسرى الحرب؟ فليس تجاوزاً أن تقف الدول العربية وقفة رجل واحد وتطالب بمحاكمة هؤلاء المجرمين.

والبداية، هي إعداد لائحة الاتهام وحصر جرائم الحرب التي ارتكبتها العصابات الصهيونية منذ ما قبل إنشاء دولة إسرائيل، وهي العصابات التي أصبحت نواة لجيش الدفاع الاسرائيلي بعد ذلك، وأصبح قادة هذه العصابات قادة عسكريين وسياسيين لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى جرائم الحرب التالية، وهذه الجرائم معروفة ومسجلة باعترافات قادة إسرائيل أنفسهم في مذكراتهم وفي الأفلام التسجيلية التي يعرضونها في أنحاء العالم منذ سنوات وفي كتب المؤرخين الإسرائيليين، كما أنها مسجلة في تقارير دولية مثل تقارير الصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان وفي الأمم المتحدة، وقائمة هذه الجرائم ليست مقصورة على مذابح "دير ياسين وكفر قاسم".

إن قيام وحدات الجيش الإسرائيلي بقتل المدنيين العزل من الأسرى المصريين والأردنيين والسوريين ورؤساء البلديات الفلسطينيين وطلبة وأساتذة الكلية الإسلامية بالخليل، ومحاولة نسف المسجد الأقصى وقتل المصلين فيه، ووضع شحنات ناسفة في حافلات في القدس تحمل مواطنين فلسطينيين، وقتل شخصيات فلسطينية عمداً مع سبق الإصرار والترصد وبأوامر من مجلس الوزراء مثل اغتيال أبو إياد وأبو اللطف والشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وعشرات غيرهم، فضلاً عن الاشتباه في قتل إسرائيل الزعيم "ياسر عرفات" بالسم، هي أيضاً جرائم يمكن أن تضاف إلى سجل إسرائيل الحافل في هذا المجال.

وليس هذا فحسب، فمن أبرز الجرائم أيضاً ما حدث مع ضحايا الطائرة الليبية المدنية التى أسقطتها إسرائيل فى فبراير ١٩٧٣ على أرض سيناء، وراحت ضحيتها المذيعة "سلوى حجازى" وعدد كبير من عمال التراحيل المصريين الذين كانوا يعملون فى ليبيا وقتها، وكذلك ١٠٦ من الركاب بينهم "صالح مسعود بوجير" وزير الخارجية الليبى الأسبق،

بالإضافة إلى طاقم الطائرة الفرنسي الجنسية، وقد حدثت الواقعة عندما حاصرت ثلاث طائرات فانتوم إسرائيلية الطائرة الليبية المليئة بالركاب المصريين وأجبرتها على تحويل مسارها إلى سيناء المحتلة، وأطلقت عليها عدة صواريخ اسقطت الطائرة مشتعلة واستشهد معظم ركابها ولم ينج منهم سوى ٧ ركاب بينهم مصرى واحد، ورغم التنديد الدولى والاعتراف الإسرائيلى بارتكاب هذه الجريمة إلا أن الحكومة المصرية لم تتخذ أى إجراء ضد إسرائيل لتعويض الضحايا أو لمحاسبة المتسببين فى الحادث.

وبعد أن صدرت أحكام فى عام ٢٠٠٣ بالتعويضات لضحايا الطائرتين الفرنسية والأمريكية وحادث "لوكيربى" ضد الحكومة الليبية بمليارات الدولارات، أليس إسقاط الطائرة الليبية عام ١٩٧٣ على يد إسرائيل مثل طائرة "لوكيربى"، وأن ضحايا الطائرة الليبية – أغلبهم من المصريين – لهم الحق فى المطالبة بالتعويض، أم أنه "قانون الغابة"، الذي يفرض فيه القوي جبروته على الضعيف.

والغريب أن أحد المحامين المصريين "محمود سعيد لطفى" أمين عام مساعد الاتحاد الأفرو أسيوى لحقوق الأنسان، قام برفع دعوى قضائية عام ٢٠٠٥ أمام محكمة "شمال سيناء" بتوكيل من ٢٢ أسرة مصرية للمطالبة بحقوق الأسرى المصريين، طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدنى المصرى التى تؤكد أحقية كل من يصيبه الضرر في المطالبة بالتعويض، وقد قدم المحامى العديد من الأدلة والاعترافات الإسرائيلية لجنرالات معروفين وشهود عيان بشأن قتل الأسرى المصريين، وفى النهاية أعلن حكم محكمة أول درجة بشمال سيناء وهو كالآتى **"لاتعود على المدعى بصفته فائدة عملية بطلبه الماثل إنما يكون مقصوده العبث والمحاولة النظرية البحتة التى كان يتعين تنزيه محراب العدالة عنها وعن الانشغال بطلبات لافائدة منها ولاطائل سوى**

زيف الشهرة وبريقها مرتكناً إلى جراح قد اندملت، ومن ثم عدم قبول الدعوى لتقديمها من غير ذى صفة وتغريمه ٥٠٠ جنيه".

للأسف كان هذا هو حكم محكمة شمال سيناء بخصوص الأسرى المصريين الشهداء، هؤلاء الجنود الأسرى الذين كانوا يدافعون عن مصر وسيناء، كان رد الجميل لهم هو رفض دعوى ذويهم للمطالبة بحقوقهم بحجة أن الجراح اندملت، وإذا كان هذا هو حكم المحكمة المصرية، فهل الحكومة المصرية قادرة بالفعل على المطالبة بحقوق الأسرى المصريين، أم أن رد الحكومة مجرد جبر خواطر وتهدئة مشاعر لأنها لا تمتلك مقومات القوة للمطالبة بحقوق الأسرى المصريين (الشهداء الأبرار).

وعلى الرغم من أن اتفاقية "كامب ديفيد" تنص على تسوية الأمور المتعلقة بالأسرى والضحايا، إلا أنه حتى الآن لم تتم تسوية أمور عدد من الأسرى المصريين والعرب الأحياء لدى إسرائيل منذ فترة الاحتلال وعددهم ١٩ أسيراً مصرياً و٥٠ أسيراً عربياً مازالوا فى السجون الإسرائيلية، بخلاف الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين منذ الثمانينيات.

وفي كتاب «الانتقام» للمؤرخ الكندي "جورج جوناس" اعتراف على لسان اثنين من قادة المخابرات الإسرائيلية بأن رئيسة الوزراء "جولدامائير" قد شكلت فريق اغتيال عام ١٩٧٢ بقيادة ارهابي إسرائيلي معروف هو "أفنير"، وقد كان هذا الفريق يضم مسؤولاً كبيراً في الجيش الإسرائيلي وعدداً من ضباط الاحتياط وأعضاء الجماعة الدينية المتطرفة «جوش أمونيم» ومسؤولين حكوميين في المستوطنات اليهودية في الجولان والضفة الغربية، وكان من بين رجاله أيضاً الجنرال "أريبل شارون"، وكانت أهداف الفريق القتل والتمويه وإخفاء آثار الجرائم وعمل المفرقعات وجمع الوثائق والمعلومات، وعندما حاصر الرأي العام العالمي والصحافة العالمية

الحكومة الإسرائيلية اضطرت "مائير" إلى تقديم بعض أعضاء هذا الفريق إلى المحاكمة، وجاءت لائحة الاتهام للفريق الإسرائيلي كما يلي:

١- الانتماء إلى منظمة إرهابية سرية تهدف إلى تنفيذ أعمال عنف.

٢- إلحاق الأذى برؤساء البلديات العرب.

٣- ارتكاب عمليات قتل في الخليل.

٤- الاشتراك في نسف المسجد الأقصى.

وهذه الفرقة هي التي قتلت "وائل زويتر" على باب شقته بروما بالرصاص، وقتلت "محمد همشري" بعبوة ناسفة في بوق التليفون، وقتلت كثيرين من العرب بتفجير سياراتهم، والغريب أن إسرائيل اعترفت بتلك الجرائم، وكأنها تدرك أن لا أحد يستطيع أن يحاكمها أو يطالبها بتعويض، فهي تريد وتفعل ما تريد.

في عام ١٩٩٧ صرحت "امي لفتات" رئيسة لجنة العلوم البرلمانية الإسرائيلية وعضوة الكنيست عن إجراء ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة تحت الاختبار، وأن هذه التجارب تجرى سنوياً على الأسرى الفلسطينيين والعرب.

ولم يقتصر الأمر فقط على إجراء تجارب على الأسرى، لكنه أيضاً وصل إلى حد استخدام أجسادهم ولو أحياء كقطع غيار، وهذا ما حدث مع الأسرى المصريين فى حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، وأيضاً ١٩٧٣، وهو ما أعلنته مراكز حقوقية بإسرائيل كشفت عن قيام أطباء بالجيش الإسرائيلي بقطع أعضاء الأسرى المصريين وتشريح جثثهم، والباقى يتم إرساله كاملاً إلى كليات الطب ومراكز الأبحاث بإسرائيل لتدريب الطلبة على التشريح والدراسة العملية.

وأشار المؤرخ الإسرائيلى "أورى ميلشتاين" مؤلف كتاب "شكيد" الصادر عام ١٩٩٤، إلى اختطاف الأسرى المصريين بشكل قسرى

وإرسالهم إلى إسرائيل لإجراء تجارب علمية وعسكرية عليهم، والتى تنوعت ما بين الأدوية والمحاليل الطبية، كما كان يتم بيع أجساد الأسرى المصريين بعد قتلهم كقطع غيار آدمية إلى المختبرات العلمية بتل أبيب، وذلك لعلاج المرضى الإسرائيليين.

وفي أرشيف الصحف البريطانية والفرنسية والأميركية وغيرها حقائق واعترافات بوقائع محددة، بل إن الأرشيف الإسرائيلى والصحف الإسرائيلية ذاتها من أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها للمطالبة بحقوق الأسرى المصريين.

ملحق رقم (١)

بن إليعازر

منفذ الحرب ضد الفلسطينيين

مولده ونشأته

ولد بن إليعازر في إحدى ضواحي مدينة بغداد، في الثاني عشر من شباط من عام ١٩٣٦ لعائلة يهودية ميسورة الحال، وكان يُسمى "فؤاد"، وهو الاسم الذي ما زالوا يطلقونه عليه حتى الآن؛ بحيث إنهم يقولون "بنيامين فؤاد بن أليعازر"، وهاجر إلى الكيان الصهيوني عام ١٩٤٩ بعد عام واحد فقط من إنشائها حيث كان يبلغ من العمر آنذاك ١٣ عاما، وفور إنهائه دراسته الثانوية التحق بكلية القادة والأركان ثم استكمل دراساته العليا في كلية الأمن القومي بتل أبيب. يجيد اللغة العربية بطلاقة والعبرية والإنجليزية والتركية.

وقد برز اسمه بقوة على مسرح الأحداث بعد فوز رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون في فبراير/ شباط ٢٠٠١ حيث تولى وزارة الدفاع التي أوكلت إليها مع غيرها من الأجهزة العسكرية الصهيونية مهمة ضرب انتفاضة الأقصى. وكانت حصيلة الشهداء منذ قبول بن إليعازر لهذا المنصب في مارس/ آذار حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠٠١ أكثر من ٦٠٠ شهيد وقرابة ٢٠ ألف جريح.

تاريخه العسكري والسياسي

قضى بنيامين بن إليعازر معظم سنوات حياته في الجيش الإسرائيلي، وتولى خلالها العديد من المناصب، فبدأ حياته العسكرية في أحد ألوية الجيش الإسرائيلي في الجولان السورية المحتلة، ثم تدرج في

المناصب حتى أصبح قائدا لسرية، وفي حرب ١٩٦٧ كان قائدا لفرقة استطلاع داخل سيناء، وبين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣ سافر إلى سنغافورة للعمل ضمن البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية هناك.

وفي حرب ١٩٧٣ كان بن إليعازر نائباً لقائد لواء مدرع في سيناء، وبانتهاء الحرب صدر قرار بتعيينه قائدا لإحدى ألوية الجيش في المنطقة الشمالية. وقد لعب بن إليعازر دورا مهما في جنوب لبنان عام ١٩٧٧ خاصة في محاولاته التنسيق بين الجيش الإسرائيلي وبين الميلشيات المسيحية اللبنانية، وبين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ تم تعيينه حاكماً عسكرياً للضفة الغربية وقطاع غزة.

ترك بن إليعازر الجيش لمدة قصيرة في عام ١٩٨١ حاول خلالها دخول الكنيست فانضم إلى حزب "تامي" بزعامة أهارون أبو حتسيرا وعين سكرتيراً عاماً للحزب ورشح نفسه في انتخابات ١٩٨١ لكنه لم ينجح فعاد مرة أخرى إلى الجيش ليعمل منسقاً للأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٤.

قرر ترك الجيش مرة ثانية عام ١٩٨٤ ليجرب حظه في دخول الكنيست على قائمة حزب "ياحد" بزعامة عزرا وايزمان، وتكللت جهوده هذه المرة بالنجاح بعد أن فاز الحزب بثلاثة مقاعد برلمانية. وفي عام ١٩٨٨ وبعد أن قرر وايزمان دمج حزبه مع حزب العمل أصبح بن إليعازر العضو الخامس والعشرين في قائمة الحزب التي فازت في انتخابات الكنيست الثاني عشر، وعمل ضمن فريق الحزب في لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢ وكذلك في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، وضمن فريق لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في

الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، ولجنة الإسكان من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، ورأس اللجنة البرلمانية للصداقة الإسرائيلية الكندية من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢.

في عام ١٩٩٢ فازت قائمة حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشر والتي كان بنيامين بن إليعازر يحتل المرتبة الرابعة فيها فاختير لمنصب وزير البناء والإسكان، وفي يوليو/تموز ١٩٩٩ اختير وزيراً للاتصالات ونائباً لرئيس الوزراء السابق إيهود باراك وظل محتفظا في الوقت نفسه بمنصبه وزيرا للبناء والإسكان حتى مارس/آذار ٢٠٠١. تولى حقيبة وزارة الدفاع في حكومة شارون بعد فوزها في مارس/آذار ٢٠٠١ ولا يزال في هذا المنصب حتى الآن، وفي نهاية ديسمبر/كانون أول ٢٠٠١ فاز برئاسة حزب العمل بعد أن تغلب على منافسه رئيس الكنيست أبراهام بورغ وأصبح الطريق شبه ممهد أمامه ليصبح مرشح الحزب لمنصب رئاسة الوزراء في انتخابات عام ٢٠٠٣.

توجهه الأيدولوجي

لا يعترف بن إليعازر بحق الفلسطينيين في الوجود داخل القدس سواء الغربية أو الشرقية، ويعمل جاهدا لتقليص عددهم هناك، ويعتقد بأنه لا يوجد غير قدس واحدة أبدية هي عاصمة الدولة العبرية، وعن ذلك يقول "أرفض قبول فكرة القدس الشرقية، فثمة قدس واحدة فقط، وإن خططي ترمي إلى دعم القدس وتلبية احتياجاتها".

ويؤمن بحتمية المستوطنات الأمنية لا السياسية لضمان بقاء إسرائيل، ويعمل جاهدا على بنائها سواء في القدس التي قال أثناء الاحتفال بتدشين ضاحية جديدة في مستوطنة إفرات بجنوب بيت لحم عام ١٩٩٥ إن هذه المستوطنات "جزء لا يتجزأ من حزام الدفاع عن القدس"، أو في غيرها من الأراضي المحتلة، لذلك لم يكن مستغربا أن تزداد أعداد الوحدات الاستيطانية

في معظم الأراضي الفلسطينية في عهده لتبلغ ٢٤٥٠٠ وحدة استيطانية استوعبت نحو ٥٠ ألف يهودي في معظم الأراضي الفلسطينية، وكان نصيب القدس وحدها من هذا العدد ٢٣ ألف مستوطن، أي أن عدد المستوطنين ازداد خلال عامين ونصف العام فقط من تولي بن إليعازر وزارة البناء والإسكان بنسبة ٢٠% عما كان عليه الحال طوال ٢٥ عاما مضت.

ولم تكن سياسة بناء المستوطنات الأمنية بعيدة عن نظرته لمفهوم الأرض الفلسطينية التي يؤمن بضرورة مصادرتها إذا كانت المستوطنات في حاجة إليها، فبعد عام واحد فقط من توقيع اتفاق أوسلو (١٩٩٤) صادر بن إليعازر ٣٠ ألف دونم في الضفة الغربية و٥٣٥ دونم في القدس الشرقية، الأمر الذي استحق بسببه أن يطلق عليه بجدارة داخل إسرائيل وصف "شارون الصغير".

ولم يكن هذا الوصف ليتأكد فقط من توسعه في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، ولكنه تأكد بصورة كبيرة منذ توليه وزارة الدفاع في حكومة شارون "الكبير" في مارس/آذار ٢٠٠١ حيث تورط في قتل أكثر من ٦٠٠ فلسطيني وجرح قرابة ٢٠ ألفا آخرين منذ ذلك الوقت حتى الآن، وكان أول وزير دفاع إسرائيلي يستخدم طائرات الـ"إف ١٦" الأميركية الصنع في ضرب مواقع فلسطينية منذ حرب ١٩٦٧، الأمر الذي رفع شعبيته داخل المجتمع الإسرائيلي الذي بات أكثر من أي وقت مضى يبحث عن الشخصية الأكثر عنفا لتعيد إليه أمنه المفقود.

ملحق رقم (٢)

الشهود المصريين

إبراهيم عطية" من قبيلة "الحيوان" برأس سدر

الشيخ "عيد هاشم مرشد" كبير قضاة جنوب سيناء العرفي

"سليمان اليمانى" شيخ قبيلة "آل اليمانى" ببئر العبد، شمال سيناء

الدكتور "كمال غبريال" كان يشغل مدير مستشفى العريش العام

"سليمان فرج جابر" ٥٩ عاما من أبناء سيناء

سالم حمدان" ٥٦ عاما، القرية "زقبة" – العريش

الحاج "مسعد حصينى" ٧٦ عاما – العريش

الشيخ "عامر سلامة عامر" ٨١ عاما– العريش

الحاجة "زايدة إبراهيم سليمان" العمر ٦٥ عاماً – العريش

"موسى رويشد" القرية "زقبة" – العريش

غانم حماد حمدان" ٥٦ عاما – العريش

الحاج "حمدان عطية عيد رفاعى" ٧٥ عاما من سكان حى "أبو صقل" بالعريش

"محمد الليثى خليل" ٥٨ عاماً "منطقة "أبو صقل" العريش

"محمد نصار العلاقمى" ٦٣ عاما– حى "أبو صقل" حالياً

"حسن زايد صوان زايد" ٥١ عاما منطقة "الخروبة" بمركز "الشيخ زويد"

"على عبد الرحمن داود –بالعريش

طغيان شعيب جيد" منطقة "الشيخ زويد" بالعريش

الحاج "رشاد خليل الحمصانى" ٧٠ عاما من مواطنى مدينة العريش منطقة "أبو صقل"

الحاجة "سنية محمد النجار" ٦٠ عاما من مواطنى مدينة العريش منطقة "أبو صقل"

حجاج الكاشف" ٧٨ عاما من مواطنى العريش

فوزى محمود الصالحى" -فلسطينى- رفح المصرية

فيصل محمد" شاهد منطقة "الشيخ زويد" بالعريش

"محمد عبد التواب عثمان " منطقة "الشيخ زويد" بالعريش

الحاج حسن حسين المالح (٦٥ سنة) منطقة النخيل بالقرب من منصب الوادي بمنطقة "أبو صقل"

الحاج "محمد جمعة الجرابعة" "رفح" منطقة معسكر "البرازيل" التي تقع على الحدود الدولية لمصر

الشيخ "سلامة عرادة" من مواطنى العريش

الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي منطقة الصخرة التي توجد على تل الشيخ زويد

الشيخ "عطية جمعة عطية" منطقة "بئر أبو عجيلة" جنوب العريش

"سلامة الأحيوى" ٦٠عاماً بمنطقة "التمادى" ممر الجدى- العريش

الأستاذ "عبد العزيز الغالى السيناوى" عضو اتحاد الكتاب- العريش

محمد حمزة مصطفى علوان" - جندى أسير

"أمين عبد الرحمن محمد" - جندى أسير

"أسامة الصادق" ضابط- هرب من الأسر

"عبد السلام محمد موسى"- جندى أسير

"محمد شاهين السيد" ـــــ جندى أسير

"طه أحمد محمد حماد" - جندى أسير

"عبد المقصود حسانين" - جندى أسير

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

الوثائق العربية:

وثائق وزارة الدفاع والحربية المصرية، محفظة (٣) ملف "ب". (محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة).

ـــــــــــــــــ، محفظة (٤) ملف " أ ".

الوثائق الإسرائيلية:

وثائق إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي، ١٠٩٦/٤٩/٦٥ (١٩٤٧).

ـــــــــــــــــ، ١٠٩٦/٤٩/٢٥٨ " أغسطس(١٩٥٤).

ـــــــــــــــــ، ١٠٠٤ /٥١/٢٥ (١٩٥٦-١٩٦٤).

"بتسيليم"، "التحقيق مع الفلسطينيين أثناء الانتفاضة"، ١٩٩١.. "تقرير شاباك" (القدس).

بتسيليم"، "تعذيب روتيني": وسائل تحقيق جهاز الأمن العام، القدس. (١٩٩٣).

الوثائق المنشورة:

Congressional Record of the 108 th Congress, Second Session, October 11.2001 Washington.

المصادر الإعلامية:

التليفزيون الإسرائيلى، القناة الأولى، ٢٥ /٢/٢٠٠٧. (مادة إعلامية ووثائقية عن وحدة شاكيد).

المصادر الشفهية:

- مصدر شفهي: حوار مع الشيخ "عيد هاشم مرشد" كبير قضاه جنوب سيناء العرفي، الطور، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع "سليمان اليمانى" شيخ قبيلة "آل اليمانى" ببئر العبد. شمال سيناء، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع الدكتور "كمال غبريال" الذى كان يشغل مدير مستشفى العريش العام وقت العدوان الإسرائيلى على مصر ١٩٦٧.
- حوار مع حسن زايد صوان زايد"، منطقة الخروبة، مركز الشيخ " زويد " العريش.
- حوار مع "على عبد الرحمن داود"، العريش.
- حوار مع "طغيان شعيب جيد"، من الشيخ زويد، العريش.
- حوار مع "رشاد خليل الحمصانى" من مواطنى منطقة "أبى صقل" مدينة العريش.
- حوار مع الحاجة "سنية محمد النجار" مدينة العريش منطقة "أبى صقل" مدينة العريش.
- حوار مع "حجاج الكاشف" ٧٨ عاما من مواطنى العريش.
- حوار مع حسن حسين المالح، منطقة النخيل بالقرب من مصب الوادي، حيث شاطئ البحر بمنطقة "أبو صقل"، العريش.
- حوار مع الحاج "محمد جمعة الجرابعة"، (رفح المصرية).
- حوار مع الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي منطقة الصخرة التي توجد على تل الشيخ زويد.
- حوار مع الشيخ "عطية جمعة عطية" ٦٠عاماً، منطقة "بئر أبو عجيلة" جنوب العريش.

- حوار مع "سلامة الأحيوى" (مزارع) فى شهر يناير من عام ٢٠٠٧ بمنطقة "التمادى" ممر الجدى بالعريش.
- حوار مع عبد السلام محمد إبراهيم" جندى سابقاً بسلاح المدفعية أثناء حرب ١٩٦٧، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع "أمين عبد الرحمن محمد" كان جندياً باللواء ١١٨ مشاة، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع الملازم أسامة الصادق، الجيش الثانى، الفرقة ٢١، اللواء ١١٧ المنطقة (جنوب العريش).
- حوار مع طه أحمد محمد حماد" – أسيراً الجيش الثانى، الفرقة ٢١ مشاه.
- حوار مع "عبد المقصود حسانين" الجيش الثانى الفرقة ٢١ مشاه.
- حوار مع الكاتب السيناوى "عزيز غالى السيناوى" (دور أهل سيناء فى حرب ١٩٦٧) مارس ٢٠٠٧.

المذكرات:

- أرييل شارون: مذكرات "أرييل شارون"، ترجمة: أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت ١٩٨٩.
- جمال حماد: أسرار ثورة يوليو،ج ٢، القاهرة ٢٠٠٦.
- عبد اللطيف البغدادى: تحطيم الألهة، ج٢، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٧.
- محمد فوزى: مذكرات الفريق "محمد فوزى" ١٩٦٧ – ١٩٧٠، دار الوحدة للطباعة والنشر ١٩٨٨.

المراجع العربية

- بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: دراسات فى القانون الدولى الإنسانى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ٢٠٠٠.

- ـــــــــــــ: موسوعة اتفاقيات القانون الدولى الإنسانى، القاهرة، ٢٠٠٣.

المراجع المترجمة:

روى ميلشتاين: شكيد، ترجمة حكومة إسرائيل، القدس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

المراجع الأجنبية:

- James Bam ford, Body of Secrets, New York, nd2, 2002.-
- -Sliedrgt, Elies Vin; The Criminal Responsibility of Individuals for violations of International Humanitarian Law, Cambridge University Press 2003.
- Cassese (Anton's), International Criminal Law, Oxford University press 2003.

الدوريات العربية:

- الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١١، (تقرير) محمد عبد الحفيظ: "غضب فى مجلس الشعب ضد إسرائيل".
- الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١٣ "اتحاد المحامين الافروآسيوى يطلب ترقب وصول أعضاء وحدة شاكيد".
- الأسبوع، ٢٠٠٧/٣/١٢، (مقال) "زبيدة عصمت" "كم يساوى الدم المصرى".
- الأسبوع،٢٠٠٧/٣/١٢، العدد ٥١٩، (تحقيق): عبد القادر مبارك "شهود عيان".

- -الأهرام العربى، ١٠/٣/ ٢٠٠٧ (مقال) "أسامة الدليل" "بن اليعازر أباد الأسرى المصريين".
- الأهرام (٢٠٠٧/٣/١١).
- الأهرام ١١ /٢٠٠٧/٣ (تحقيق)، أحمد الفرغلى، "سر تصفيق الأسرى الإسرائيليين للمشير أحمد اسماعيل".
- الأهرام ٢٠٠٧/٣/١٢ (تحقيق) المحقق "مجهول". "شهود على قتل الأسرى".
- الأهرام ٢٠٠٧/٣/١٢ (تحقيقات) "القانون الدولى وقضية الأسرى".
- الأهرام: ٢٠٠٧/٣/١١، (تحقيق) إسلام فرحات؛ سحر عبد الرحمن "حملة لإعادة حقوق الأسرى".
- الأهرام: ٢٠٠٧/٣/١١، (تقرير) أحمد البطريق: "مجلس الشعب يشن هجوماً على إسرائيل".
- الأهرام: ٢٠٠٧/٣/٧، (تحقيق) أحمد فرغلى: "حق الأسرى لن يضيع".
- الأهرام، ٢٠٠٧/٣/٧ (تقرير) "عزت إبراهيم" "كتاب كتلة الأسرار وثيقة مهمة".
- الفجر العدد ٩٣ ٢٠٠٧/٣/١٩ (مقال) "أمير سالم" (مقال): "مصر أهدرت حقها فى محاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين".
- الفجر: العدد (٩٤) ٢٦/٣/ ٢٠٠٧ (تقرير) "الحسين محمد؛ محمد الدارى": "مشاهد قتل الأسرى الإسرائيليين".
- الفجر، العدد ٩٢، ٢٠٠٧/٣/١٢ (تحقيقات) "شهادات المصريين".
- مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٥.
- الوفد: العدد ٦٢٤٤، ٢٠٠٧/٣/٥، (تقرير) محمود غلاب: "مناقشات حادة فى مجلس الشعب حول قضية قتل الأسرى المصريين".

الدوريات الإسرائيلية:

- معاريف تحقيقاً بتاريخ ٤ أغسطس١٩٩٥ حرره "رفائيل فيشر (هل تم قتل الأسرى المصريين؟).
- يديعوت أحرونوت "أربيه يتسحاقى" باحث بجامعة "بارإيلان" حوار مع راديو إسرائيل عن الأرشيف الإسرائيلى ١٦ أغسطس ١٩٩٥.
- يديعوت أحرونوت "جابى برون" مقال "الأسرى المصريون أمروا بحفر قبورهم قبل أن يدفنهم فيها الجيش الإسرائيلى" ١٧ أغسطس ١٩٩٥.
- يديعوت أحرونوت: (مقال) الكاتب، مجهول "مصر تثير أزمة سياسية نحو قتل أسرى" ٢٠٠٧/٣/١٤.

الدوريات الأجنبية:

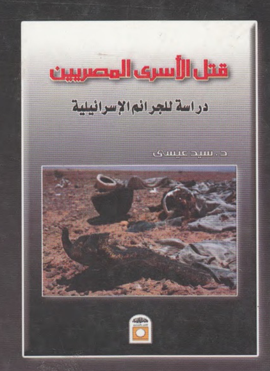
- Die Welt. "Kriegs gefangene" (Dutch)"Hamburg" (6/3/2007).
- New York Times, 21/9/1995, Norman G. Finkelstein.
- New York Times, "Bam ford Secrets", Aug 2001.
- Associated Press, Karin Loop, Israel's Troops Killed Egyptians wars Prisoners, 16/8/1995.
- New York Times, Barban. Liaza, "Confess of Solider" 28/8/2005.
- New York Times "Peruo Statements" 18/7/2005.
- Time, Fredrik. Pontoon; "Opening Hurts" 2 Oct 2005.

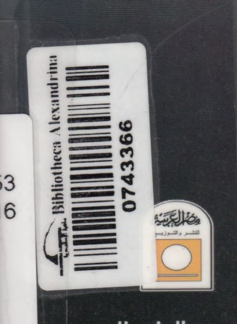
الدراسات المنشورة:

محمود شريف بسيونى: (دراسة) "حول حرب ١٩٥٦ والجرائم التى تطالب بحقها" دى بول، ٢٠٠٤.

مواقع الأنترنت:

- "Israel in Sinai. www.alwatan-news.com/data."neb.g
- Www. Grimes of war.org" penny.mores, Israel wars1 948-1956.
- www.alwatan-new.com/data.
- www.oppc.pna.net/mag/mag1/p1-13.htm
- Www. Idf.il/english/doctrine.stm"





مصر العربية للنشر والتوزيع
١٩ ش إسلام - حمامات القبة - الزيتون
القاهرة تليفاكس : ٢٢٥٦٢٢٦٨ ت: ٢٤٥٠٥٨٦٣